

ويتوجه على طريق الالغاء ، أن يقال : تسليم حصر المانع فيه يوجب
نفي المانع عما عداه ، ولا يوجب وصف المانع له بما هو هو ، فيجوز أن
يكون مانعا بوصفه الأخص ، ولا يلزم الغاؤه من الغاء وصفه الأم .

حاله : اذا صح للشافعي حصر الفارق في مسألة المدين في الدين ،
فليس له الغاؤه بدين الصداق ودين الكفارات ^(*) ، فان للحنفي أن يقول :
أنا وان سلمت أن المانع ليس أمرا وراء الدين ، لكن لم أسلم أن الدين
بمطلقه هو المانع ، بل المانع هو دين الآدميين بوصف خاص ، وهذا
لا وجود له في صورة الالغاء ^(١) .

(١) نقل القرافي جميع ما ذكره التبريزي في مسألة نفي الفارق ولم يعقب
عليه بشئ (٨٢/٣ ب — ٨٣ أ) .

٢١٦٧
٢١٦٧

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى

المكتبة العامة
قسم المخطوطات
رقم التسجيل العام ١٧٦
التاريخ ١٤ / / ١٤

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى

تَفْقِيحُ مَحْضُورِ ابْنِ الْحَظَّابِ

في أصول الفقهاء

تأليف

السيد عبد الله بن محمد بن أبي الخير البصري

« ٥٥٨ - ٦٩١ »

التحقيق والدراسة

رأه « دكتوراه » في أصول الفقه

إعداد

حمزة زهير حافظ

إشراف

لقد سأل الدكتور محمد سعيد

فروع العيلة

المحكمة الدستورية بالدرنة الشنودة
عادة شؤون الكتبت - قسم المخطوطات
رقم التسجيل العام
الخاص
التاريخ / / ١٤

:: قواعد الفلسفة ::

- النقيض •
- عدم الانعكاس •
- عدم التأثير •
- القلب •
- القول بالواجب •

...

...

...

...

:: القول فيما يفيد فساد التعليل ::

وهو خمسة :

النقض ، وعدم الانعكاس ، وعدم التأثير ، والقلب ، والقول بالموجب

الأول - النقض :

"وهو عبارة عن وجود وصف التعليل دون الحكم"^(١) .

(١) بحث الآمدى هذه المسألة في كلامه على تخصيص العلة ، وهو المقصود بالنقض ، ونسب القول بعدم جوازه الى أصحاب الشافعى ، فهم يرون أن تخصيص العلة غير جائز .

ونسب القول بجوازه الى أصحاب أبى حنيفة ومالك وأحمد .
وفى السرخسى : أن بعض أصحاب أبى حنيفة جوز تخصيص العلة الشرعية ، ثم قال : ان مذهب من هو مرضى من أصحابنا أن لا يجوز تخصيص العلة الشرعية .

وفى كشف الأسرار : أن أكثر أصحاب أبى حنيفة العراقيين والدبوسى والكرخى والرازى ممن يقول بتخصيص العلة ، أ . ه . أو يقولون بذلك اذا وجد مانع أو عدم شرط .

وفى مراقى السعود : ان تخصيص العلة مذهب أكثر أصحاب مالك .

وأما الآمدى فقد اختار ما اختاره التبريزى

راجع هذه المسألة في الاحكام (٣١/٣ - ٣٤) ، وأصول السرخسى (٢٠٨/٢) ، كشف الأسرار (٣٢/٢) ، تهسير التحريير (٩/٤) ، مراقى السعود (٢١١/٢) ، المعتمد (٨٢٢/٢) ، وسياتى مزيد بحث لمسألة تخصيص العلة .

وهو دليل فساد التعليل مطلقا عند قوم . وبشرط عدم الايمان اليه
عند قوم ، وبشرط أن لا يظهر في محل التخلف ما يصلح مستندا له عند قوم ،
وبشرط أن لا يعطف عليه قيد من محل التخلف عند قوم ، وبشرط أن لا يكون
مستثنى عن قاعدة الأصل عند قوم ، ولا يدل على الفساد أصلا عند قوم .

والمختار هو الثالث .

فندل أولا على دلالة على الفساد ، ثم على اندفاعه باظهار ما يصلح
مستندا للمخالفة ، ويكون قد وفينا باثبات الغضب وابطال المذهب .

بيان الأول من أوجه :

الأول - هو أن العلة : ما يلزم من وجودها وجودا للمعلول قطعا
أو ظاهرا . وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم .

فان قيل : العلة اما توجب المعلول بشرط انتفاء المعارض ، فلا
يلزم من مطلق انتفاء الحكم انتفاء العلة .

قلنا : العوجب هو العلة ، والمعارض مانع ، والأصل عدمه من
أصله ، ثم عدم وجوده في محل التخلف ، فيلزم من فرض وجود العلة
بمطلقه ظهور ثبوت الحكم ، فانتفاؤه يدل على انتفائها ظاهرا ، وهو
عدة المعلل في الزام ثبوت الحكم مع وجود العلة في الفرع .

الثاني - هو أن الانتفاء : أما أن يضاف الى انتفاء العلة ، أو الى
وجود معارضي ، والأول راجح ، فان الثاني على خلاف الدليل من أوجه :

.....

أحدهما - اعتبار معنى في منافاة حكم العلة ، وفيه التزام التعارض

بتقدير ما الأصل عدمه .

الثاني - فرض وجوده في محل النقيض ، مع أن الأصل عدمه .

الثالث - تقدير اعتبار وصف العلة ، ليتمكن إضافة الانطفاء إلى

المعارض ، وهو أيضا مسبوق بعدم (*) (١٢٤-ب)

الرابع - ترك العمل بالعلة .

الخامس - تغيير النفي للأصل^(١) ، بمقتضى العلة ، والأصل استمراره .

السادس - رفع ذلك القدر ، والأصل بقاءه بعد الثبوت .

السابع - مخالفة وضع العلة في المعقولات بوضع الموانع ، وليس

في نفي العلية عنه إلا مخالفته أصليين :

أحدهما : تقدير أمر آخر ، وهو العلة في الأصل .

والآخر : عدم اعتبار مناسبة الوصف ، والأصل اعتبارها .

الوجه الثالث - هو أن المعلل ، إما أن يجوز نفي حكم العلة من غير

معارض ، أولا ، فإن جوز ، فليجوز في الفرع ، وإن لم يجوز ، فليجوز -

المعارض ، فإنه ليس بمعلوم ولا مظهر ، ليظن كونه علة ، وقد استدرج

تحت وجه الدلالة المستتبطة والمؤا إليها ، إذ لا فضيلة الموافقة ظاهر

لفظ ، ولا يدفع ذلك ما ذكرناه .

(١) في نقل القرافي عن التقيح (تغيير النفي الأصلي) ، ولعل ذلك هو

الأوضح .

وأما بيان الاندفاع باظهار ما يصلح مستندا : هو أنه يشأ منه ظن

باسناد الانتفاء اليه ، فيسلم دليل العلية عن المعارض .

بيانه : هو أن اقتراح الحكم بالوصف الصالح يورث غلبة الظن باضافته

اليه ، كما سبق في الخريب ، فيقاوم ظن اضافته الى انتفاء العلة ، فتسلم

شهادة القرآن مع المناسبة .

فان قيل : شرط صحة اضافة الانتفاء الى المعارض قيام المقتضى له ،

لان بتقدير عدمه ، يجب الانتفاء ، والواجب لا يضاف الى علة ، وقد ينتم

(١)

قيام المقتضى على اضافة الانتفاء الى المعارض ، فهو دور .

فالجواب : هو أنه يكفي في هذا المقام احتمال اضافة الانتفاء الى

المعارض بصفة التقاوم ، فان عند ذلك يبطل ظهور دلالة التخلف على انتفاء

المقتضى ، فلا يقاوم دليل العلية ، فيجب العمل به ، وهو حاصل ، فان

احتمال قيام المقتضى قائم بمجرد النظر الى قرآن الانتفاء بالوصف الصالح ،

فهو ترجح بموافقة دليل العلية ، لما فيه من اعتبار المناسبين والعمل بشهادة

القرآن .

فان قيل : ما ذكرتموه انما يستقيم أن لو كان ذلك ممكنا في الشرع ،

فينزل التصرف عليه بواسطة الترجيح ، أما اذا كان محالا ، فبالترجيح

(*)

لا يثبت المحال . ونحن نقول : تخصيص العلة محال في الشرع ، حتى (١٢٥-أ)

لو صرح الشارع وقال : هذا علة وهذا مانع ، أو لنا ، ولم يجوز اجراءه

على ظاهره ، وما أثبتتم امكانه .

(١) يمكنك معرفة هذا الاعتراض بعباراة واضحة بالرجوع الى كتاب الاحكام

للآمدى (٣٢/٣ - ٣٣) ، وفيه - أيضا - الرد عليه .

ثم دليل امتناعه أوجه :

الأول — هو أن انتفاء ما يزعمون من مستند المخالفة معتبر في ثبوت الحكم أم لا ؟ فان لم يعتبر ، وجب أن يثبت الحكم وان لم ينتف ، وان اعتبر ، لم يكن الباقي كل العلة .

الثاني — هو أن بين المقتضى بالفعل والمانع بالفعل تضاد ذاتي ، وشرط طريان أحد الضدين انتفاء الآخر ، ولا يجوز أن يستند انتفاؤه إلى الضد الطارئ ، فانه يفضي إلى الدور ، فيجب تقدير خروج الأول عن كونه مقتضيا بآخر غير طريان الضد ، وما هو كذلك ، فليس بعلة بالاجماع .

الثالث — هو أن العلة إما أن تفسر بالمعرف ، أو بالمؤثر ، والمعرف من غير تعريف محال ، وكذا المؤثر من غير تأثير ، ولا معنى للتأثير إلا ثبوت الحكم به .

فلئن قلتم : يلزم ما ذكرتموه أخذ العدم من جملة المؤثر ، وهو محال .

فنجيب عنه من وجهين :

أحدهما — منع اللزوم ، فانا نتبين عطف قيد من محل التعلييل ، فيكون المجموع هو العلة .

الثاني — هو أن هذا التأثير وضعي ، فيقبله العدم ، ثم دليل صحة اضافة التأثير إليه : هو أن بدون هذا الجزء العدمي لا تأثير ، ومع حصوله حصل التأثير ، والدوران دليل ظن العلية .

.....

والجواب أن نقول :

بيان مكانه : أنا معني بالعلة ما يستند اليه الحكم بتقدير انتفاء

المعارض ، وهذا المسمى يقبل التخصيص .

قولهم : " يلزم من اعتبار انتفاء المعارض في الثبوت ، أن لا يكون

ما وراء كل العلة " .

— باطل عقلا وعرفا وشرعا .

أما العقل : فهو أن ظهور أثر القدرة في المحل يتوقف على انتفاء

الفسد ، وظهور تأثير الثقل في الهواء يتوقف على عدم مانع من فوق ودافع

من تحت ، ولا يدخل عدم هذه الأمور في كمال المؤثر .

وأما العرف : فهو أن عدم الفسدة معتبر في جواز الاقدام على

التصرف في نظر العقلاء ، ولا يدخل هذا العدم في تمام العلة ، بدليل (١٢٥-ب) (*)

وجود داعية الاقدام بمجرد ظهور الصلحة ، مع الغفلة من الفسدة وجودا

وعدا .

وأما في الشرع : فيجب أن يكون كذلك ، تقريراً له على وفق المعهود

ليكون أقرب الى القبول ، لكونه أظهر في المعقول ، وبه يدفع قولهم :

" ان هذا تأثير وضعي " ، لأنه وان كان وضعياً ، ولكن يجب تطبيقه

على الحقيقة .

ويشهد له قوله عليه السلام : " لولا أن أشق على امتي لا مرهم

بالسواك ^(١) هـ كل صلاة " ، فانه لولا وجود ما يستند اليه الحكم بتقدير

(١) متفق عليه ، راجع البخاري "مع السندی" (٢٥١/٤) ، ومسلم

"مع النووي" (١٤٣/٣) .

عدم المشقة لما انتظم هذا الكلام ، كيف وان اضافة عدم المعارض الى تمام العلة مناقضة لوجه اقتضاء الملازمة ! ، فانها ترتبط بطرف وجود المفسدة لانتفاء الحكم ، لا بطرف عدمها لثبوته ، فالاعراض عن اعتبار الوجود فى الانتفاء الى اعتبار العدم فى الثبوت يكون مراغة لها ومناقضة ^(١) .

قولهم : انا نعطف عليه قيذا وجوديا من محل التعليل .

قلنا : ان انقذ ذلك فهو أولى ، ولا نزاع فيه ، فانه اذا تعارض وجهها الاعتبار ، وكان العطف متأيدا بنص المخالفة ، كان أولى .

مثاله : تعليل اعتبار تعيين النية فى صوم القضاء بكونه عادة ، مع تخلف الحكم عنه فى النفل ، اذ يمكن أن تكون مشقة النفل لتكرره وعدم تأكد الداعية اليه مانعة لحكم العلة مع صحتها ، ويمكن أن يكون وصف الفرض من تمام العلة ، لاقتضائه مزيد اخلاص ، وهو أولى .

قولهم : لا بد أن يخرج المقتضى بالفعل عن كونه مقتضيا بآخر .

— لا سلم ، فان شرط كونه مقتضيا بالفعل عدم المانع ، وانما انعدم هذا الشرط بوجود المانع .

قولهم : لا بد للمؤثر من أثر ، وللمعروف من تعريف .

قلنا : اذا كان المراد بالمؤثر والمعروف ما من شأنه أن يؤثر ويعرف بشرط عدم المانع ، تصور أن يتخلف عنهما التأثير والتعريف ، وقد انكشف بما ذكرناه وجه المذاهب الخمسة فى الصحة والفساد .

(١) المراغة : الهجران والتباعد . والظاهر أن المقصود هنا : أن اعتبار العدم فى ثبوت العلة بعيد من الواقع . راجع لسان العرب (٢٤٧/١٢) .

فأما مذهب التقييد بعدم كونه مستثنى عن قاعدة الأصل ، فيرجع (١٢٦-أ) حاصله الى الاستظهار بالاستثناء على اختصاص محل التخلف بمعارضه ، منع حكم العلة في صوب جريانها ، فيستغنى عن ابدائه تفصيلا .

ومثاله : ايراد الحج بقضاء على تعليل تعيين النية بكونه مصادرة مفروضة ، وايراد لبن المصراة على تعليل ضمان المثل بتماثل الاجزاء في الخلقة والمنفعة ، وايراد بيع العرايا على تعليل الربا بالطعم ، وحالة الاضطرار على تعليل تحريم الميتة بالخبث ، وتعليل تحريم الخمر بالشدة . فيعلم كونه مستثنى تارة بالاجماع ، وتارة بلفظ الراوى ، كقوله : "وأرخص في السلم" ^(١) ، وتارة بجريان علة الخصم فيه ، كما في هذه الصور ، فان الحج وان كان قضاء ، يستغنى عن التعمين ، والكيل موجود أيضا فى العرايا ، وأمثال ذلك .

احتج من أنكر دلالة النقص على فساد العلة بأمور :

الأول — القياس على العام المخصص ، فان التمسك به جائز ، — على ماقريناه — ، والجامع كون كل واحد منهما معمولا به عند عدم ظهور

(١) في الهداية : " روى أن النبى — صلى الله عليه وسلم — نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ، ورخص فى السلم " .

قال الزيلعى — فى نصب الراية — غريب بهذا اللفظ ، لكننى رأيت فى " شرح مسلم " للقرطبى ما يدل على أنه عر على هذا الحديث بهذا اللفظ فقال : وما يدل على اشتراط الاجل فى السلم : الحديث الذى قال فيه : نهى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عن بيع ما ليس عندك ، ورخص فى السلم . نصيب الراية (٤٥/٤) ، الدراية (١٥٩/٢) .

قلت : وقد بحثت — أيضا — فلم أجد ، ووجدت ما يشبه ذلك من قول الراوى فى مسألة العرايا : قال زيد بن ثابت : رخص رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فى بيع العرايا راجع سنن الدارمى (٢٥٢/٢)

المخصص ، متروك العمل بالمخصص ، بل العلة أولى ، فان وجه دلالة العام ظن ارادة مقتضى الوضع ، وقد بطل بالتخصيص ، ووجه دلالة العلة مناسبتها وقرآن الحكم ، ولا يبطل ذلك بالنقي .

الثاني — هو أن العقلاء مجمعون على جواز ترك العمل بالدليل لدليل أقوى منه .

الثالث — هو أن العلل الشرعية أمارات ، والأمانة لا تلازم الحكم أبداً ، بدليل الغيم الرطب ، والمرض المخوف^(١) ، وأمثالهما ، فتخلف الحكم عنها في صورة لا يخرج الأمانة عن وضعها وحقيقتها .

الرابع — أن النقي لو دل على فساد العلة ، لدل بطريقه على المعارضة ، ولا معارضة .

بيان الأول : هو أن كل عاقل نظر الى المناسبة وقرآن الحكم به اضطرا الى ظن التعليل ، وان لم يخطر له النقي وعدمه ، وهو موجود بعد ظهور التخلف .

وبيان الثاني : هو أن الترجيح لدليل العلة ، وبماه من وجهين :

أحدهما — هو أن للانتفاء مدارك سوى انتفاء العلة ، كانتفاء

الشرط ووجود المانع ، فان ترجح احتمال انتفاء العلة بموافقة الدليل^(*) ، (١٢٦-ب) ترجح احتمال المعارض بتعدد الجهات .

(١) المخوف (بفتح الميم وضم الخاء) وهو بمعنى : المخيف وقد خص بعضهم المخوف بالطريق ، لأنه لا يخيف ، وإنما الذي يخيف هو قاطع الطريق ، وخص العرض بالمخيف . راجع لسان العرب (١٠٠/٩) .

الثاني — هو أن احتمال الاحالة على المعارض اعتبار مناسبتى
العلة والمعارض ، وتقرير شهادتى القرآن والتخلف ، يتضمن ترجيحاً بين
آخرين ، وهما كون التخلف حكماً شرعياً ، والتعليل بعلة متعددة ، فيترجح
على الاحتراز من مخالفة الدليل فى محل التخلف .

الخامس — هو أنه لو فسد المنقوض ، لفسد الغريب ، واللازم منتف
— كما سبق — ، فالملزوم منتف .

ببيان الملازمة : هو أن العلية حكم المناسبة وقرآن الحكم فى الغريب ،
كما أن الحكم الأسمى حكم العلة المعنية ، فلو كان تخلف الحكم عن العلة
يوجب فسادها لاشتراك فى الفساد كما اشتراكا فى علة الفساد^(١) .

ويشهد لصحة ما ذكرناه : سيرة الصحابة ، فإنه روى أن ابن مسعود
كان يقول : " هذا حكم معدول به عن القياس^(٢) " ، وكذا الرواية عن ابن
عباس ، ولم ينكر طيهما ذلك .

(١) نقل القرافى فى شرحه للمحصل كثيراً مما أورده التبريزى فى هذه
السألة فى التلقيح . وتوقف هنا ثم قال : وقد تركت مباحث خشية
السامة والملال ، وقد نقلت ما فيه فائدة جلية أ . هـ .

وقد نقل — أيضاً — بعض كلام أهل الأصول فى هذه السألة .
فيمكنك مراجعة ذلك فى نفائسه (٨٦/٣ — أ — ٨٧ — ب) .

ويراجع أصول السرخسى لمعرفة الحجج التى ساقها لمن يقول
بجواز تخصيص العلة (٢٠٨/٢ — ٢١٠) ، وكشف الأسرار
(٣٣/٤ — ٣٦) ، والمعتقد (٨٣١/٢ — ٨٣٤) .

(٢) لم أظفر بنسبة هذا الأثر لابن مسعود ، ولا لابن عباس .

والجواب :

عن الأول : هو أنا نقول : جهة دلالة العام كونه موضوعا له ، وهذا لا ينتفى بدخول التخصيص ، وتخلف الحكم عن العلة يقدر في كونها علة ، وهي جهة وجوب العمل بها .

وعن الثاني : أنا لا ننكر جواز ترك العمل بالدليل المعارض ، ولكن الشأن في اثبات كونه دليلا ، وهو الجواب عن الثالث فان النظر في أن هل هذا علة وقد تخلف الحكم عنها لمعارض ، كما في بعض العلل والأمارات ؟ أو ليس هو بعلة ؟ والانتفاء بقاء على العدم ، مع أن الثاني أرجح .

وعن الرابع : نجيب من وجهين :

أحدهما - منع أن النقض انما يدل على فساد العلة بجهة المعارضة ، فان الاطراد شرط العلة قطعاً أو ظاهراً ، وقد بان بالنقض فواته ولأن شهادة القرآن اذا عارضها قدح التخلف صار كمناسب لأصل له .

الثاني - نسلم ذلك ، ولكن الترجيح لدلالة النقض اجمالاً

وتفصيلاً .

أما الاجمال فمن وجهين :

أحدهما - هو أن بتقدير رجحان المعارض يستقدير التساوى يندفع حكم الدليل ، ووجود أحد الاحتمالين أظهر (*) من وجود احتمال (١٢٢-أ) منها .

الثاني - هو أن من ضرورة رجحان دلالة العلة على ثبوت الحكم

رجحان دلالة انتفاء الحكم على انتفاء العلة ، والا لم يكن تقدير ثبوت الحكم عد وجود العلة بأولى من تقدير انتفائه .

.....

وأما التفصيل : — فما سبق •

وقولهم : ان جهة الانتفاء متعددة •

قلنا : لكن كلها على خلاف الدليل ، والمتعين الموافق للدليل
أظهر من المتعدد المخالف للدليل ، ولهذا كان ظن بقاء الغائب أرجح ،
وان تعددت أسباب الموت •

قولهم : فيه اعتبار مناسبتين وشهادة قرآنيين •

— اما يستقيم أن لو وجد المناسب الآخر ، والكلام فيه ، والأصل
عدمه •

فلئن قالوا : وجب تقديره ، لأنه على هذا التقدير أكثر فائدة
وأقرب الى موافقة الدليل •

قلنا : هذا ترجيح بالتمنى ، كتغليب الظن : بأن ما وقع فى
سطحه عدد سماع صدمة ، بذرة لاصخرة ، لأنها أكثر نفعاً ، ولا يخفى
أن ذلك وسوسة •

وكثيراً ما يستعمل الفقهاء أمثال ذلك ، وهو ضعيف ، لأن الترجيح
يجب أن يكون بقوة السبب الموجود ، وقوة اقتضائه للحكم ، فانه الدافع
لحكم السبب الآخر ، وأما الحكم والفوائد فهى من توابع الوجود فكيف ، يثبت
المتبوع ! •

فلئن قالوا : تنزيل تصرف الشارع على ما هو أبغ فى الحكمة وأظهر
فى الفائدة أولى ، كما فى تصرفات العقلاء ، ولأن الفوائد الحاصلة من
الحكم هى الحاملة على الوجود به ، فاذا كانت أكثر ، كانت أدعى •

.....

فالجواب : هو أن الكلام في أن هذا هل هو تصرف من الشارع
بالنفي أو هو بقاء على ما كان ؟ •

وأما الترجيح بقوة الداعى ، فيرجع الى ما ذكرناه من قوة اقتضاء
السبب عند قيام الحاجة ، فإذا قطعنا النظر عن السبب واقتضائه ، فهو
وسوسة طمع ، كمن سمع حركة العاقل وراء حجاب ، فتوهم أنه يهين عليه ،
لأنه انفع من أن يعانى حكة ، وهذا هو العرود (٢) •

وأما مذهب الصحابة — رضوان الله عليهم — فهو حجتنا على منكرى
التخصيص ، ولا شفاء لكم فيه ، فإنه يدل على جواز التخلف لمعارض (١٢٢) — ب) (*
الجملة ، ولا يدل على وجوب حمل التخلف عليه أبدا •

وإذا ثبت صحة ورد النقي ، وافتقار المعلل الى الجواب ، فاعلم أن
له في الجواب طريقتين :

• أحدهما — الدفع •

• والآخر — الاعتذار •

أما الدفع فله طريقتان :

أحدهما — منع وجود العلة في صورة التخلف بتمامها • ثم القيد
الممنوع قد يكون مصرحا به ، وقد يكون مضمنا في عبارته ، كقوله في البيع :
" أنه عقد معاوضة " ، أى : قصد به المعاوضة ، ليخرج عليه النكاح ، وإن كان

(١) العكة (بضم العين) : أصغر من القرية للسمن ، قال ابن الأثير :

هو وعاء من جلود مستدير ، يختص بالسمن والعسل ، وبالسمن أخص

• راجع لسان العرب (١٠/٤٦٩) •

(٢) الحكة (بكسر الحاء) : الجرب •

• لسان العرب (١٠/٤١٣) •

(١) معاوضة • وقد يكون غاية يعمله بكلامه المحتمل كقوله : عوض مجهول، أى: فقد فيه طريق العلم بقدر ماليتة عرفا ، ليخرج عليه شراء القروي المرنى •

الثانى — مع تخلف الحكم مهما كان على وفق مذهبه ، وإن لم يكن على وفق مذهب خصمه ، فإنه محجوج به فيه — أيضا — ، ثم مهما صح العنع فى الوصف أو الحكم ، فالاصطلاح على عدم تكمين المعترض من إقامة الدليل عليه ، لثلا يؤدى الى تطويل فى غير محل النظر أولا (٢) •

فلو قال المعترض : " ما دللت به على الوصف فى الفرع موجود فى صورة التخلف " •

— فهذا — بعد التسليم — نقض لدليل العلة ، لا لنفس العلة ، فهو انتقال ، ثم هو نقض على مذهب المعلل ، فإن الخصم يدعى وجود الوصف ، فيكفيه أدنى عذر •

(١) كذا فى الأصل ، وهو تحريف ظاهر ، والصحيح (كناية) ، وذلك لأننا نقول : " عوض مجهول " ، وهو كناية عن ما لم يتقدر فيه — المالية عرفا • كبيع الغائب مثلا ، فإنه غرر •

أما شراء القروي الشئ المرنى ، مع أنه قد لا يعرف حقيقة سعره — فلا يعتبر ذلك غررا ، ولا يكون خارقا لعلة الأصل ، لأنه ليس غررا فى العرف المرنى •

(٢) راجع تفصيل هذه المسألة فى الاحكام للآمدى (٣/١٥٤ — ١٥٥) ، وجمع الجوامع " مع المطار " (٢/٣٤٥ — ٣٤٦) •

حكم الدليل قد يكون مجملا ، وقد يكون مفصلا ، وكل واحد منهما
يشمل النفي والاثبات •

وبعنى بالمجمل : المطلق ، كقولنا : يجب القصاص بالثقل ،
ويصح بيع الغائب ، ويقتل المسلم بالذم •

فالاثبات المجمل لا يناقضه النفي المفصل ، كنفي القصاص في بعض
صورة الثقل ، والفصل من النفي والاثبات لا يناقضه الفصل من الطرف
الآخر •

الرابع :

الحكم القدر هل يرفع النفي ؟

مثاله : انتقاضي رق الأم ، في إيجاب رق الولد ، بولد المغرور ،
فانه مقدار الرق ، ولهذا ظهر أثره في إيجاب قيمته على الأب •^(١)

(١) هذا الحال ذكره الفزالي ، وهو أن المغرور بحرية جارية ، وقد
تنزجها على هذا الأساس ، ثم بان عكس ذلك ، وظهر أنها أمة ،
فالحكم : أن ولدها منه يكون حرا ، ومعلوم أن الابناء يتبعون الأم
في الحرية ، وهنا قد عدم رق الولد مع وجود رق الأم • ويرجع
المغرور بقيمة ابنه على من غره ، حيث أن النكاح مفسوخ ، والابن
— في الأصل — يكون عبدا تبعا لأمه ، ولكنه أصبح — الآن — حرا ،
فيلزم من يفديه من سيد أمه •

راجع تفصيل هذه المسألة في المغنى (٦٥/٢) وما بعدها ،
والمستصفى (٣٣٩/٢) ، شفاء الغليل ص (٤٨٦) •

وحاصله يرجع الى : أن الانتفاء اندفاع بحكم المعارض ، لا امتناع
لا امتناع السبب ، ولا شك أنه جواب سديد .

الفرع الخامس :

الكسر في صورة النقص (هل هو لازم) ؟ إلا أنه على المعنى لا على
الوصف ، كنقص تعليل الرخص بالسفر — من حيث أنه مشقة — بمشقة
المريض والحمال .

والصحيح : أنه غير لازم ، فإن العلة هي الوصف ، لا ذلك المعنى ،
ولو علل بذلك المعنى ، أو جعلناه علة لعلة الوصف ، فهو بخصوص ذلك
المعنى المضبوط بالوصف قدرا وجسا ، فكيف ينقص بغيره ! ، وإنما يطلق
عد ذكر رابطة التعليل لاستقلال الجنس بافادة أصل المناسبة ^(١) .

(١) الكسر في صورة النقص ، أو الكسر ، أو النقص المكسور . ثلاثية
مصطلحات بمعنى واحد — بالنظر الى صنيع بعض أهل الأصول
منهم الامام — وهو بيان عدم تأثير الجزئين في العلة المركبة ، والغاء
أحدهما .

أما المعنى الذي ساقه التبريزي هنا ، فقد عبر عنه الآمدي
بالكسر فقط . وقال فيه : هو تخلف الحكم المعلل عن معنى العلة ،
وهو الحكمة المقصودة من الحكم . أ . ه .

فتلخص : أن هناك " الكسر " ويقصد به النقص المكسور أو
الكسر في صورة النقص ، وهو عبر الامام والبيهضاوي وصاحب جمـع
الجوامع .

وهناك " النقص المكسور " وعبر به الآمدي عن معنى الكسر في
اصطلاح من تقدم .

وأما التبريزي فقد انفرد باستخدام " الكسر في صورة النقص " ⁼
وعبر عنه بما شاهد في كتابه .

وأما الاعتذار ، فله ثلاثة طرق :

— التنبيه على استقلاله بالإيماء عند من يراه أقوى من دلالة النقص .

— وإظهار مستند المخالفة في محل التخلف .

— وبيان استثنائه عن قاعدة الأصل .

الثاني من مفسدات التعليل : " عدم التأثير " :

وأما عدم التأثير : " فهو لبيان استغناء حكم الأصل عن ذلك الوصف

ببيان ثبوته مع فرض انتفائه ^(١) " كتقرير بطلان بيع الطير في الهواء مع

جريان الرؤية ، فيثبت أن عدم الرؤية عديم التأثير في هذا الحكم ، لظهور (١٢٨-ب)

استقلال غيرها به في الأصل العقيس عليه ، وبه يخالف العكس ، فانه

وان دل على استقلال غيره ، لكن لا في العقيس عليه ، فيبقى الاستشهاد به

الثالث من مفسدات التعليل : " العكس " ^(٢) :

وأما العكس فانه يلزم عند اتحاد العلة .

وقد أجمعوا على جواز تعددها في الشرع ، وأما في العقل ، فقد

انكره معظمهم ، ومنهم من جوز ، واختاره المصنف .

(=) راجع هذه المسألة في الاحكام للآمدى (٣٩/٣ - ٤٢) ، بهامشة

السول (٩١/٣) ، جمع الجوامع " مع العطار " (٣٤٨/٢ - ٣٥٠) .

(١) في المحصول : عدم التأثير : عبارة عما اذا كان الحكم يبقى بدون

ما فرض علة له . راجع (٣٥٥/٢-٢) .

(٢) ذكر الامام تعريف العكس في الكلام عن " عدم التأثير " ، فقال :

" أن يحصل مثل ذلك الحكم في صورة أخرى ، لعلته تخالف العلة

الأولى " المحصول (٣٥٥/٢-٢) . =

واستدل عليه : بأن الاختلاف حكم واحد قائم بالمختلفين ، وهو
معلل بماهيتها ، فالحكم متحد ، والعلة متعددة ^(١) .

ويتجه أن يقال : ليس هذا من قبيل العلل والمعلولات ، فإن معنى
الاختلاف : اشتغال أحدهما على ما لم يشتمل عليه الآخر من أحد
الجانبين ، أو من كلّي الجانبين ، وهو جزء الجملة ، فلو جعلنا الماهية
علة للاختلاف ، للزم أن يكون الشيء علة لجزء ماهية نفسه .

ويدل عليه : أن الاختلاف لو كان معنى زائداً على ماهيتهما ،
لكان قائماً بنفسه ، أو بهما ، أو بأحدهما ، أو بثالث .

والأول باطل ، فإن المعنى لا يقوم بنفسه ، وكذا الرابع ، فإن
اختلافهما باختلاف قائم بغيرهما ، ليس بأولى من اختلاف غيرهما به .

ومحال أن يقوم بأحدهما ، فإن الاختلاف يعمهما ، ومحال أن
يخالف الشيء غيره باختلاف قائم بغيره ، ولأنه ليس بتقدير قيام الاختلاف
بأحدهما بأولى من تقدير قيامه بالآخر .

ومحال أن يقوم بهما ، لأنه إما أن يقوم بهما باختلاف واحد ، وفيه
قيام معنى واحد بمحلين ، أو اختلافان ، وعدد ذلك ، إما أن يكونا
مختلفين أو متماثلين .

فإن كانا مختلفين تسلسل .

(=) وراجع الاحكام للآمدى (٤٣/٣ — ٤٤) ، والمستقصى (٣٤٢/٢) —

(٣٤٥) ، وجمع الجوامع " مع العطار " (٣٤٨/٢ — ٣٥٠) .

(١) المحصول (٣٥٦/٢ — ٢) .

ثم اما أن يعمل كل اختلاف بالماهية التي قام بها ، أو كلاهما بكل واحد من الماهيتين ، أو بمجموعهما .

والأول : تعليل لحكمين مختلفين بعلمتين .

والثاني : اجتماع لمؤثرين على كل واحد من الأثرين .

والثالث : قيام لجزء العلة ، لا بعمل قيام الحكم .

وان كانا متماثلين ، كان التماثل — أيضا — أمرا زائدا ، وتسلسل

ثم ان علل كل واحد بماهية لزم تحققه ، مع تقدير عدم الخلاف للآخر ،

وهو محال ، فان الاختلاف أمراضا ، لا يعقل مع فرض انتفاء المضاد

اليه ، وان علل بهما فقد علل بما لم يقم بعمل قيامه ، وهو — أيضا — (١٢٩-أ) محال .

ثم ما ذكره يبطل بالعام والخاص ، فانهما مختلفان ، وما هيئة

أحدهما جزء ماهية الآخر ، فلو كانت الماهية علة الاختلاف ، لكان الخاص

يخالف نفسه ، لاشتماله على ماهية العام .

الرابع من مفسدات التعليل : " القلب " :

وأما القلب : فهو عبارة عن تعليق ضد^(١) الحكم بالوصف المنوط به .

(١) في المحصول (نقيض الحكم) وخالفه التبريزي — كما يظهر — فقال

(ضد الحكم) وعبارة البيضاوي (خلاف الحكم) وأقره على ذلك

شارحه الاستوى ، وخطأ الامام ، وقال : " الحكم الذي يثبت

القلب يشترط أن يكون مغايرا لانقيضا له " .

ومن الملاحظ . أن لفظ الضد — الذي استعمله التبريزي قام

مقام ما استعمله البيضاوي ، فان ضد الشئ مخالف له على كل حال

فلا يشترط أن يكون نقيضا له حتى يكون مخالفا . =

والنظر في شرطه وحكمه وأقسامه :

أما شرطه : فهو أن ترده الى أصل المعلن ، لأنه ان لم يمكن
الرد اليه ، كان أصل المعلن نقضا عليه ، وان أمكن فهو أولى ، لاستغنائه
عن اثبات الوصف فيه .^(١)

وقيل : لا يشترط ذلك ، فان وجه القدح في القلب نفس أثر
الاختصاص بالحكم المنوط به ، حيث أمكن تعليق غيره عليه ، والعلة
لا بد أن يكون لها اختصاص بالحكم ، وهذا لا يتوقف على اتحاد الأصل .

وأما حكمه : فحكم سائر المعارضات ، الا أنه يمتنع فيه الزيادة
والنقصان ، تميزا له عن الجنس ، فيرد عليه منع الحكم في الأصل ،
والنقض ، وعدم التأثير ، والقلب ، فيقلب القلب ، كما يقلب قلب الحنفى ،
حيث نقول في الاعتكاف : " لبث فلا يعتبر الصوم في كونه قرية كالوقوف "
فيقول : " لبث فلا يكون على تجرده قرية كالوقوف " فنقلب عليه هذا القلب

(=) وعجالة أبي الحسين في المعتمد " ضد الحكم " فوافقه التبريزي في
ذلك ، راجع (٨١٩/٢) .

(١) قال الامام في بيان سبب الرد الى الأصل : وانما شرطنا اتحاد
الأصل ، لأنه لو رد الى أصل آخر لكان ذلك الأصل الآخر : اما
أن يكون حاصل في الأصل الأول ، أو لا يكون .
فان كان الأول : كان رده اليه أولى ، لأن المستدل لا يمكنه
منع وجود تلك العلة فيه ، ويمكنه منع وجودها في أصل آخر .

وان كان الثاني : كان أصل القياس الآخر نقضا على تلك العلة ،
لأن ذلك الوصف حاصل فيه ، مع عدم ذلك الحكم . أ . ه .

المحصول (٢-٢٥٧) .

ونقول : " لبث فلا يعتبر في كونه قرينة عادة مستقلة كالوقوف " ^(١) .

وأما أقسامه : فينقسم الى ما يتضمن اثبات مذهب القلب ، والى ما يتضمن ابطال مذهب المعلن ، اما صريحا أو الزاما .

أما الصريح : فكما لو قال الحنفى ^(٢) : " ركن من أركان الوضوء " ، فلا يكتفى فيه بما ينطلق عليه الاسم ، كما في سائر الأعضاء " . فيقلب عليه الشافعى فيقول : " ركن من أركان الوضوء " ، فلا يتقدر بالربع ، كسائر الأعضاء " .

وأما الالتزام : فكما لو قال : " عقد معاوضة ، فيعقد مع الجهل بالمعوض ، كالنكاح " فنقول : " عقد معاوضة ، فلا يثبت فيه خيار الرؤية كالنكاح " .

ومن هذا القبيل ، قلب قولهم : " مكلف مالك للطلاق " فوجب أن ^(٣) ينفذ طلاقه ، كالمختار " وكذلك قولهم : " خارج نجس " فوجب أن ينقض ^(٤)

(١) كذا في الأصل ، والذي يظهر لى أن هناك نقص ، ويمكن أن تكون العبارة هكذا " لبث " ، فلا يعتبر في كونه قرينة اقتتان عادة مستقلة به ، كالوقوف .

ولم يذكر الامام هذا المثال للاستشهاد به في قلب القلب ، وانما ذكره كمثال للقلب ، في اثبات المذهب . راجع المحصول (٢-٢/٢٦٢) .

ومن الملاحظ أن التبريزى لما ذكر هذا القسم — اثبات مذهب

القلب — لم يذكر له خلا ، وكأبه اعتمد على ما ذكره من قبل .

(٢) في المحصول (قول الحنفى في المسح) .

(٣) أى : مكلف مالك للطلاق ، مكره عليه .

(٤) خارج نجس : من غير السبيلين .

الطهر ، كالأخارج من المخرج المعتاد " فنقلب طيهم فنقول : " فوجب أن (١٢٩-ب) يسوى بين قليله وكثيره ، كما في الأصل " ويخص هذا النوع بقلب التسوية (١) وكأن حاصله : يرجع الى الزام الوفاء بتمام الحكم ان كان هو المناط كما زعم ، لأن حكم طة الأصل هو الاعتقاد بوصف اللزوم ، لا بمجرد الاعتقاد ، وحكم الخارج في الأصل الانتقاض بمطلقه ، لا الانتقاض بالكثير .

الخامس من مفسدات التعليل " القول بالموجب " :

وأما القول بالموجب ، فهو في المنقول خلاف ما هو في المعقول ، فانه في المنقول : " عبارة عن تحقيق وجه دلالة والاعتراف به " ، كما يقال في حديث خيار المجلس : المراد به خيار القبول ، بدليل كذا وكذا ، وأما أقول به (١) .

(١) عرف الأسوى قلب التسوية فقال : أن يكون في الأصل حكمان :

أحدهما — منتف عن الفرع بالاتفاق بينهما .

والآخر — مختلف فيه .

فاذا أراد المستدل اثبات المختلف فيه بالقياس على الأصل ، فيقول

المعترض : " تجب التسوية بين الحكمين في الفرع بالقياس على

الأصل " ويلزم من وجوب التسوية بينهما في الفرع انتفاء مذهبه . أ . هـ

راجع نهاية السؤل (٩٦/٣) ، والاحكام للآمدى (١٦٨/٣) .

(٢) التقسيم الذي ذكره التبريزي لم يتعرض له الامام ، وانما اقتصر على

بيان القول بالموجب في المعقول فقط .

وقد ذكر هذا التقسيم البهناوى ، وأشار الأسوى الى ترك

الامام له ، ولكنه غدره فقال : انما يتكلم هنا عن مبطلات العلة ،

فلم يذكر ذلك الا في حيز المعقول .

راجع نهاية السؤل (٩٨/٣) ، الاحكام للآمدى (١٧٠/٣) .

وابن الحاجب (٢٧٩/٢) ، تنقيح الفصول للقرافى ص (٤٠٢) ، وفي

نفائسه نقل كل كلام التبريزي ثم اعقبه ببيان بعض عباراته فراجع

(٩٥/٣ - ب) .

وأما في المعقول : " فهو عبارة عن تسليم من ما رتبته المعلل على وصف طئه ، حقا كان أو باطلا ، مع استبقاء الخلاف في المسألة " كما اذا قال الشافعي : " سلم ، فلا يلزمه القصاص بقتل الذمي " ، فيقول الحنفى : " أقول به ، عدى لا يقتل بقتله ، فلم لا يقتل اذا قتله " ^(١) . فلو قال بدل قوله " سلم " : " مكلف ، أو قاتل أو خاط ^(٢) " كان الواجب تسليم عن الحكم المرتب ، لا ما يقتضيه الوصف .

ومشأ ورودہ :

- الحيد في نصب الدليل عن محل الخلاف ،
- أو بأن يقيد الحكم ، كما ذكرنا .
- أو يعدل الى المأخذ ، فيقول : " القتل بالمثل لا يمنع وجوب القصاص ، أو الدين لا يمنع وجوب الزكاة " .
- أو يطلق في مقام التقييد ، وكان مذهب الخصم مقيدا بقيد آخر ، كما لو قال الحنفى في الخيل : " حيوان يسابق عليه ، فيجب فيه الزكاة " فيقول الشافعي : " أقول به " ، اذ يجب عنده فيه زكاة التجارة .

(١) كذا في الأصل ، وفي نقل القرافي من التنقيح ما نصه (لا يقتل بقتله ،

فلم لا يقتل اذا قتله بنقض العهد) نفائس القرافي (٩٥ / ٣ - ب) ،

ومن الملاحظ : أن المعنى لا يتم الا بهذه الزيادة .

(٢) هذه الكلمة غير منقوطة في الأصل ، والظاهر أنها (خاط) بالحاء

المعجمة ، ومعناها " متعد " ، ولذلك يقال للرجل اذا أذن لعبد

في ايذاء قوم : قد خرط عليهم عده .

راجع لسان العرب (٢٨٥ / ٧) .

وقد يعبر عن القول بالعوجب : " بأن الدليل غير منصوب في محل الخلاف ، فان الخلاف في كذا ، لأنه هوجبة المواخذة ، لا تمكن خلل من الدليل " لكنه اذا ورد كان انقطاعا .

ولا يجدي به بيان لزوم المتنازع فيه من تسليم ما رتبته ، فان مواخذة الحيد لا تندفع به على ما لا يخفى ، ويلتزم به عدم ذكر تمام الدليل في مقام مطالبته به ، لتبين أن ما ذكره أولا احدى مقدمتي دليل الحكم المطلوب ، (١٣٠-أ) بل ينهض أن يفسر كلامه بما يتضمن دعوى محل النزاع ، فيقول : أعني به أن الزكاة لا تمتنع عند ركوب الدين ، والقصاص لا تمتنع عند كون القتل بالمثل ، وبالنزكاة ، المذكور بالألف واللام : المعهود .

ثم اعلم : أنه مهما كان السؤال ابتداءً عن هذه الأمور ، امتنع ايراد القول بالعوجب ، وكان تسليما للحكم المطلوب .

السادس من مفسدات التعليل " الفرق " :

أما الفرق ، فحقيقته : " ابداء وصف في الأصل ضما الى المذكور واستقلالاً بالتعليل " (٢) كما نقول في تعليل الربا بالطعم في المطعومات : هو

(١) كذا في الأصل ، ويظهر لي أن المعنى يكون أوضح اذا كانت العبارة (ويلزم من ذلك عدم ذكر تمام ... الخ) والمعنى بها : " أن ما ذكره المستدل أولا قد تبين — بعد القول بالعوجب — أنه لم يكن كل الدليل ، بل بعضه ، وقد كان مفروضا أن يذكره كله في مقام مطالبته به " والله أعلم .

(٢) ذكر التبريزي — هنا — نوتا واحدا من الفرق ، وهو أن يكون تعيين أصل القياس علة لحكمه ، فيشترك الفرع مع الأصل في معنى مشترك ولكن يكون فرقا بينهما هو الخصوصية التي في الأصل =

معارض بكونه مقدرا ، أو بكونه مكيلا ، وفي تعليل الزكاة بحاجة الفقير : هو معارض بملك النصاب ، أو بكونه بالخا •

وقد قال قوم : هو مقبول من الوجه الأول دون الثاني ، فان تعليل الحكم بعلمتين مستقلتين جائز •

فلنبين هذه المسألة فنقول : أما بعلمتين منصوبتين فهو جائز • وأما بمستنبطتين فممتنع •

بيان الأول : هو أن الردة والزنا وقتل النفس بغير حق ، كل واحد منهما علة مستقلة باباحة الدم ، بدليل الانفراد ، وقوله عليه السلام : " لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى أمور ثلاث : كفر بعد إيمان ، وزنى بعد إحصان ، وقتل نفس بغير حق ^(١) " فإذا اجتمعت لم يكن بد من الحل ،

(=) والنوع الثاني — من انواع الفرق — أن يجعل تعين الفسوع — أى خصوصيته مانعا من ثبوت حكم الأصل — •

ولم يتعرض الامام الى تفصيل معنى الفرق ، ولكن اتجه الى بيان جواز التعليل بعلمتين منصوبتين ، لأننا اذا قلنا بجواز ذلك لم يقبل سؤال الفرق ، لاحتمال وجود الحكم فى الفرع بعلة واحدة ، مع ملاحظة أن الحكم فى الأصل ثبت بمجموع العلتين ، أما اذا معنا ذلك ، فيكون سؤال الفرق مقبولا •

يمكن معرفة تفصيل هذه المسألة فى نهاية السؤل (٣/ ١٠٠ —

١٠١) تنقيح الفصول للقرافى ص (٤٠١) ، الاحكام للآمسدى (٣/ ١٦٤) •

(١) لفظ البخارى : " لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والثيب الزانى ، المارق من الدين ، التارك للجماعة " وكذلك فى مسلم • راجع البخارى " مع السدى " (٤/ ١٨٨) =

ويجب اضافته الى الكل ، اذ ليس البعض أولى من البعض .

فان قيل : لانسلم اتحاد الحكم ، فان الحل المستفاد من الردة
بغاير الحل المستفاد من الزنا والقتل ، ولهذا يفايره في الخصائص
والثمرات ، من كيفية الاستيفاء ، وبفوذ العفو ، والاعتياض ، والشـرط
بالتوبة والهرب وعدمها .

سلمنا اتحاد الحكم ، ولكنه يضاف الى السابق ، وما بعده لاغ ،
لاستحالة اجتماع المثلين واثبات الثابت .

سلمنا اعتبار الكل ، لكن بمجموعهما ، كاجزاء العلة الواحدة ، فان
شرط الاستقلال الانفراد ، وقد فقد .

ثم نعارض ما ذكرتموه بأوجه :

الأول - هو أنه اما أن يضاف الحكم كلا الى كل واحد ، وفيه -
تحصيل الحاصل ، أو الى بعض كل واحد ، وهو تعليل بغير تلك العلة ، (١٣٠ - ب)
ثم لا تعدد في العلة اذا ، أو يضاف الى كل واحدة بعض الحكم ، وفيه -
تجزئة الحكم وتخلف الحكم عن العلل كلها ، مع أنه تعليل بعلة واحدة .
الثاني - هو أن العلة ما يناسب الحكم ، وهي جهة الاقتضاء ، فاذا
اشتريت فيها أمور ، فقد اشتركت في جهة السببية ، فيكون القدر المشترك هو
العلة .

(=) وسلم "مع النووي" (١١/١٦٤) ، وأبو داود (٤/١٢٦) وسنن
الدارمي (٢/٢١٨) .

وفي النسائي بقريب من لفظ الكتاب : " رجل كفر بعد اسلامه ،
أو زن بعد احصائه ، أو قتل نفسا بغير نفس " راجع النسائي
(٧/٩٢) ، وأحمد (١/٦٣) وغيرهما .

الثالث — هو أن معنى التعليل بالشئ : أنه لولاه لما ثبت ، ولا يمكن أن يقال : لولا المجموع لما ثبت ، — اعنى : الحكم — •

والجواب :

عن الأول : هو أن الحكم المذكور هو الحل ، وهو من حيث هو حل ورفع للحرج عن الفعل حكم واحد ، وهو المعلن بالاسباب المختلفة بمقتضى النص ، وما وراء ذلك أحكام آخر لا ينكر اختلاف أسبابها •

ومن الثانى : بأن الكلام مبروض فيما اذا وجدت دفعه •

ومن الثالث : بأنه ابطال لاستقلال كل واحدة منها ، والا فسراد اشارة الى عدم الغير ، وقد تقرير أن عدم لا يدخل فى التعليل •

وأما المعارضات :

فالأولى ، منقوضه بأقل جزء تتعلق به الرؤية ، فالمدر ك بكل من كله أو بعضه ، أو ببعض كل من بعضه ، والكل باطل الا الأول •

ومن الثانية : بأن الحكم الواحد يفي بحكم مختلفة فى ضمن أسباب مختلفة ، فلا تتحد جهة الاقتضاء بينها ، كالمعتق يفي بحكمة الظهار والوقاع فى رمضان ، والقتل واليمين •

وقولهم : معنى التعليل أنه لولاه لما ثبت •

قلنا : بشرط أن لا يخلفه ما يستقل به •

ثم معظم ما تخيلوه من القوادح لا يتجه فى من شرب من لبن أخت انسان وزوجة أخيه وبنته ، فإنه يحرم عليه لأنه خاله وعمه وجده ، وفى اجتماع نواقض الوضوء •

.....

وأما بيان الثاني — وهو امتناع التعليل بالمستبطنين — فمن ثلاثة أوجه ^(١) :

أحدهما — هو أن وجه شهادة قرآن الحكم للوصف المناسب افتقاره إلى مستند ، فإذا قدر اقترانه بما يستقل به ، أستغنى به عن غيره ، فتقطع الشهادة ^(*) .
(١٣١-أ)

الثاني — هو أنه كما يحتمل أن يكون كل واحد منهما علة مستقلة ، يحتمل أن تكون العلة أحدهما ، أو كلاهما ، ولعل هذا هو الأظهر ، تسوية بينهما في الاعتبار ، وأن لا بد من علة واحدة ، فلا بد للاحتمال الأول من دليل .

الثالث — هو أننا نعلم بالضرورة من حال كل عاقل انخراط ظنهم — الاستفادة من صلاحية الوصف وقرآن الحكم — بظهور صالح آخر في مجاري تصرفات العقلاء ، وهذا أمر يجده كل عاقل من نفسه ، ويستنده ما سبق . وإذا ثبت امتناع التعليل بالمستبطنين ، وجب قبول الفرق مطلقا ، مهما كان صالحا للاعتبار ، وليس من شرطه المساواة في الصلاحية ، حتى لا يعارض مناسب الا بعاسب ، بل لو كان يشبه قبل في الضم ، فـان المعهود من الشارع تقييد اعتبار المناسبات بالأشياء في كثير من المواضع ، كتعيين اعتبار السرقة بجزء المثل ، والاستبراء بمظنة الاستحلال ، وأمثال ذلك .

ثم الجواب : تارة بمنع الصلاحية ، وتارة باثبات استقلال ما اختاره ، أما بإيماء ، أو شهادة أصل آخر خلى من مزاحمته ، فان ظهر فيه مزاحم آخر ، التحق بالأصل الأول في امتناع الاستشهاد به ، أو بإبداء التوجيه في تعليله .

(١) في الأصل " وجهين " ، واصلحتها ، لذكر المؤلف ثلاثة أوجه .

وليس من الترجيح التعدية — على الصحيح — وليس على المعارض — في الأصل — بيان انتفاء ما عارض به في الفرع ، فانه اذا صح اعتباره في الأصل ، فعلى القائلين ببيان طة الأصل في الفرع ، ثم يكون منقطعا في مقام التعليل .^(١)

(١) راجع مبحث تعليل الحكم بعلمتين في المستصفى (٣٤٣/٢) ، تنقيح
الفصول ص (٤٠٥) ، والزهان (٨١٩/٢) وما بعدها ، والمعتد
• (٧٩٩/٢)

:: القول فى القوادح الموهمة ::

وفيه مسائل :

الأولى :

يجوز التعليل بمحل الحكم ، كتعليل تحريم الربا فى البر بكونه
برا ، لأنه قد يتضمن محل الحكم حكمة هو قابليها يقتضى الورد به على
وفقه .

وبشبهه له : أن العلم شريف لكونه علما ، وكذلك كل حالة شرعية أو
حقيقية ثابتة للشئ من حيث هو هو ، كالتحيز للجوهر ، ووجوب الفناء للمرضى
وافتياره الى المحل ، فانا نعى بالتعليل : حسن القول بأنه ثبت له .

فان قيل : هذا باطل من وجهين :

احدهما - هو أن مفهوم العلية غير مفهوم القابلية ، فالبها يتمايزان (١٣١ - ب)

فى المعقول ، فالفهومان اما أن يدخل فى ماهية أمر ، أو لا يدخل ، أو
يدخل أحدهما دون الآخر ، ومحال أن تدخل أو أحدهما ، فان العلية
والقابلية نسبة بين الماهية وغيرها ، فيستحيل أن يدخل فى نفس الماهية ،
ثم لو دخلتا لكنت الماهية مركبة ، وكان ملحق العلية غير ملحق القابلية ،
فلا يكون الشئ الواحد علة وقابلا ، وان كانا خارجين ، كانا لاحقين .
واللاحق يحتاج الى علة ، فالعلة هى الذات أو غيرها ، فقد عاد التقسيم .

الثانى - هو أن نسبة العلية نسبة الوجوب ، ونسبة القابلية نسبة

الامكان ، فلو تعلل الحكم بمحل لا تحدث النسبة بالامكان والوجوب معا .
وهو محال .

.....

والجواب : لانزاع في تفاير المفهومين ، لكن لم لا يثبت المفهومان
لشئ واحد بالاضافة الى حكم (١) .

قولهم : لأنهما لا يدخلان في ماهية شئ ، لأنهما نسبتان بينهما
الماهية وغيرها .

قلنا : مسلم ، ولكن لم لا يجوز أن يكونا حالتين وحكمين لماهية
واحدة ؟

قولهم : لأن عدد ذلك يكونا لـ (١) حقيقتين ، واللاحق يحتاج الى علة .

قلنا : مسلم ، وطلته نفس الذات ، لأنه لو افتقر كل لاحق الى
علة لاحقة لتسلسل الى ما لا يتناهى ، فالصفات التابعة للحدوث كلها لواحق
مستحقة للذات بنفس الماهية الموجودة ، ثم ليس هذا اشكالا على اجتماع
العلية والقابلية لشئ واحد ، بل هو اشكال على نفس ثبوت العلية لشئ هو
باطل بالاجماع .

ومن الثاني نقول : ان كان الحكم وضعيا ، فقد عرضت له الوضعية
بعد القابلية ، وتبدل الامكان بالوجوب ، وان كان عقليا ، فلا امكان مع
تحقق الذات ، فان شرط الامكان عدم فرض العلة ، فاذا كانت العلية حالة
للذات ، لم يمكن فرض عدمها ، فينقلب الامكان وجوبا ، لملازمة العلة ،
كالتحيز للجوهر (٢) .

(١) كذا في الأصل ، والظاهر " يكونان " .

(٢) حصر الامام التعليل بالمحل فيما اذا كانت العلة قاصرة ، وعلى ذلك
سار الآمدى .

فتحصل أن في المسألة ثلاثة أقوال :

الأول — يجوز التعليل بالمحل مطلقا ، قال الآسوى : ان

= هذا مقتضى كلام البيضاوى .

يجوز التعلييل بالحكمة ، لأنها هى المقصودة بالحكم ، فاذا ظنينا
(*) الحكم لا لحكمة (١) وظنينا وجودها فى الفرع ، فلو لم يثبت الحكم لكان
اهمالا للحكمة بعد ثبوت كونها مقصودة ، ولو جاز ذلك لجاز مع ضبطها
بوصف ، ولأن الحكم عند ذلك يكون مظهرنا بالقياس ، فيجب اتباعه عملا
بدليل القياس ، كيف وفى ترك العمل اجمال لما عرف كونه مقصودا فى
نفسه يقينا، رغبة لما احتمل كونه مقصودا لغيره ! ، وهو ممتنع .

فان قيل : لانسلم تصور حصول ظن اضافة الحكم الى الحكمة . وبماه
من أوجه :

الأول - هو أنه اما أن يضاف الى جنسها أو الى عينها ، والأول
منقوض بكل ما يشاركه فيه ، والعين لا سبيل الى معرفتها ، لأن مقادير
الحكم ومراتبها لا تنضبط ولا تشاهد ، وما لا يحيط به العلم يستحيل أن
يضاف اليه الحكم .

(=) الثانى - المص مطلقا .

الثالث - التفسير الذى سار عليه الآمدى والامام .

قلت : والرأى الأول الذى يقول بالجواز مطلقا بعيد . ويظهر
أن الثالث هو الأولى بالاعتبار .

راجع المحصول (٢-٢/٣٨٣) ، ونهاية السؤل (١٠٤/٣) ،

والاحكام للآمدى (١٧/٣) ، وتنقيح الفصول للقرافى من (٤٠٥) .

(١) كذا فى الأصل ، ويبدو أن حرف النفى (لا) زائد ، فتكون العبارة :
(فاذا ظنينا ويود الحكم لحكمة ٠٠٠ الخ) .

الثاني — هو أنه لو أمكن اعتبار الحكمة ، لما اعتبر الوصف .

بيان الملازمة : هو أن المقصود الأصلي هو الحكمة ، فإن الشرائع
مصالح لا محالة ، وقوتها عددا تفضلا ، ووجوبها عدد المعتزلة ، وفي اعتبار
الوصف احتمالها ^(١) ، إهمال الحكمة ، وثبوت الحكم بلا حكمة ، فلو ثبت الامكان .
لا نتفت الحاجة المعارضة ^(٢) ، فلم يجز مخالفة الدليل .

الثالث — هو أنه لو أمكن التعليل بها لوجب طلبها ، ضرورة التعبد
بالقياس ، ووجوب ما لا يتم الواجب إلا به ، وفي إيجاب طلبها الزام حرج
ينافيه نص القرآن .

الرابع — هو أن استقرأنا موارد الشرع ، فرأينا الأحكام معللة
بالأوصاف والضوابط ، دون نفس الحكم ، كالبيع والهبة والاجارة والرهن
والمساقاة والجعالة والطلاق والعتاق والرجعة والنكاح والظهار واللعان
والإيلاء والشهادات والإيمان ، وغيرها من الأحكام ، حتى لا يلتفت إلى
ظهورها عدد انتفاء المظنة ، ولا إلى عدمها عدد تحقق المظنة ، كما في
مظان الرخص ومراد العدد .

سلمنا تصور ظن الإضافة إليها ، لكن لا يمكن اعتبارها لوجهين :
أحدهما — هو أن الدليل ينفي جواز العمل بالقياس المظنون ،
(ولكن) ترك العمل به في مواقع الاجماع ، فيبقى فيها عداها على حكم ^(*) (٢)
الدليل .

(١) كذا في الأصل ، ويظهر أن هناك حرف عطف محذوف فتكون العبارة
(وفي اعتبار الوصف واحتماله ٠٠ الخ) .
(٢) كذا في الأصل ، ولعلها " الحاجة المعارضة " .

الثانى — هو أن الحكمة تابعة للحكم ، فانها تحصل بثبوته ، ويمتنع
تعليل الشئ بما يتأخر عن وجوده .

والجواب : هو أنا نقول : بيان تصور الاطلاع عليها هو أنها علة
علية العلة ، فان لم يتصور الاطلاع عليها بطل تعليل العلية بها ، وان تصور
فليعلل بها الحكم ابتداء .

فان قيل : الاعتماد فى معرفة عينها على الضابط ، وبها يقع
التعليل ، وان كفى فى معرفة المناسبة معرفة الجنس .

فنقول : اذا صح تصور معرفتها وامكان التعليل بها ، فكما عرفت فى
تلك الصورة بواسطة ذلك الوصف ، أمكن معرفتها فى صورة أخرى بواسطة
وصف آخر ، اما على القطع ، أو على الظاهر .

وأما جواز التعليل بالوصف مع امكان التعليل بالحكمة فستنده : اما
خصوص منوط بعينه ، أو تسهيل الأمر ، اقتناعا باحتمال الحكمة ، وسعيا فى
تحصيلها ما أمكن ، وهذا المعنى يناقضه اهمالها عند اليقين .

وأما لزوم الحرج فى طلبها فيقتضى الاكتفاء بالوصف الضابط لا اهمال
يقين الحكمة بعد الظفر بها .

وأما الاستقراء ، فلا نسلم استيفاءه ، فان الحكمة مدار كثير من
الأحكام ، كالتوسط فى الجدل بين المهلك وغير الرادع ، والتقصير فى ضمان
الوديعة ، والحرز فى باب السرقة .

قولهم : العمل بالقياس على خلاف الدليل .

قلنا : هب أنه كذلك ، فالجمع بالحكمة التى هى المقصود الأسمى
أولى بالمخالفة .

.....

قولهم : الحكمة تابعة •

قلنا : في الوجود الخارجى ، أما في الاعتبار الذهنى فهى
البدأ والمتبوع ، لأنها هى الحامل والداعى ، ولهذا قيل : أول الفكر
آخر العمل •

وقد اعتمد في هذه المسألة جوابا عن الاشكال الأول : على أن
المعلل به القدر المشترك بين الأصل والفرع ، وهو مقطع الوجود فى
الطرفين ، ومستقل بالمناسبة ، ولا دليل على وجود ما زاد عليه فى الأصل
ليوجد فى التعليل ، بل هو مسبوق بالعدم ، ثم اذا نقض عليه تصوّره ،
قال : لأسلم أن القدر المشترك بين الأصل والفرع موجود فى صورة النقض ،
بل الظاهر أنه ليس بموجود ، استصحابا للأصل (*) وصيانة للعلة أو (١٣٣-أ)
دليل العلة عن النقض •

واعلم : بأن هذا باطل قطعاً ، فإن المعلوم اشتراك الأصل والفرع
فى تلك الحكمة ، وهو معلوم الوجود فى صورة النقض ، وكما (أنه) لا دليل
على اختصاص الأصل بزائد بالاضافة الى الفرع ، لا دليل على اختصاصه
بزائد بالاضافة الى صورة النقض ، فان كان هو العلة فلنلتزم بحكمها فى
صورة النقض (١) •

(١) فى التعليل بالحكمة — ومعنى بها : مجرد المصالح والمفاسد ،
كتعليل القصر فى السفر بالمشقة ، ثلاثة مذاهب :
الأول — يجوز مطلقاً • واليه ذهب الامام وتبعه التهريزى
وغيره •

الثانى — لا يجوز مطلقاً • ونسبه الآمدى الى الاكثرين •
الثالث — يجوز اذا كانت الحكمة ظاهرة منضبطة ، والا فلا ،
لأنها اذا كانت غير منضبطة كانت خفية ، كالمشقة ، فانها قد تحصل
لالحاضر وتتعدم فى حق المسافر ، فلو قلنا بها : لزم اباحة القصر =

لا يجوز التعليل بالعدم ، خلافا للمصنف — هاهنا — ، وقد سبق
(١) تقريره ، وقد استدل عليه بأمر ضعيفة . (٢)

الأول — هو أن العلية وصف ثبوتى ، فانها تقيى لا علية، واتصاف
العدم بأمر ثبوتى محال ، والا تعذر اثبات كون الجدار مع كثافته وحصوله

(=) للحدادين والحمالين . وهو ما لم يقل به أحد .

وفى نظرى : أن الراى الأول لابد وأن يلتقى مع الثالث ، لأننا
لا يمكن أن نتصور من يقول بالتعليل بالحكمة الغير منضبطة ، والا فكيف
يعرف وجودها فى الفرع ، وقد اشتراطوا فى تعريف القياس تحقق
العلية ، فلا بد أن يدخلوا على الحكمة بعض القيود والأوصاف
الضابطة لها ، حتى يستقيم لهم القياس .

راجع المحصول (٢-٢/٣٨٩) ، الاحكام للآمدى (٣/١٨-٢٠)

وبهاية السؤل (٣/١٠٦) ، تنقيح الفصول للقرافى ص (٤٠٦) .

(١) اختار الامام : أن العدم لا يكون علة . وهذا الاختيار ذكره فى بحث
الدوران ، فراجع المحصول (٢-٢/٢٨٩) .

(٢) تعبير التبريزى بكلمة (استدل) مع رجوع الضمير المستتر الى الامام
محمول على أن الامام استدل بهذه الأدلة أو ببعضها فى مبحث
الدوران .

والأحسن أن يقول : استدلوا . فان الامام قبل أن يسوق
هذه الأدلة قال : احتجوا على أن العدم لا يصلح للعلية
بوجوه . . . الخ .

راجع المحصول (٢-٢/٤٠١) .

الثانى - أن العلة لابد وأن تتميز وتتخصص ، وأن فسرناها بالامارة ،
والعدم ان كان محضاً فلا تمييز ، وان كان منسوباً فهو تعليل بالثبوت ، فان
النسبة أمر ثبوتى •

الثالث - هو أن العدم ان لم يتضمن معنى ، فلا التطات اليه ،
وان تضمن ، فلا يخلو من أن يكون مصلحة أو مفسدة ، والأول اما يناسب
السمى فى التحصيل ، والثانى السعى فى الاعدام ، فان كان متعلق سعى
أحد ، أمكن أن يفضى الى المقصود بالحمل والزجر ، فتربط المناسبة بفعل
الاعدام ، أو الكف ، وهما أمران وجوديان ، وان لم يكن متعلق سعى
أحد ، فلا فائدة فى ترتيب المرغب أو المنفرطيه ، اذ لا يزداد به قوتها
ولا حصولاً •

وهذه الأوجه ضعيفة :

أما الأول ، فلأن العلية عند مثبتى الحال حالة اضافية ، لا توصف
بالوجود ولا بالعدم ، ولا يعقل فارقا بين الثابت والموجود ، وعده الأمور
الاضافية كلها عدم - على ما اختاره لنفسه - •

(١) ساق الامام هذا الاعتراض فى مبحث الدوران ، مدلالاً به على ابطال
التعليل بالعدم ، وفى هذا المبحث ساق هذا الدليل كأحد أدلة
الذين لا يجيزون التعليل بالعدم ، وهو مخالف لهم فيها ، فهل
ناقض الامام نفسه ، ونسى ما قدم قلمه ؟ • قال الاستوى : ان الامام
اختار القول بعدم جواز التعليل بالعدم فى مبحث الدوران •

راجع الاحكام للأمدى (٢١/٣ - ٢٣) ، وتنقيح الفصول للقرافى
ص (٤٠٧) ، نهاية السؤل (١٠٩/٣) •

وقوله : " انه نقيض لاطية " .

— مسلم ، ولكن لم يدل على أنه أمر ثبوتى ، فان كل مفهوم وضع له لفظ يقبل دخول حرف النفي عليه ، سواء كان ثبوتيا أو عدما ، كالخلاء والفناء والافراد والقدم ، بل لفظ الاستحالة والعدم ، ولا يلزم أن يكون مفهومه ثبوتيا .

ثم العدم انما لا يقبل ^(١) ^(*) الاتصاف بأمر ثبوتى ، وأما الوصف بأمر ثبوتى (١٣٣-ب)

فيقبله ، فانه معلوم ومذكور ومخبر به وعنه ، ويتميز فى الذهن عن الوجود ، والممكن منه من المحال ، والمضاف منه عن المحض ومضاف آخر .

فاذا ثبت هذا ، فنقول : لا معنى بكونه غلة الا كونه بحال يمتنع فى العقل تقدير حصوله دون ترتيب حصول ما أضيف اليه بالمعلومية . ثم هذه الحالة : ان كانت ثابتة له لمعنى فى ذاته ، امتنع اثباته للعدم ، لأن العدم يمتنع أن يكون محل قيام المعانى ، وان كانت استفادة من الوضع ، أمكن اثباته للعدم ، لأنه تبع القول ، والعدم يقبل الأوصاف القولية ، ثم هو قد سلم ذلك فى العدم المنسوب ، ولا نزاع الا فيه .

وقوله : النسبة أمر ثبوتى .

— لا يدفع الاشكال ، بل يؤيده ، لأن التعليل بالعدم المنسوب ، لا بمجرد النسبة ، وقد قبل العدم النسبة التى هى أمر ثبوتى — بزعمه — .

وأما التقسيم فغير جائز ، فان الفائدة حاصلة بطريق الجبر ودفع

أثر الضرر ، وان لم يتصور المنع والحث .

(١) كذا فى الأصل ، ويمكن أن تكون بشكل أوضح ، هكذا ، ثم ان العدم لا يقبل الاتصاف بأمر ثبوتى .

وبعلم أن مناسبة الموت ، من حيث هو عدم شخص وتعطيل أمواله عن متصرف ، لاقامة غيره مقامه حذرا من تعطيل المنافع ، وتضييع فوائد المال التي خلق لها — لا تتقاعد عن مناسبة القرابة ، لاقتضاء الخلافة في المال ، ولو تقاعدت فالحاجة تدعو اليه عند هذا الوجود وذاك العدم ، فيجيب اضافة الحكم اليهما ، فاذا ، الاعتماد على ما ذكرناه من قبل .

قال المصنف : دليل جواز التعليل بالعدم : أن الدوران دليل ظن العلية ، فاذا تحقق في العدم ، وجب أن يفيد ظن العلية .
قلنا : هذا باطل من أوجه :

الأول — أن أصحاب الدوران قيدوا دلالة الدوران بشرط عدم ما يدل على عدم العلية ، تخلصا عن تلك الاشكالات ، وكونه عدما مما ينفي كونه علة ، فان منعوا فهو أول المسألة .

الثاني — أن الدوران انما يدل على الملازمة ، وهي أم من العلية ، فانها القدر المشترك بين الدورانات .

الثالث — هو أنه لا يمكن حصر الاطراد في عدم معين ، فانه ما من (١٣٤-أ) (*)

شيء الا ويقتن به عدم أشياء ، فان لم ينظر الى ملائمة ، فلا فرق بين (١)
عدم وعدم .

(١) لم يرتضى صاحب الكاشف اعتراضات التبريزي على دليل الامام ، وطفق يرد عليها ، فراجع كلامه في ذلك (٣/٣١١-ب-٣١٢-أ) .

(١) ليس من فروع هذه القاعدة امتناع التعليق بالأوصاف الإضافية ، فإنها أمور محصلة ، وهي منشأ الملائمة التي هي جهة التأثير في الأكثر ، فلو قطعنا النظر عن التخصيصات وخصوص وصف الإضافات ، لطاحت معظم المناسبات ، ولم تتمايز الأفعال بعضها من بعض إلا بصفات الأجناس ، كالقتل والضرب والغصب ، أما قتل عن قتل ، أو ضرب عن ضرب ، وغصب عن غصب ، فلا .

وبحق نعلم أن الفعل من حيث هو فعل وحركة لا مناسبة فيه لحكم ما ، إذ لا يتضمن مصلحة ولا مفسدة ، ولا حسنا ولا قبحا ، وكما نعلم اختصاص القتل بمزيد ملائمة عن الضرب في اقتضاء الزجر نعلم اختصاص قتل المسلم عن مسمى القتل بمزيد ملائمة ، لتمييزه بهذه الصفة الإضافية ، وكذا إذا فرضناه في محرم أو حرم أو الأشهر الحرم ، وإن رجع ذلك إلى معنى الإضافة إلى زمان ومكان ومحل .

ولا يفترق تشكيك المسقط بأن الإضافة لو كانت أمرا وجوديا لكان صفة للمضاف ، وكان مضافا ، وكان — أيضا — اضافته أمرا وجوديا ، وكذا إضافة إضافة الإضافة ، إلى ما لا يتناهى ، فإنها شعبة (٢) .

(١) قوله : " ليس من فروع هذه القاعدة " رد على الإمام ، لأنه رباط القول بها بالتعليق بالعدم ، فقال الإمام : للمانع من التعليق بالعدم ، أن يمنعوا من التعليق بالأوصاف الإضافية — متحجج : بأنها عدم ، والعدم لا يكون طلة .

وكذلك جعل الآمدى هذه المسألة من فروع مسألة التعليق بالعدم .
راجع المحصول (٢-٢/٤٠٥) ، والاحكام للآمدى (٢٣/٣) .
(٢) الشعبة : خفة في اليد ، وأخذ كالسحر ، يرى الشئ بغير ما =

وبيانه : هو أن العقل الصريح يشهد بأنه كلما ازداد علما بمعلوم
فحصل عدد الاحاطة بكون الحركة قبلا ، وكون الجوهر مؤلفا وعالما بذالون ،
ازداد علما بمعلوم ، فحصل عدد الاحاطة بكون القتل واقعا في شخص معين
أو موصوف (١) .

وقوله : " يلزم منه أن يكون صفة للمضاف ، ومضافا اليه بالصفتيه ،
وهكذا " : - أيضا - هي قول القائل (٢) : لو كان كون الفعل قتلا ، أو كون
الجوهر مؤلفا أمرا وجوديا ، لكان صفة له ، وكان كونه موصوفا بأنه صفة له
صفة له ، وهلم جرا ، وكذلك في جميع الحقائق والأمور الوجودية ، حتى في
الوجود ، وهذا عين السفسطة .

(=) عليه أصله في رأى العين . وهى كالشموذة معنى ووزنا . راجع
تاج العروس (٥٦٦/٢) .

(١) نقل القرافى البيان الذى ذكره التبريزى ، ولكن نقل القرافى فيه
اختلاف عما فى هذه النسخة ، كما أنه أوضح مما ذكر - هنا - ونسوق
النقل ليتضح مراد التبريزى بهذه العبارات التى لم أجد أنها مسبوكة ،
قال القرافى نقلا عن التنقيح : " العقل يشهد أن زيادة علم بمعلوم
يحصل عدد الاحاطة بكون الحركة قبلا ، وكون الجوهر مؤلفا وعالما
بذالون ، فكذلك يحصل علم بمعلوم عدد الاحاطة بكون الفعل واقعا
فى شخص معين أو موصوف " . أ . ه .
نقائس القرافى (١٠٩/٣ - أ) .

(٢) فى نقل القرافى عن التبريزى " كقول القائل " والمعنى واضح ،
اذ أراد أن يربط بين المعنى السابق والخال المشابه له .

يجوز التعلييل بالحكم الشرعي (*) ، فانا نعلل جواز الانتفاع وصحة البيع (١٣٤-ب)

ووجوب الزكاة ونفقة المملوك بالملك ، وهو حكم شرعي ، ونعلل التوارث
ووجوب النفقة والتعكين من الوطء وصحة الطلاق والظهار بالزوجية ، ونعلل
بطلان البيع والصلاة ووجوب الغسل بالنجاسة . ونعلل بالرق والحريسة
أحكاما ، وهى من الأحكام الشرعية .

ثم دليله : هو أن العلة عبارة عن أمر يتضمن معنى يقتضى حكما
لأجله ، رعاية له ، وليس من شرطه أن يكون المعنى ذاتيا له ، بل يجوز
أن يكون عارضا لازما ، والحكم - فى المعنى - كالوصف ، بل أبلغ ، فان
خلو الوصف عن الحكمة جائز ، وخلو الحكم عن الحكمة غير جائز .

احتج المانعون بأمور !

أحدها - أن من شرط العلة الاقتران ، وهذا شرط مجهول فى
(١)
الحكمين .

الثانى - وهو قريب من الأول : أن يتقدير التقدم والتأخر لا يجوز
أن يكون علة ، وأحد الاحتمالين الغلب من احتمال واحد ، والاعتبار فى
الشرع بالأغلب .

(١) الحكمين ، أى : الحكم الذى جعل علة ، والحكم الذى جعل معلولا .
راجع المحصول (٢-٢/٤٠٩) ، وراجع مسألة التعلييل بالحكم
الشرعى فى : المعتد (٢/٧٨٩) ، ونهاية السؤل (٣/١٠٩) ،
ونفائس القرافى (٣/١٠٩-ب) ، وتيسير التحرير (٤/٣٤) وفيه بحث
مبسط عن هذه المسألة .

الثالث — هو أن العلة ، أما أن تفسر بالمعرف ، أو بالمؤثر ، أو بالداعي ، والتعريف إنما حصل في الأصل بالنسبة ، والتأثير والدعاة من صفات المصالح والمعاني ، دون الأحكام .

والجواب : لا نسلم أن من شرط العلة الاقتران ، فإن التقدم جائز ، كما في الأوصاف ، فإن ذواتها متقدمة قطعاً ، وكذا التأخير عند التعدد جائز ، ثم وإن سلمنا ، فالظاهر اقترانه ، كيلا يلزم ترك العمل بدليل العلية ، وهو المناسبة أو القرآن ، أو الطرد ، أو الدوران ، وقد اندفع به الوجه الثاني .

وأما الثالث — فلا نذكران التأثير والدعاة من صفات المصالح ، ولكنه يضاف إلى الأوصاف ، لتضمنها لها ، والحكم كالوصف فيما يرجع إلى التضمن . وأما التعريف ، فإنا يطلق على العلة بالاضافة إلى حكم الفرع ، فلا فرق فيه بين التعليل بالحكم أو الوصف .

المسألة الخامسة :

التركيب جائز في العلل ، لأن الحكمة الداعية إلى الحكم يجوز أن لا يتضمنها وصف واحد ، بل أوصاف ، كالمعنى الذي يتضمنه القتل العمد (١٣٥-أ) العدوان ، وملك المسلم نصاباً نامياً حولاً كاملاً ، بل هو الأكثر في أساليب التعليل .

احتج المنكرون بأمور :

أحدها — أنه يلزم من التركيب في العلة نقض العلة العقلية ، وهو محال .

.....

وبيان النزوم : هو أن كل ماهية مركبة اذا كانت علة ، فعدم كل جزء منها علة لعدم تلك العلة ، فانها اما تقوم بالماهية المركبة ، فاذا فرض عدم جزء بعد جزء ، فعدم الجزء التالى لا يوجب عدم العلية ، لحصوله بالأول ، فقد انتقضت العلة العقلية ، فان كون عدم جزء الماهية علة لعدم علية الماهية أمر عقلى ، سواء كانت علة الماهية أمراً عقلياً أو أمراً شرعياً .

فان قلت : فهذا الاشكال لا يتم من قوآت نفس الماهية .

قلنا : ليس كذلك ، فان الماهية ليست أمراً زائداً على مجموع تلك الاجزاء ، بخلاف علية الماهية .

وثانيها — أن العلية معنى واحد ، فاما أن يقوم بتمامه بأحدهما ، فيكون هو العلة ، أو بكل واحد منهما ، فيؤدى الى قيام معنى بمحلين ، وهو مع استحالة يؤدى الى استقلال كل واحد منهما ، أو يقوم بكل واحد جزء ذلك المعنى ، وهو محال ، فان المعنى الواحد لا يتجزأ ، فلا يكون له نصف وثلث وربع .

وثالثها — أن بالتركيب ، اما أن يقال حدث أمر لم يكن ، أو لم يحدث ، فان حدث ، فالمقتضى له كل واحد من تلك الأجزاء أو المجمع ، ويعود التقسيم ، وان لم يحدث ، وقد كانت ، ولم تكن علة ، وهى الآن كما كانت ، فيجب أن لا تكون علة .

والجواب : هو أننا قد قبلنا أن عدمه لا يجوز أن يكون علة . فاندفع الاشكال الأول ، ثم لو قدرنا ، فعلة عدم العلية عدم الماهية ، وعدم الماهية لازم عدم جزء الماهية ، فان علمتم به فقد التزمتم الاشكال ، والا فقد اندفع الاشكال .

وعن الثاني : هو أن العلية تقوم بالماهية ، أو بما تقوم به الماهية مع اجتماعها^(١) .

(*) وقد طلب المصنف الخلاص من هذا الاشكال بالالتجاء الى منع كون (١٣٥-أ) العلة صفة ثبوتية ، كيلا يؤدي الى التسلسل وهو هرب الى غير ملجأ .

وعن الثالث : أنه منقوض بكل ماهية مركبة من المفردات .

ثم نقول : عدد الاجتماع تكاملت المصلحة المطلوبة بالحكم أو القوة المؤثرة ، باجراء الله — تعالى — العادة ، كما في اجتماع الجراحات أو الاقداح^(٢) ، على أن حاصل العلل العرفية والطبيعية ترجع الى اطراد السنة الإلهية بخلق الأثر عقيبها ، فيجوز أن تستقر هذه العادة عند التركيب ، لا عند الافراد .

(١) لم يعجب القرافي كلام التبريزي ، ولذلك قال بعد أن نقل كلامه : وما قاله غير متجه ، لأن المناسبة والتأثير ونحوها نسب وإضافات ذهنية لا وجود لها في الخارج ، فلا تقوم بالماهية ، ولا بما تقوم به الماهية ، فإن الماهية لا تقوم بالنفس ، بل بالمصالح والمفاسد فسي ضمن الأوصاف . أ . ه .

راجع نفائس القرافي (١١١/٣-ب) ، وتنقيح الفصول لمصر ٤٠٩ وفيه رد مختصر وواضح على المانعين . والاحكام للأمدى (٢٦/٣) — (٢٩) .

(٢) الاقداح : جمع قدح ، وهو السهم .

راجع لسان العرب (٥٥٦/٢) .

أحدهما - لا حصر في أوصاف العلة - بعد صحة التركيب .

ونقل الشيخ أبو اسحاق الشيرازي ^(١) : عدم جواز الزيادة على سبعة .

وقال المصنف : لا أعرف له وجهها .

ويمكن أن يقال في تقريب وجهه : أن أقصى ما يتوقف عليه الحكم محله ومعنى يقتضيه ، أما مطلقا ، أو مشروطا بوجود أو عدمه ، وهو وجود الشرط وانتفاء المانع .

وقد يتعلق المعنى المقتضى بالفاعل ، فتعتبر أهليته ، وأقصاها العقل والبلوغ .

ثم قد لا يستقل به الشخص الواحد ، كصيغ المعاوضات ، فيحتاج إلى غيره .

فيكون مجموع ما يتوقف عليه الحكم : إيجاب وقبول صدرا من العاقل البالغ في المحل ، مع قران الشرط وانتفاء المانع ، وهي سبعة ، وكل ما زاد على ذلك فهو تفاصيل هذه الجمل ، فيمكن رده إليها ، فعدم الرد يكون عن عجز وهي ^(٢) .

(١) أبو اسحاق الشيرازي (٣٩٣ - ٤٧٦) :

أبراهيم بن علي بن يوسف ، فقيه شافعي ، أصولي ملقب بـ : جمال الدين ، ولد بفيروز آباد (بلدة قريبة من شيراز) .
له في الأصول : اللمع ، التبصرة ، وله - أيضا - في التراجم طبقات الفقهاء .

راجع : البداية والنهاية (١٢ / ١٢٤) ، وطبقات الأصوليين (١ / ٢٥٥)

(٢) هذه المحاولة من التبريزي لم يوافق عليها القرافي ، وقال : أن ما ذكره التبريزي لا يمكن أن يكون أجزاء للعلة ، بل هي أجزاء ما =

الثانى — فى تمييز الجزء من الشرط والمحل .

جزء العلة : هو الوصف المعتمد لا تمام ما يتضمن المعنى الذى لأجله

• شرع الحكم •

والمحل : هو الذى بحال اذا ثبت الحكم فيه يفضى الى تحصيل

مقصود الحكم • وكأن المحلية شرط أفضى الحكم الى حكمته •

والشرط : هو الوصف الذى يتضمن الأمن من غسدة مائعة ، أو مصلحة

خارجة عن مصلحة الحكم ، اما غائبة الى تكميلها ، أو اجنبية عنها بالكلية ،

يطلب تحصيلها بتوقيف الحكم على وجودها •

(*) نظير ما يدفع الغسدة المائعة : اعتبار القبض فى بيع البيع ، واعتبار (١٣٦-أ)

رضى المرتبه فى نفوذ البيع من الراهن •

ونظر التكميل : اعتبار القدرة على التسليم فى الحال ، واعتبار الرهبة

واعتبار رضى العبد فى التزويج منه •

(=) يتوقف عليه الحكم أ • ه • ثم تعقبه فى كلامه الآن من معنى

الشرط ، فيمكن مراجعة ذلك فى نفاثه (١١٢/٣-ب) •

والذى أراه :

أولا : عندما ذكر التبريزى هذه الأشياء السبعة ، صدرها بقوله

"ان اقصى ما يتوقف عليه الحكم هو كذا وكذا" الخ "فاذا هو اتفق

مع القرافى فى قوله "ان هذه الأشياء أجزاء ما يتوقف عليه الحكم •

ثانيا : هل هذه الأجزاء — وهى التى تعتبر شروطا فى العلة —

هى أجزاء العلة ، حتى يمكن أن يفسر بواسطتها كلام الشيرازى ؟ لو

رجعنا الى كلام الامام بعده قد ذكر تقريرها ، كان نتيجته توقف الحكم

على كل من الجزء والشرط ، وكذلك من كلام التبريزى وتعريفه للشرط

والجزء نجد ذلك ، فكان قول التبريزى لهم بدعا من القول ، والله اعلم

راجع المحصول (٢-٤١٩/٢) ، والكاشف (٣-٢١٨-أ-ب) •

ونظير المصلحة الاجنبية : اعتبار الخبرة في نفوذ الشهادة .

ويختلف ذلك في الأكثر بحسب اختلاف مأخذ نظر المجتهد ، والمقصود من المثال تقريبه من الفهم .

وحده الجامع : ما يلزم من انتفائه انتفاء الحكم .

وينتقضي هذا الحد بالسبب وجزئه ، فان الحد شرطه أن يكون متحققا في أحاد أجزاء المحدود ، والسمى سببا لا يلزم من انتفائه انتفاء الحكم ، فان بتقدير أن يكون له سبب آخر ، يجوز ثبوته بناء عليه ، وان لم يكن ، فانتفاؤه لازم انتفاء سمي السبب ، لا لازم انتفاء ذلك السمى سببا ، وفي الشرط ، مهما انتفى المعين السمى شرطا لزم من انتفائه انتفاء الحكم ، وان كان له شروط أخرى واسباب كائنة متحققة ، وهذا التفهيم يستغنى عن تطويل الحد بقيود لا حاجة اليها .

وأوفى منه بالغرض ، واسد منه اشعارا بالمقصود ، أن نقول : الشرط : " ما اعتبر انتفاؤه في انتفاء الحكم " فيتميز عن السبب وجزئه ، لأن شرط إمكان اعتباره في انتفاء الحكم إمكان ثبوت الحكم ، ويتوقف ذلك على وجود السبب بكماله .

تنبيه :
~~~~~

الدافع للمفسدة اما يجعل شرطا في الثبوت اذا لم يمكن ضبط تلك المفسدة بأمر وجودي ، كهلا يبطل قسم العايع ، فان أمكن فهو طمس التعارض ويحتاج الى الترجيح .

.....

ونظيره : مفسدة المفاضلة مع المعاملة الدافعة لها ، وقد ثبتت  
رجحان اعتبار المعاملة شرطا ، بدليل بيع الصبرة بالصبرة جزافا عند ظن  
المعاملة<sup>(١)</sup> ، فانه لا يصح .

#### المسألة السادسة :

يجوز التعليل بالعلة القاصرة . أى : بالوصف المخصوص بمحل الحكم  
خلافًا لأبي حنيفة<sup>(٢)</sup> .  
ودليله<sup>(٣)</sup> أمران :

أحدهما — هو أن التعدية فرع صحة التعليل ، فلو جعلناه قيدا في  
صحته لأدى الى الدور .

---

(١) الصبرة : الطعام المجتمع ، كالكومة ، وجمعها صبر . النهاية فى  
غريب الحديث (١/٣) .

يمنع من بيع الصبرة بالصبرة لا يعلم تماثلها فى الجنس الواحد  
من الطعام ، ولهذا جاء فى الحديث " نهى أن تباع الصبرة — لا  
يعلم مكيلها — من التمر ، بالصبرة — لا يعلم مكيلها — من التمر .  
راجع المغنى لابن قدامة (١٥/٤) .

(٢) تابع أبا حنيفة على رأيه هذا الكرخى وأبو زيد الدبوسى وطائفة  
التأخرين من الحنفية ، والبصرى — من المتكلمين ، وبعض أصحاب  
الشافعى ، وهو اختيار الهزودى .

وقال بجواز التعليل بالعلة القاصرة : أكثر الفقهاء ، والمتكلمين  
وأكثر أصحاب الشافعى وأحمد وشيوخ سمرقند — من الحنفية — وأبو  
منصور الماترىدى وأبو الحسين البصرى .

راجع : التوضيح شرح التلخيص لابن مسعود (٦٦/٢) ، وحاشية  
الأزميرى على المرأة (٣١٢/٢) ، والمعتد (٨٠١/٢ — ٨٠٥) .

ملاحظة : هذا الخلاف فى العلة المستبطة ، أما المنوعة فلا خلاف

فى جواز التعليل بها .

(٣) قوله " دليل " يعنى : دليل الجواز .

الثانى — هو أن القرآن مع الصلاحية — بمبدأ النظر — يغلب ظن (\*) (١٣٦ — ب)

العلية ، فعدم وجدان الوصف فى غير محل الحكم لا يبطل الثقة بما حصل من الظن ، لبقاء مستنده .

فان قيل : الشرط فى صحة التعليل صحة وجود الوصف فى الفرع ، فلا يفضى الى الدور ، فان حاصله يرجع الى اعتبار قيد فى الوصف المعلن به وهو العموم .

ثم بيان وجوب اعتباره من وجهين :

احدهما — أن العلة لا بد لها من فائدة ، والقاصرة لا فائدة لها ، فوجب أن تبطل .

بيان أن لا فائدة : هو أن الفائدة ، انما هى معرفة الحكم ولا تعريف فى القاصرة ، لأن التعريف حصل فى الأصل بالنص ، وفى الفرع لا وجود لها لتعرف .

واذا ثبت أن لا فائدة لها ، وجب أن تكون باطلة ، ككل تصرف خلا عن الفائدة المطلوبة منه ، من البيع والنكاح وغيرها .

الثانى — هو أن التعليل ظن وتخمين ، وانما جوز لأجل العمل ، ولا عمل فى القاصرة .

والجواب : هو أن عموم عبارة عن وجود أمثاله فى غير تلك الصورة ، وذلك لا يكسبه صلاحية ، فان صلاحية الطعم والكيل لا تختلف بأن ينص الشارع على بعض مجاريه ، فيكون مجاوزا لمحل الحكم ، أو على كل مجاريه ، فيكون قاصرا ، وصلاحية جوهرية الثمن لتحريم الربا لا تختلف بأن يقتصر الشارع على ذكر الذهب ، أو يضيف اليه الفضة فى الذكر .

قولهم : لا فائدة في القاصرة .

عنه جوابان :

احدهما - المنع ، فلا نسلم أن التعريف من فائدة العلة ، فانه  
في الأصل حصل بالنص ، وفي الفرع بطلها ، لا بعينها ، فاذا : هو  
فائدة وجود طلبها ، لا فائدة صحتها ، ثم وان سلمنا ، فلا نسلم حصر  
الفائدة في التعريف ، فان فيها فائدتين أخريين :

— معقولة المعنى ، لما فيها من تشوف النفوس ، وكشف اسرار الشريعة  
وحكم أوضاعها .

— ومعرفة قصور الحكم على محل النص .

فان قالوا : هي فائدة عدم التعليل بالمتعدية ، لا فائدة التعليل<sup>(١)</sup>  
بالقاصرة .

قلنا : ليس كذلك ، فان بتقدير امكان التعليل بالمتعدية — لسوا  
القاصرة — للزم التعدية ، وربما كانت محذورة لعدم تضمينها الحكم  
المقصودة ، وانما يندفع هذا المحذور بالتعليل بالقاصر .

الثاني — سلمنا أن لا فائدة فيه<sup>(\*)</sup> ، فلم يكن باطلا ، فان حصول (١٣٧-أ)  
العلم أو الظن ، أو صحة الاخبار عن الشيء ، لا يتوقف على تضمينها فائدة ،  
ومعنى بطلان البيع اذا لم يتضمن فائدة : أنه لا وجود له في الاعتبار  
الشرعي . ولا يتجه ذلك في العلة القاصرة ، فانه اذا دل الدليل على  
تضمنها الحكمة المرجية بالحكم ، لا يمكن أن يقال : لا وجود لها في الاعتبار  
الشرعي .

---

(١) المقصود بقوله : " هي فائدة عدم التعليل بالمتعدية " : أن قصور  
الحكم على محل النص هي فائدة عدم التعليل بالمتعدية .

ثم نقول : لا يخلو : اما أن تجوزوا ورود الشارع بالتعليل بالقاصرة ،  
أولا ، فان معتم ، فقد احلتم ، اذ لا يمتنع على الشارع أن يقول : اما  
اثبت هذا الحكم لهذا المعنى المخصوص ، فلا تقيسوا عليه غيره ، ويقول  
لأبي بردة : " تجزى عليك ولا تجزى عن غيرك " <sup>(١)</sup> ، واما نهيتكم عن  
ادخار لحوم الأضاحى لأجل الرأفة التى دفت ، الا فادخروها <sup>(٢)</sup> ، وان جوزتم  
فلا يمتنع على المجتهد أن يخبر عن وقوعه اذا غلب ذلك على ظنه بطريقة .

قلت الحنفية : الحكم في محل النص ثابت بالنص لا بالعلة ، وأنكرت الشافعية ذلك .

(١) راجع: البخاري "مع السدي" (٦٣/٣) ومسلم "مع النووي" (١١٤/١٣)

(٣) راجع مذهب الحنفية في التوضيح على التنقيح لابن مسعود (٢/٦٤)،  
وأصول السرخسي (٢/١٤٥) وما بعدها ، حاشية الأزميري على المرأة  
(٢/٣٠٧) .

### المسألة السابعة :

الحكم الشرعي قد يرجع الى معنى يقدر صفة للمحل ، كالملك والعصمة  
والنجاسة والطهارة ، فاذا جوزنا التعليل بالحكم الشرعي ، واخل فيه هذا  
القبيل .

وأنكر المصنف وجماعة التقدير في الشرع تصورا ، فضلا عن التعليل به ،  
وقالوا : هذا من الخرافات ، لأن الوجوب اما أن يكون مفسرا بمجرد تعلق  
خطاب الشرع — على ما هو مذهب أهل الحق — ، أو يكون الفعل بحيث  
يكون الاخلال به يدخل في استحقاق الذم — على ما هو مذهب المعتزلة — . (\*)  
فان كان الأول ، فلا حاجة لتعلق خطاب الشرع الى معنى محيـث  
يعمل به ليقدر ، لأن ذلك التعلق قديم . وان كان الثاني فالعشر فيه هو  
المصلحة والمفسدة .

وعلى هذا ، معنى تقدير المال في الذمة : أن الشرع مكنه ، اما في  
الحال ، أو في الاستقبال من المطالبة به ، وهذا معقول شرعا وعرفا ، وأما  
التقدير في الذمة بالتفسير الذي يعتقده فهو من الترهات ، هذا حاصل  
ما ذكره المصنف (١) .

---

(١) فهم التبريزي : أن الامام يمنع أن يكون هناك معاني مقدرة ، بل هي  
حقائق شرعية ، بنيت عليها الأحكام وطلت بها ، ولكن صاحب الكاشف  
قال — بعد أن نقل كلام التبريزي — : ان الامام لم يقل ما نقله —  
التبريزي عنه من انكاره تصور التقدير ، بل قال : لا يجوز التعليل  
بالتقدير . أ . ه . راجع الكاشف (٢/٢٢٣ — ب — ٢٢٤ — أ) .  
وقد أشار المحلى الى فهم التبريزي فقال مبينا رأى الامام : " وكأنه  
— يعنى الامام — ينازع في كون الملك مقدرا ، ويجعله محققا =

وما أظن أن الممارس للأحكام الشرعية والقواعد السمعية يقدر على دفع  
المعاني القدرة من نفسه ، كما أن الممارس لسالك العبر وقواعد النظر  
لا يقدر على دفع الحال وهو المعاني وكليتها <sup>(١)</sup> .

---

(\*) شرعا ، ويرجع كلامه : الى أنه لا يقدر يحلل به — كما فهمه عنه  
التبريزي — فينتفى اللاحاق به " راجع شرح المحلى على جامع  
الجوامع " مع العطار " (٢/٢٩٥) .

قلت : الذي يظهر من كلام الامام في بداية هذا البحث أنه  
يعترف بالمعاني القدرة ، حيث ذكر أن الحق : عدم التعليل بها ،  
فهو متصور لها ، والا لما وافق على البحث فيها من الأصل .  
ولكن : كلامه الأخير عن المعاني القدرة يعطى التبريزي الحق  
في فهمه . والله أعلم .

راجع المحصول (٢-٢/٤٣١-٤٣٤) .

(١) تكلم سلطان العلماء ( العزبن عبد السلام ) عن التقدير فقال محرفا  
له : التقدير : اعطاء المعدوم حكم الموجود ، أو الموجود حكم  
المعدوم .

ثم ذكر أمثلة النوع الأول ومنها :

١ - الديون ، فانها تقدر موجودة في الذمة ، من غير تحقق لها  
ولا لمحلها ، يبدل على تقديرها : وجوب الزكاة فيها ، ولو لم يقدر  
وجودها ، لما وجبت الزكاة في معدوم .

ولا يقال : " انما وجبت الزكاة فيها لأنها تفضى الى الوجود  
بقبضها " ، فان الدين اذا كان على ملئ وفي مقر حاضر يدفعه  
مضى طولب به ، ومضت عليه أحوال على هذه الصفة ، ثم تعذر أخذه  
بعد ذلك ، بعوت المدين معسرا ، فان مالكة يطالب بزكاة ما مضى ،  
وان لم يفض أمره الى التحقق والوجود . أ . ه .

ثم ذكر كلاما شبيها بكلام التبريزي في مسألة الحر والعبد وغيره .  
راجع تمام كلامه عن التقدير في قواعد الأحكام (٢/١١٢-١١٨) .

ثم الدليل عليه أمور :

الأول - هو أنه لا سبيل الى انكار الرق والحرية والعصمة والملوك والطهارة والنجاسة ، والحقوق ، كحق الشفعة ، وحق الجار ، وغيرها ، ولا سبيل الى تفسيرها بنفس الأغراض والثمرات ، ولا بالاسباب التي هي كالبيع والنكاح والاستيلاء ، أو هي من صفات المحل حقيقة .

أما بالثمرات فلأوجه ثلاثة :

الأول : أنها معللة بها ، فيقال : ملوك ، فيجوز الانتفاع به ، ومعصوم ، فيضمن ، ونجس ، فلا يصح بيعه ولا الصلاة معه ، وحُر ، فتقبل شهادته وينفذ أمانه وتنعقد به الجمعة ، الى غير ذلك .

الثاني : هو أن الثمرات قد تتخلف وتنتفى بالكلية ، مع بقاء مسمى الملك ، كما في الجحش الصغير والمطعم المرهون والعبد الآبق والذرة الملقاة في البحر .

فان قيل : غرضية الانتفاع حاصلة ، والسبب قائم ، فقد يكبر الجحش ، وينفك الرهن ، وتعود الذرة والعبد ، وحقيقة الانتفاع ببيع الجحش وحق الآبق حاصلة .

فنقول : غرضية الانتفاع ان كانت عبارة عن الاستعداد ، فلا وجود له (٣٨-أ)

في الجحش وفي الذرة ، والمرهون والآبق أمر حقيقي ، لا حكم شرعي ، وان كانت عبارة عن توقع الانتفاع في ثاني الحال ، فهو علم بأن لا انتفاع ، وأنه سيوجد الانتفاع ، فلينقل لفظ الانتفاع الى الملك ، فنقول : ليس بملوك في الحال ، وانما يملك في ثاني الحال ، ولا شك أن هذا خلف في مواقع الفرض .

.....



ثم الفرضية متحققة في الخمر وجلد الميتة ، وفي العبد قبل التعقل ،  
وفي ذراري الكفار قبل الاستيلاء ، وهو اقرب من توقع عود الذرة من البحر ،  
ولا يطلق عليها اسم الملك ،

وأما صحة البيع ونفوذ العتق ، فلا يجوز تفسير الملك بهما ، فسيبان  
الاجماع ملحق على توقف نفوذ البيع والعتق على الملك ، فيتمتعان •

الوجه الثالث : هو أن الانتفاع بجهة التوصل لا يجوز أن يكون ممن  
سمى الملك ، لما سبق ، والانتفاع بالعين قد يتوفر على الموصى له بمنافع  
الدار والدابة على وجه اللزوم في مدة بقاء المحل دون الورثة ، والملك — في  
الذات — مضاف إلى الورثة دون الموصى له •

وأما بالاسباب فلو جهين :

أحدهما — هو أن الملك معلل بتلك الأسباب ، فيقال : ملك بالبيع  
ملك بالهبة ، ملك بالوصية •

الثاني — هو أن الاسباب ذاتها أمور حسية ، واعتبارها ان رجح إلى  
مجرد ترتيب الآثار لم يكن أمرا ثالثا ، وان رجح إلى أمر آخر ، فنقول : هو  
أمر محصل أو ليس بمحصل ؟ ، فان لم يكن محصلا ، فليس بثالث ، وان كان  
محصلا فليس هو بأمر حقيقي ، فيلزم بالضرورة أن يكون شرعا ، فيكون مقدرا •  
ثم الاعتبار أمراضا في ، فما الذي اعتبر فيه السبب ؟ ، فان كان نفس  
الثمرات ، فقد بينا بطلانه طردا وعكسا ، وان كان أمرا آخر ، فهو الذي  
نعني بالملك ، وليس بمحقق ، فيلزم أن يكون مقدرا •

الأمر الثاني - هو أن المسلم فيه ، والدين الموجب : إما أن يكون شيئاً مستحقاً أولاً ، فإن لم يكن ، فقد خلى عقد المعاوضة عن العوضي ، (١٣٨-ب) ثم يلزم أن لا يصح الإبراء عنه ، ولا الاعتياض - أعني : في الدين المستقر - وهو خلاف الاجماع ، وإن كان شيئاً مستحقاً ، فاستحقاقه : إما أن يكون ثابتاً في المحال ، أو في ثاني المحال ، والثاني باطل لوجهين :

أحدهما - لزوم تعليق حكم المعاوضة .

الثاني - أن لا ينفذ الإبراء طه .

أو يخرج على قولي : " الإبراء مما جرى سبب ثبوته ، ولم يثبت " ثم لا يجرى فيها إذا قال : " إبرائك عما هو مستحق لي عليه " ، ثم لو فرض ، فلا استحقاق المتأخر يثبت حالة الحل أو حالة التسليم ؟ حالة التسليم باطل لوجهين :

أحدهما - أنها مجهولة ، والسلم لا يقبل الأجل المجهول .

الثاني - هو أنه يلزم منه أن لا يطالب بشئ قبل التسليم ،

فانه ما استحق عليه شئ .

وأما حالة الحل فقد تخلو عن التسليم ، فهاذا يتعلق الاستحقاق !

ولا خلاف في أنه لم يثبت في عين من الاعيان حقيقة ، فان ثبت في

الموصوف فهو المقدر .

فان قيل : الحكم هو وجوب تسليم عين من الاعيان على الوجه الموصوف

قلنا : ما توجبون تسليمه ، هل ثبت استحقاقه أم لا ؟ .

.....

فان لم يثبت، لم يجب تسليمه ، فان تسليم ما ليس بمستحق ليس

بواجب .

وان ثبت ، فمتعلقه هو العين التي يقع فيها التسليم أم أمرا أم ؟

الأول باطل ، لانه مجهول حالة العقد ، ولأنه لم يتناول العقد بالاضافة

ولهذا ، كان يجوز له أن لا يسلم ذلك بعينه .

وان كان أمرا أم — على ما هو المذكور عند العقد — فلا شك في أنه

لم يثبت استحقاقه في شيء من الاعيان ، وهو لا يقوم بنفسه ، فيكون مقدرا .

واذا بطل تأخر الاستحقاق المتأخر ، فيجب أن يتعلق بالموصوف

المقدر .

ثم الاستحقاق — على هذا — لا يمكن أن يكون ايجابا ، فانه لا يتعلق

بالذوات ، ثم لا خلاف في انتفائه ، فيتعين أن يكون معنى شرعا مقدرا ،

ولا بد للمستحق من محل يقوم به ، فانه لا يقوم بنفسه ، وهو الذمة ، وهو

— أيضا — مقدر عرفي ، قدره الشارع .

### الأمر الثالث — الأخبار :

فمنها : قوله عليه السلام : "من ترك حقا أو مالا فلورثته" . الحديث

أضاف الترك إلى الحق ، أضافته إلى المال ، فيستدعي وجودا ، وليس (١٣٩ — أ)

بمتحقق ، فيكون مقدرا ، ولا يمكن حمل الترك — هاهنا — على عدم الفعل ،

فان الترك بهذا التفسير ليس مجرى الارث بالاتفاق ، كتلك المباحات ،

وتطليق الزوجات وإنشاء العقود ، ولأن في المال ليس بهذا المعنى ،

فيلزم استعمال اللفظ الواحد دفعه بمعنيين .

---

(١) متفق عليه ، راجع البخاري "مع السندی" (٥٧/٢) ، ومسلم "مع

النوى" (٦٠/١٠) .

ومنها : قوله عليه السلام : " من ملك ذا رحم محرم عتق عليه " <sup>(١)</sup> ،  
فانه يدل على أن الملك معنى مقدرا ، فان جواز الانتفاع هو المحذور الذي  
شرع العتق لنفيه ، باسقاط مبناه ، ولم يترتب على شراء القريب أصلا  
بالاجماع . ومع <sup>(٢)</sup> جعله الملك شرط العتق .

ومنها : قوله عليه السلام : " النكاح رق ، فليظن أحدكم أين يضع  
كريمته " <sup>(٣)</sup> فانه يدل على أن النكاح معنى يقوم بالمرأة على مثال قيام السرقة  
بالعبد ، اذ لا يمكن اطلاق الرق على العقد ولا على الوطء وحله .

#### الأمر الرابع — الأحكام :

فمنها اختلاف العلماء في أن الفسخ رفع العقد من أصله أو من حينه ؟  
ولا التقاء بينهما الا بتقدير احدهما عند الآخر ، ثم المرتفع هو العقد

(١) " من ملك ذا رحم محرم ، فهو حر " رواه أحمد وأبو داود والترمذي  
والنسائي وابن ماجه ، وقال علي بن المديني : وهو حديث منكرو ،  
وقال البخاري : لا يصح . راجع التلخيص الحبير (٢١٢/٤) .  
(٢) الذي يظهر أن حرف العطف (الواو) زائد ، اذ بدونه تسقيم العبارة  
" ولم يترتب على شراء القريب — أصلا — بالاجماع ، مع جعله الملك  
شرط العتق " .

(٣) قال البيهقي : ويذكر عن أسماء بنت أبي بكر — رضي الله عنهما —  
أنها قالت : النكاح رق ، فليظن أحدكم أين يرق عتيقته " وروى ذلك  
مرفوعا ، والموقوف أصح . أ . هـ السنن الكبرى (٨٢/٧) .  
وأورده بلفظ الكتاب الفزالي في " احياء علوم الدين " ثم  
قال العراقي : رواه ابو عمر الفوقاني في معاشره الأهلين موقوفا على  
عائشة واسماء بنتي أبي بكر . راجع (٤١/٢) .  
والكريمة : العزيرة ، ومنه قوله — صلى الله عليه وسلم — :  
= اياك وكرائم اموالهم .

المحقق أوالمقدر ؟ ، لاسبيل الى الأول ، فان ماوجد من المحقق لايمكن أن يقال : ماوجد لاوجود له حقيقة في الدوام ، ليرتفع •

ومنها : اتفاقهم على تقدير النية عند انعقاد الصوم ، واختلافهم في أن وجهه : تقدير بقاء المحققة استصحابا ، أو فرض وجودها ابتداء عند الصوم ؟ ، لينبنى عليه امكان التصحيح بنيه من النهار •

ومنها : تقدير المنافع حالة عقد الاجارة ، ليرد عليها العقد ، اذ لا بد من معوض يستحق في مقابلة الأجرة ، اذ لا يمكن أن يكون حكمها ملك العين ولا الاستعدادات ، لأنه ينافيه التأقيت والانصاخ بالطف بعد التسليم ، ولا جواز صرف المنافع المتوقعة الى جهة غرضه ، فانه يلزم منه أن لا يصرف بدل المنافع اذا استوفيت الى المستأجر ، بل الى مالك العين ، كما في بدل الوطء بشبهة •

(١) ومنها : اجماعهم على تقدير الملك لصحة العتق في صورة الالتماس •

---

(=) والمقصود — هنا —: الهنت أوالأخت ، فينظر الانسان لمن يزوجهها ، فانها ستكون كالرقيقة عند زوجها ، فان كان طيبا احسن اليها ، وان كان غير ذلك فخير ذلك •

(١) صورة الالتماس : وذلك بأن يلتمس العبد المكاتب ما يؤدي لسيد ، مقابل الكتابة ، فلولم نقدر ملكا للعبد ، كيف يستطيع أن يفك نفسه من الرق ؟ • لأن جميع ما يحصل عليه العبد يكون ملكا للسيد ، ولكن نقدر له ملكا حتى يستطيع دفع المال للسيد • والله اعلم •

ومنها : اجماعهم على تقدير ملك الأب في الجارية المملوكة لابن قبل  
 العلق (\*) ، أو مع الوطء ، ليظهر أثره في نفي المهر — أيضا — ، ويعنى (١٣٩-ب)  
 بالاجماع : الاتفاق ، فإنه هو المتيسر في الأكثر .

ومنها : تقدير ملك الابن فيما يمهز به الأب ، حتى لو عاد بفسخ أو  
 طلاق بعد الكبر عاد الى ملك الابن .

ومنها : تقدير بقاء الملك في المعجل زكاة من أربعين ، حتى تصور  
 وقوعه زكاة ؛

وقوله : الخطاب قديم ، يستغنى في تعلقه من توسط حدوث حادث  
 قلنا : قد بينا أن ذلك التعلق غير كاف في تحقق حكم الفرائض  
 ونفوذها ، وإنما ذلك يرجع الى مجرد صلاحية الكلام القديم للتعلق  
 بالافعال الحادثة فهو كمتعلق القديم بقضايا المعنويات في الأزل ، وذلك  
 غير كاف في وقوع الحوادث ، بل لابد من تعلق أخص<sup>(١)</sup> لذلك في تنجز الاحكام  
 الشرعية ، ولهذا انتظم منا أن نقول : لا حكم للافعال قبل وجود الشرع ،  
 وأن تحريم الخمر حكم حادث ، لا بد له من سبب حادث ، وأمثال ذلك ،

ثم نقول : اذا حصرنا الأحكام الشرعية في التكليف ، فلوزج الجد  
 أحد حافديه بالآخر ،<sup>(٢)</sup> فما حكم هذا العقد ، والصبي ليس أهلا لتعلق

(١) كذا في الأصل ، وفي نقل القرافي عن التبريزي (أخص من ذلك)

ونلاحظ أن نقل القرافي هو الأصح على ما يبدو من المعنى والسياق .

راجع نقائص القرافي (١١٢/٣ - أ) .

(٢) كذا في الأصل ، وفي نقل القرافي عن التبريزي (حفيديه) ولعله هو

الصواب ، لأن الحافد هو الخادم والمعين ، أما ولد الولد فهو

الحفيد . كذا في لسان العرب (١٥٣/٣) .

الخطاب بفعله ، ولا يتعلق بالولى غير وجوب النفقة ، وربما لا يوجب النفقة  
فى مثل هذا النكاح .

ثم ان لم نفره سابقة استحقاق على الصبى فى ماله ، كيف يتصور  
ابتداءه ايجاب اخراج مال الصبى على الولى ! ، فاذا ، لاحكم لهذا العقد  
فى الحال ، والنكاح لا يقبل التعليق ليعقد مقيدا ، لجواز الوطء بمــــد  
البلوغ ، ثم يلزم منه أن لا يتوارط قبل البلوغ ، وأن لا تحرم الصغيرة على أب  
الصغير اذا مات قبل نفوذ النكاح .

فان قيل : ما اثبتوه من المعانى القدرة ، ان كان فيها محضا فليس  
بشئ ، وان كان أمرا ثبوتيا ، فهل هو محقق معلوم ، أم مخيل موهوم ؟ .  
فان كان الأول ، فقد تجدد فى المحل صفة حقيقية معقولة ، وهو  
معلوم البطلان بالضرورة .

وان كان الثانى ، فهو وهم كاذب وخيال باطل ، وفتح هذا الباب  
(\*)  
يؤدى الى تشكيك فى الضروريات والسفسطة فى الحقائق . (١٤٠-أ)

والجواب : هو أن المقدّر ينقسم الى ما سبق العلم به قبل التقدير ،  
والى ما لم يسبق العلم به قبله ، وما سبق العلم به ينقسم الى ما يحسن به ،  
والى ما لا يحسن . والأول ينقسم الى الاجسام والى الاعراض .

أما الاجسام فكالجميع المقدّر بقاءه بعد تلفه قبل القبض ، والنصاب  
المقدّر بقاءه بعد الاتلاف — عدد الحنفى — (١)

---

(١) تقدير النصاب بعد الاتلاف ، بناء على أن صاحب المال أ تلف مال الزكاة  
المكمل للنصاب ، فنعتبر المال المتلف موجودا ، ونضمه الى المال  
الباقى ونكمل به النصاب ، فنوجب عليه الزكاة مرة أخرى .  
وهذا ليس محل اتفاق بين الحنفية . راجع بدائع الصنائع  
٨١٩/٢ .

وأما الاعراض ، فكالأقوال وعقود التصرفات والدية المستصحية فـفى  
العبادات •

وما لا يحسن ينقسم الى : معقول وإلى مشروع •

فالمعقول ، كالخبرة المقدرة فى النطفة <sup>(١)</sup> ، والموت العقدر فى المرتد •  
والمشروع ، كتقدير بقاء الملك فى المعجل زكاة ، فهو تقدير مقدر فى  
نفسه •

وتقدير الدراهم دينا ، هل هو تصور حقائقها لتعلق الاستحقاق  
فيكون من المعقول ، أو تقدير أعيانها فيكون من المحسوس ؟ ، فيه خلاف •  
وأما ما يسبق العلم به قبل التقدير ، فكثبوت الملك والاستحقاقات  
والتخصيصات ، وسائر أحكام الشرع من الطهارة والنجاسة والزوجية والعصمة •  
والمقصود : أن ما يرجع من ذلك الى ما سبق العلم به ، فحاصل  
تقديره يرجع الى تصوير حقيقته حال عدمه فى بناء أحكامه عليه ، وليس  
ذلك بوهم كاذب ، ولا خيال باطل ، فان الوهم الكاذب : " هو الذى تغالط  
فيه قوة الوهم قوة العقل وتكابرهما عليه " ، وليس الأمر كذلك ، فان المتصور

---

(١) هذه الكلمة غير واضحة فى الأصل ، وفى تقديرى أنها " الخبرة " وقد  
أورد القرافى فى نقله عن التبريزى لفظة " الحياة " بدلا عنها ويظهر :  
أن ما قدرته أولى ، لأن " الحياة " غير مقدرة فى النطفة ، فإنها  
موجودة حقيقة ، بخلاف " الخبرة " فإنها موجودة تقديرا •

راجع نفائس القرافى ( ٣ / ١١٧ - أ ) •



لتلك الحقائق عند العدم هو العقل ، — مع شعوره بعدمها — لا الوهم ،  
وصور المعقولات لا ينكر ظهورها لليقين ، ولكن قد تقتضى المحبة والتعظيم  
تأثير اليقين بتصورها حسب تأثيرها بتحققها ، حتى تلذ به ، وتحترم مكانه ،  
مع العلم بغيبته ، فيعبر عنه بالتقدير •

فكذلك فى الشرع ، خلوص النية حال تحققها يشعر بالاستمرار  
والتجديد فى كل لحظة لولا العجز البشرى والغفلة المستولية ، فيراعى  
الشارع ذلك الاخلاص فى مقتضاه بتصويره على الدوام والاستمرار ، حتى  
يترتب عليه حكمه ويتصل مقصوده •

وأما ما يرجع الى ما لم يسبق العلم به ، فهو اثبات حالة مضاھية فى ( ١٤٠ - ب )  
العقل للعالمية والقادرية ، وفى العرف للحرمة والعظمة والمهانة والحقارة ،  
ولاشك أن لها أسبابا وآثارا ، فهى وسائط بينها وبينها ، وليست باعنائها •  
والمكر المخالى ، اذا نظر فى مناظر العقل بعين الانكار ينبغى أن  
يطالب بتطبيقها على الأحوال التى هى احكام المعانى ، لا بتطبيقها على  
نفس المعانى ، فان ذلك حول •

بل اذا ارسلنا طلاب المحابقة فى مجارى ضيق العبارة ، قلنا : ما  
معنى التعلق الذى جعلتموه جزءا ماهية الحكم ، أهو أمر ثبوتى زائد على  
نفس الفعل والخطاب أم لا ؟ ، فان كان ، فهل له تعلق بهما أو بأحدهما ؟  
فان لم يكن ، فليس بمؤثر فيهما ، وان كان فهو اذا صفة حقيقية ثابتة  
للفعل من الخطاب ، أو للخطاب من الفعل ، أولهما ، وان لم يكن أمرا

.....

(١) ثبوتها عقليا ، فهو خيال باطل ووهم كاذب •

### المسألة الثامنة :

(٢) صحة تعليل انتفاء الحكم بالأمر الوجودى يتوقف على ظهور المقتضى له ،  
وبيناها من أوجه :

الأول — هو ( أن ) انتفاء الحكم واجب عند انتفاء المقتضى ، والواجب لا يتعلق بشئ ، وإذا لم يظهر ، فالأصل عدمه ، فلا يمكن اضافته الى أمر ( آخر ) •

الثانى — هو أن معنى التعليل : أنه لولاه لما كان الحكم ذاك ، وهذا لما يتحقق بتقدير فرض المقتضى •

(٣) الثالث — هو أن المعلل بالأمر الوجودى هو النفى للأصل أو المتجدد ؟  
الأول متمنع ، لعدم تعلقه بالغير ، والثانى موقوف على المقتضى ، والأصل

---

(١) نقل القرافى كلام التبريزى كله فى هذه المسألة ، ولم يعقب عليه الا تعقيبا بسيطا غير قادح فى مجمل كلامه •

أما صاحب الكاشف فقد نقل بعض كلام التبريزى ، وحاول أن يرد عليه فى كلامه عن الملك وتقديره فقال : " يمكننا تفسير الملك بشئ لا يحتاج الى تقدير أصلا ، بأن يفسر الملك : بالقدرة الشرعية ففى التصرفات المخصوصة ، فالملك : هو القدرة ، والملك : هو القادر بنفسه أو بغيره " ثم قال : وبه يندفع قول صاحب التنقيح •

راجع نفائس القرافى ( ١١٦/٣ — أ — ١١٧ — ب ) والكاشف ( ٣/٢٥٣ — أ — ب ) •

(٢) فى المحصول ( الوصف الوجودى ) والبيضاوى غير العبارة وقال ( التعليل بالمابع لا يتوقف على المقتضى ) • راجع المحصول ( ٢ — ٤٣٨/٢ ) وبهاية السؤل ( ٣/١١٤ ) • (٣) فى المحصول ( العدم المستمر ) •

الرابع - هو أن اسناد الانتفاء الى انتفاء المقتضى يوافق الأصل في عدم تقريره وعدم لزوم مخالفته ، فيترجح على صلاحية الوصف الموجب—وداو يساويها .

الخامس - اتفاق العقلاء على الضحك ممن يعمل عدم حضور زيد من السوق بخوف الغريم ، مع العلم بموته أو الشك في حياته ، ويعمل عدم طيران الطير بمانع القفص ، وهو لا يعلم حياته .

احتج المنكرون له - منهم المصنف - بأمرين :

أحدهما : هو أن المناسبة والاطراد يغلب ظن الاضافة اليه ، وإن لم يخطر ببالنا وجود المقتضى ، ولهذا ، إذا رأينا سبعا على طريق اسان ، غلب على ظننا عدم حضوره وإن لم يخطر ببالنا سلامة أعضائه . (\*) (١٤١-أ)

الثاني : هو أن المقتضى يضاد المانع ، والشئ لا يتقوى بضده ، فإذا صحت الاضافة اليه مع وجود الضد ، مع عدمه أولى .

والجواب :

عن الأول - هو أن الطرد والمناسبة إنما تغلب على الظن اضافة ما تصح اضافته ، ولا نسلم أن النفي الأصلي تصح اضافته .

(١) مهارته - هنا - فيها استدلال عن طريق غير مباشر ، فتقدير كلامه - على ما يظهر لي - : إذا ثبت أن النفي متجدد ، فهذا دليل على وجود المقتضى ، لأننا لا يمكن أن نتصور الانتفاء الا بعد الوجود ، فالنتيجة : أننا إذا رأينا انتفاء ، نسبناه الى عدم المقتضى ، إذ هو الأصل .

وأما المثال فمعيد عن محل النظر ، فإنه لا ينازع في عدم الحضور ، بل يقطع به ، وإنما ينازع في ظن اضافة عدم الحضور الى السبع ، ومن يظن ، فإنما يظن لأنسه بسلامة الاعضاء ، من غير شعور بما يقتضى حضوره ، ولا يخفى أن من نسب عدم حضور قاضى البلد في بعض القفارات الى سبع رآه به ، مدسفيها •

وعن الثانى : هو أن المقتضى وان كان ضدا في الاقتضاء ، ولكنه حصل لشرط قبول الاضافة ، والاثراع قيام العنافى ممكن ، ومع انتفاء الشرط غير ممكن ، وهو كقول القائل : " النقض لا يستدعى البناء ، فإنه يضاد النقض " ولا يخفى فساد •

#### السألة التاسعة :

ليس من شرط صحة التعليل بالوصف كونه متفقا عليه في الأصل ، فإنه اذا ثبت بالدليل ، التحق بالمتفق عليه في وجوب العمل •

هذا تمام كلامه في طرق صحة العلم وفسادها من المحققة والموهومة ، وإنما حصل بعض المحققة من الموهومة ، لأنه نظم في سلك الموهومة ، فقررت •

.....

## (( القسم الثالث ))

### فـى

:: مجرى القياس ، وشرائط الأصل ، والفرع ، والحكم ::

~~~~~

النظر الأول - فى مجراه :

وفيه سائل :

الأولى :

القياس يجرى فى العقلیات ، وهو الحاق الغائب بالشاهد بجامع
العلة أو الدليل أو الشرط أو الحد .

مثال العلة : قولهم : العالمية فى الشاهد معلله بقيام العلم
بالذات ، فيجب أن يكون الغائب كذلك .

(*) مثال الدليل : قولهم : الاتقان والتخصيص دليل علم المتقن وإرادة (١٤١-ب)
المخصص فى الشاهد ، فيجب أن يكون الغائب كذلك .

مثال الشرط : قولهم : الحياة شرط قيام العلم بالذات فى الشاهد ،
فيجب أن يكون الغائب كذلك .

مثال الحد : قولهم : حد العالم فى الشاهد : " من قام العلم به "
فيجب أن يكون فى الغائب كذلك .

وتقريره : هو أنه مهما ثبت كون شئ طة لحكم ، وجب اقتران حكمه
به حيث كان ، والا بطل كونه طة ، ولزم أخذ قيد آخر فيه من وجود أو
عدم ، وهكذا فى كل جامع ، وهذا واضح .

.....

وانما العوض ، اثبات العلة ، فانها ان كانت ضرورية ، فلا حاجة الى القياس ، وان كانت نظرية ، فهذا تثبت ، والمناسبة غير كافية ، بسـل لا بد من حصر الأوصاف ، وغايته عدم الاطلاع عليه ، وهو عدم علم بالغير ، لا أنه علم بعدم الغير ، فان وجود ما لا دليل عليه ممكن ، واقتدار دليله الى مدرك سادس ممكن ، وعدم الاطلاع على دليله ممكن ، وطادة الأصوليين في مثله سلوك طريق السـر .

السألة الثانية :

صار ابن سريج الى جواز القياس في اللغات ، ونقل ابن جنى عنـس الخصائص^(١) : أنه قول اكثر علماء العربية كالتازنى وأبى على الفارـس^(٢) ، على

(١) راجع الخصائص (٣٥٧/١) وما بعدها .

(٢) التازنى (٠٠٠ - ٢٤٩) :

بكر بن محمد بن حبيب بن بـقية ، أبو عثمان التازنى ، أحد الائمة فى النحو ، من أهل البصرة .

راجع : وفیات الاعيان (٢٥٤/١) ، معجم الأدباء (١٠٧/٧) الاعلام (٦٩/٢) .

(٣) أبو على الفارـس (٢٨٨ - ٣٧٧) :

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، شيخ ابن جنى ، وطمـيـذ السـراج والزجاج ، عالم كـمـر فى علم النحو والقراءات . له : كتاب التذكرة ، وكتاب الحجة والايضاح .

راجع : نـزهة الألباء (٣/٥) ، وفیات الاعيان (٣٦١/١) —

" ١٥٥ " ، العصر (٤/٣) ، طبقات القراء لابن الجـزى (٢٠٦/١) ، بغية الوعاة (٢١٧) .

ما حكاه المصنف واختاره ، وأكثر أصحابنا وجمهور الحنفية على خلافه .
(١) (٢)

احتج القائلون به بطرق :

الأول — أنا رأينا صير العيب قبل الاشتداد لا يسمى خمرًا ، ويعدّه
يسمى خمرًا ، وإذا زال الاشتداد زال الاسم ، فقد دار معه ، والدوران
دليل العلية .

وإذا وجدنا الاشتداد في النهيذ ، وجبت تسميته خمرًا حتى يسدج
تحت دليل الخمر .

وإذا أردنا بالعلة المعرف ، فلا نحتاج الى بيان مناسبة بين المعنى
والاسم ووجه تأثيره في الداء الى الوضع ، والواضع هو الله ، وقد أذن
في القياس .

الثاني — وهو الذي اعتمد المازني وأبو طي الفارسي : أن لا خلاف
بين أهل اللغة أن كل فاعل يرفع ، وكل مفعول ينصب ، وإن اختص ضرب
منها بأمرا فرد به ، ولم يثبت ذلك عندهم الا قياسا ، لأنهم لما وضعوا
القاعدتين واستمروا على ذلك ، عرف انه ارتفع لكونه فاعلا . (*)
(١٤٢-أ)

فإن قلت : كيف يصح ذلك ، وقد وجد في اللغة خلاف ذلك ! ، فقد
لا يرتفع الفاعل ، ولا ينصب المفعول .

(١) منهم الغزالي فراجع المستصفى (١/٣٢٢ — ٣٢٣) ، ومال الآمدي
اليه وعزاه الى القاضي أبي بكر فراجع الاحكام (١/٤٣) ، وابن
الحاجب (١/١٨٣) .

(٢) راجع مذهب الحنفية في التوضيح شرح التنقيح لابن سعود (١/٥٧ —
٥٨) ، وشروح المنار (١/٧٧١ — ٧٧٢) ، حاشية الأزيمري على المرأة
(٢/٢٨٦ — ٢٨٨) ، وأصول السرخسي (٢/١٥٦ — ١٥٨) .

قالوا : تخلف الحكم عن العلة لمانع لا يقدح في العلة فقد فن يقسول
بالتخصيص ، ومن لا يقول به فليجعل قدم ذلك جزءا من العلة ،

الثالث - وهو أن أهل العربية أجمعوا على أن ما لم يسم فاعله ارتفع
لكونه شبيها بالفاعل في اسناد الفعل إليه ، ولم تزل فرق النحاة من
الكوفيين والبصريين يحللون في الأحكام الأعرابية : بأن هذا يشبه هذا في
كذا ، فوجب أن يشبهه في الأعراب ، واجماع أهل اللغة في المباحث
اللغوية حجة .

والقول العرضي : أن لا قياس في اللغات .

ويدل عليه مثالك :

الأول - هو أن أسماء الأجناس والصفات والمعاني القاب ، كأسماء
الاعلام للذوات ، وقصوة ما التعريف ، وظلتها الحاجة إلى التفاهم .

والثاني - هو أن العلة المستتبطة لا تزيد على العلة المنصوصة ،
ولو قال في العلم : سميت ابني هذا زيدا لنزادته أو لسواده ، لم يعد
بدأ غير من أولاده بهذا الاسم من وضعه ، وإن كان في معناه قطعاً ،
فذلك في الأجناس .

الثالث - هو أن القياس فرع صحة التعليل ، وتعليل وضع الاسم
للمسمى به باطل من أوجه :

(١) في نقل القرافي عن التلخيص عبارة أخرى غير الموجودة في النسخة وهي
"ولو قال سميت ابني هذا زيدا لسواده أو لنزادته ، لم يصر غيره
سما من أولاده بهذا الاسم ، وإن كان أسودا " .
راجع نقائس القرافي (٣/ ١٢٤ - أ) .

الأول : هو أن طريق إثبات العلة بالاستنباط هو السبر والمناسبة والدوران .

ودليل الحصر فيها : هو أن العلة لا بد وأن تتميز عن غيرها ، ليكون كونها أولى من غيرها ^(١) ،

والتميز : إما أن يكون بالوجود أو بزيادة على الوجود ، والأول : إما أن يكون في صورة معينة ، أو في صور ، فالوصف الزائد على الوجود هو المناسبة ، والتعيين في الوجود في العين هو السبر ، وفي الجنس هو الدوران .

وإذا ثبت الحصر فنقول : لا سبيل إلى المناسبة ، إذ لا مناسبة بين الألفاظ ومعانيها ، وما يتخيل من اشعار الاشتقاق ينبنى على استحقاق المشتق منه لمعناه ، والكلام فيه ، كيف والمعنى المعبر عنه بلفظ المخامرة لو عرعه بلفظ التغطية ^(*) والستر لم ينب عنه ! ، فنسبته إلى الخمر في (١٤٢-ب) الاقتضاء كنسبته إلى الغطاء والستائر .

ولا سبيل إلى السبر والدوران ، فان خصوص التسمية لازم القدر المشترك ، فلم يتعين في الوجود ، ولا يلزم عليه التعليل الشرعي لوجهين : الأول : هو أن الاذن في القياس من واضح الحكم معلوم ، ومن ضرورته إلغاء خصوص المحل .

الثاني : هو أن الحكم الشرعي معلول المصالح والمفاسد ، ولا أثر لمطلق خصوص المحل فيها ، وأما الوضع اللغوي فهو معلول الحاجة إلى

(١) في نقل القرافي عن التنقيح " هو أن العلة لا بد أن تتميز ولا لم تكن أولى من غيرها " الباقى (٣/٢٤٤-أ) .

التعريف ، والحاجة الى تعريف المعين بخصوصه كالحاجة الى تعريف المطلق ، بل أبلغ .

الوجه الثاني : هو أن القدر المشترك من مقاصد الاوضاع منقوض أبدا ، بمعنى المخامرة بالهيج والافهون ، ومعنى المنع بالصخر والنحاس ، ولا سبيل الى دعوى المنع ، ولا مانع للاطلاق من حيث اللفظة الا عسدم الوضع ، والوضع لا مانع له أصلا .

الوجه الثالث : هو أن ما يعلل به من القدر المشترك يعارض بالحاجة الى التعريف ظما ، وبصرف خصوص وجه الاشتقاق الى تعيين ذلك اللفظ من بين سائر الألفاظ .

المسلك الرابع — هو أن تعليل الأوضاع اللغوية يؤدي الى التناقض .
وبيانه من أوجه :

احدها — هو أن من شرط صحة التعليل تسليم حكم الأصل ، وهو كون اللفظ موضوعا للمعتصر من العنب مثلا ، وبالتعليل يتبين أن اللفظ موضوع لما يخامر العقل بعمومه ، لا للمعتصر من العنب ، كما أنه ليس موضوعا للمز (١) .

الثاني — هو أن القائل انما يعلل حكم النص ، والمعلوم بالنص : اما كون اللفظ موضوعا للمعين ، أو للقدر المشترك ، فان كان الأول ، فالقياس مناقضة ، وان كان الثاني فغير محتاج اليه .

الثالث — هو أنه يلزم منه صحة قياس الخمر على البهيد في تسميتها بهيدا ، فانها — أيضا — تتبذ ، وكذا قياس الجابية على القابورة (٢) ،

(١) المز : " بكسر الهم وصكين الزاي " : بهيد الشعير والحنطة والحبوب . لسان العرب (١٢٢/٥) .

(٢) الجابية : الحوض الذي يوضع فيه الماء للابل . =

والقارورة على الجابية ، لاشتراك كل واحد منهما فيما وضع له .

الوجه الرابع — هو أنه يؤدي الى تعذر وضع اسم الأعيان ، لأنه مهما

قال : وضعت هذا الاسم لهذا المسمى ، علمته بعموم وجه الاشتقاق وجعلته عاما في القدر المشترك ، الا أن يقول : (*) " هو لهذا لا لغيره " . (١٤٣-أ) ويعلم أن قوله : " لا لغيره " تأكيد ، فيدل على استقلال قوله : " هو لهذا " بأصل المعنى ، وهو عام في كل وضع .

المسلك الخامس — هو أنه لو صح القياس في طرف المسمى ، لصح في طرف الاسم ، نظرا الى عين التعليل ، لأنه اذا ثبت أن المعتصر من المنب اما سمي خمرا لأنه يخامر العقل ، فكما أن سمي النبيذ يشارك سمي الخمر في هذا المعنى ، فلفظ الخمار والخمير يشارك لفظ الخمر في هذا الاشعار ، فان صح تسمية النبيذ خمرا للمشاركة في القياس ، فليصح تسمية الخمر خمرا وخميرا للمشاركة في المعنى .

ويؤيده : القياس الشرعي ، فانه لما كان صحيحا اعتبر في طرف الحكم كما اعتبر في طرف المحكم عليه ، فكما نقيس مخرج البول والثقة المفتحة دون المعدة على مخرج الفائط في جواز الاستنجاء بالحجر ، للمشاركة في المعنى — نقيس الخرق والخشب في جواز الاستنجاء به ، للمشاركة في المعنى ، بل بطريق أولى ، فان احتمال التفاوت بين الايمان في المقاصد الشرعية قائم ، واحتمال التفاوت في الاشعار وقصود التعريف غير قائم .

بل نقول : الخمر يخمر الرأس ، والغطاء يخمر الكوز ، فلا يسمى

خمرا .

(=) وقيل : هو الحوض الضخم .

راجع لسان العرب (١٤/١٢٩) .

فلئن قلت : خصوص المغطى داخل فىسمى ، وهو كونه مقلا ،

قلنا : وكذلك خصوص المغطى داخل فىسمى ، وهو كونه

معتصرا من العتب ، ولا فصل بينهما .

المسلك السادس — هو أن الوضع من التصرفات العينية ، فلا يقبل

النقل بالتعليل ، كرقوم الكتابة وسكة الدنانير والتخصيص بالذكر .

فاذا رأينا العاقل كتب رقوما ، أو ضرب سكة ، أو ذكر شخصا ، وفرضا

مشاركة غيره له فى طة الكتابة والسكة والذكر ، فلا يلزم من ذلك الا وجوب

الكتابة والذكر ، لوجود الحاجة اليه ، أما نفس الذكر والكتابة فلا ، ولهذا

فى القياس الشرعى لا نقول : ان السفرجل لما كان فى معنى البر ففسد

ذكره النبى — صلى الله عليه وسلم — مع البر وانما نقول : اراد تحريم

بيعه متفاضلا ، كما اراد تحريم بيع البر ، غير أن اثبات الحكم على وفسق

ارادة الشارع شرع ، وان لم ينطق به ، واطلاق اللفظ على وفق ارادة الواضع (١٤٣) — ب

ليس وضعا منه ، اذ لم ينطق به ، فليفهم هذه الدقيقة .

المسلك السابع — هو أن الحكم كما لا بد له من طة ، فلا بد له من

فائدة وحكمة ، وحكمة الوضع التعريف ، فاذا وضع اللفظ لشيء ، فلا بد وأن

يفيد الاطلاق تعريفه ، ومهما قلنا معنى آخر طيه فى التسمية بطل افادة

اللفظ تعريفه عند الاطلاق ، لأنه صار مشتركا أو للمشارك ، وهذا فارق

آخر بين القياس فى الشرع والقياس فى اللغة ، فان الزجر المقصود بالقصاص

فى المحدد لا يبطل بشرع القصاص فى العقل وأمثاله .

وقد حصل الجواب بما ذكرناه عن حجتهم الأولى .

.....

وأما الثانية والثالثة فنقول : هما يرجعان الى التبع ، ويعسرف
الوضع بالاستقراء من مجارى الاستعمال • واستنباط معان من محل النسخ
لفهم لا للتعدية •

ويدل عليه : أن هذه الألقاب — أعنى : الرفع والنصب والجبر —
اصطلاح حادث من المصنفين ، ولا يمكن اسناده الى نطق العرب العرباء ،
بل ربما لو سمعوا هذه الألفاظ لم يدروا معناها المقصود فى محاوراتها ،
فاذا ، هو تعبير عما فهموه من استعمالهم ، واخبار على وفق العلم
الحاصل من الاستقراء •

ومن هذا قولهم : انما رفع ما لم يسم فاعله ، لاسناد الفعل اليه ،
تشبيها بالفاعل ، فانه حكاية من الواقع نصا ، وانما كان يكون قياسا لوجهلوا
حكمه أولا ، ثم الحقوه بالفاعل ، للاشتراك فى هذا المعنى ، أما اذا كان
رفعه منطوقا به من أهل اللسان أجمع ، فالتنبية على المعنى تصحيح
لما استنبطوه من المعنى ، ببيان الاطراد •

وأما تعميم الحكم فى رفع الفاعل ، فذلك لأنه لما عسر على المصنفين
تفصيل كل فاعل ، ضبطوا ماخرج من القاعدة ، وأحالوا ماعداه على القاعدة
الكلية المفهومة بالاستعمال المنطوق به ، فقالوا : الفاعل — بأصله —
يستحق الرفع الا اذا منع مانع ، وذكروه •

ثم لو سلمنا أن ذلك كله قياس ، ولكنه فى الاعراب ، فلم قالوا :
انه يلزم منه صحة القياس فى نفس اللفظة ، والفرق بينهما ما ذكرناه من
الفرق بينه وبين القياس الشرعى : وهو أن رفع ما لم يسم فاعله لا يرفع (١٤٤—أ)
كون الفاعل مرفوعا ، وتسمية كل ما يخامر العقل خمرأ ينفى كون المعتصر من
العنب سمي الخمر •

المسألة الثالثة :

القياس لا يجزى في الأسباب ، كقياس اللواط على الزنى في سببية
الرجم ، وقياس النباش على السرقة في سببية القطع .^(١)

وانما قلنا (ذلك) ، لأن تعليل السببية بالقدر المشترك ينفي كون
الخاص سببا ، وقد فرضناه سببا عند التعليل ، فهو متناقض .

فاذا ، الجارى في الاسباب نظر التنقيح وتلخيص المناط .

واحتج المخالف : بأنه حكم شرعى ، لما سبق ، فجاز جعله
كسائر الأحكام .

وأجابوا عن الاشكال : بأن ذلك المعنى انما يناسب السببية لا الحكم ،
ولا يمكن اضافة الحكم اليه .

والجواب : هو أن الفرق ما ذكرناه من لزوم رفع حكم الأصل ، والعذر
باطل ، فان المعنى ان لم يناسب الحكم لم يمكن تعليل السببية به .

(١) من الذين قالوا بذلك : أبو زيد الدبوسى ، واصحاب أبى حنيفة
كذا ذكر الآمدى واختاره . ونسب القول بالجواز الى اكثر أصحاب
الشافعى . راجع الأحكام (١٣٨/٣) .

وفى شرح المنار : أن طائفة أصحاب أبى حنيفة يقولون بعدم
الجواز ، واختار فخر الاسلام خلافه ، وقد ذكر "ابن ملك" معنى
ما ذكره التبريزى من حجج فراجع ص (٨١٠) ، وراجع — أيضا —
التوضيح شرح التنقيح لابن سعود (٨٠/٢) ، وكشف الأسرار
(٣٩٠/٣ — ٣٩١) .

المسألة الرابعة :

قياس التعليل لا يجري في النفس الأولى^(١) ، إذ لا طة له ، وأما قياس
الدلالة فيجري ، إذ لا مانع عن أن يوافق دليل الاستصحاب .^(٢)

المسألة الخامسة :

(٣) (٤) قال الجبائي والكرخي : لا يجوز اثبات العبادات بالقياس •

- (١) المقصود بالنفي الأصلي : البقاء على ما كان قبل ورود الشرع .
المستصفي (٣٣٢/٢) .
- (٢) عرف الغزالي قياس الدلالة ، فقال : " أن يستدل بانتفاء الحكم عن الشيء على انتفائه عن مثله " ويكون ذلك ضم دليل الى دليل .
فبعد ورود الشرع ، وجد فرع لم يعرف حكمه ، فان ما يماثل له
— أيضا — لا حكم فيه .
وفي المحصول تعريف آخر لقياس الدلالة : وهو أن يستدل بعدم
آثار الشيء وعدم خواصه على عدمه .
والتبريزي نحو معنى الغزالي ، ولذلك قال : وأما قياس الدلالة
فيجربى ، اذ لا مانع عن أن يوافق دليل الاستصحاب .
راجع المستصفي (٣٣٢/٢) ، والمحصول (٢-٢٦٧/٤) .
- (٣) راجع نقل أبي الحسين عن الجبائي في المعتمد (٢٩٢/٢) ، واختار
أبو الحسين أن ينظر في كل مسألة بخصوصها — وان كانت من الحدود
أو التقديرات — ليعرف : هل هي قابلة للتعليل ؟ .
وهو معنى قول ابن السبكي في رفع الحاجب عن ابن الحاجب
(٣١٧/٢-أ) ، أنظر هامش البصرة ص (٤٤) .
- (٤) وهو مذهب طائفة الحنفية ، راجع أصول السرخسي (١٦٢/٢-١٦٤) ،
والتوضيح على التنقيح (٥٦-٥٧) ، حاشية الأزميري على المرأة
(٢٨٤-٢٨٥) ، تيسير التحرير (٢٧٩/٣) وذكر أمثلة لهذه
المسألة وقين فيها بين مذهب الحنفية والشافعية .

الى ما فى الجنس من التحكيمات — ا فلما وجه فتح القياس ! ، وان لم يلج ،
فاى معنى لتخصيص المنع بهذا الجنس ! .

ثم ذكر مناقضات لهذه القاعدة على أصلهم فقال : أما الحدود فقلند
كثرت أقيستهم فيها ، حتى جاوزوها الى الاستحسان ، فقالوا : المشبهون
عليه بالزنا فى زوايا البيت يوجب استحساناً^(١) .

وأما الكفارات فقد قاسوا الأضمار بالأكل على الوقاع^(٢) أو قاسوا الناسى فى
قتل الصيد على الحامد^(٣) .

(١) المراد بالاستحسان — هنا — تطبيق مناط العلة ، وليس — هو —
استحساناً بالرأى ، فلا يكون الاعتراض متجهاً على الحنفية ، ولذا للتوجه
ابن الهمام الاستحسان — هنا — فقال : " اتفقوا على فعل واحد حيث
نسبوه الى بيت واحد صغير ، اذا الكلام فيه دون الكبير ، وبعد ذلك
تعيينهم زواياه واختلافهم فيها لا يوجب تعدد الفعل " . راجع فتح
القدير (١٦٧/٤ — ١٦٨) .

(٢) يقول السرخسى : انهم لم يوجبوا الكفارة عن طريق القياس ، ولكن
ساعدهم فى ذلك النص ، وروى فى ذلك حديث " من أفطر فسى
رمضان فعليه ما على المظاهر " ، ثم ذكر أن الحكم تساوى فسى
الحالتين ، لأن الحكم معلق بزوال الصوم ، وهو يزول بزوال ركنه ، لا
باعتبار الجنابة على المحل . راجع أصول السرخسى (١٦٣/٢) .

(٣) الاحناف لم يقيسوا — هنا — وإنما اعتبروا قتل الناسى للصيد جنابة ،
والحاجة الى رفع الجنابة موجودة ، والكفارة صالحة لرفعها ، كما
أنهم شبهوا الصيد بالأمانة ، فهو ضامن لها اذا أتلفها ، وان كان
ناسياً أو مخطئاً .

راجع فتح القدير (٢٥٨/٢) ، بدائع الصنائع (١٢٦٦/٣) .

فان قالوا : هذا النوع استدلال وتعريف لمجرى الحكم بحذف الفوارق ،
وليس بقياس .

قلنا : لا بد لكم فيه من معرفة كون الأصل محللا ، وأن غلته هو
القدر المشترك ، بمناسبة أو سببه ، لينبئ عليه غلبة الظن بثبوت الحكم في
الفرع ، وهذه هي وزن القياس .

وأما المقدرات ، فقد قدرنا عدد الدلاء في تطهير البتلو (١) وفي
الاستنجاء قاسوا غير المعتاد على المعتاد ، بل اسقطوا أصل الاستنجاء
بالرأى (٢) وقاسوا العاص بسفره ، في أثبات الرخص .

احتجوا : بأن الحدود تندرج بالمشبهات ، واحتمال الخطأ قائم في
القياس ، فيجب الأخذ به وإن كان بعيدا ، ذرأ للحد .

وأما المقدرات فلا تهتدي العقول الى تقديرها ، كنصب الزكاة ،
ومواقيت الصلاة .

(١) اتعد الحنفية في مسألة تطهير الآبار على آثار الصحابة ، فان فتوى على
وأبي سعيد الخدري — رضي الله عنها — في ذلك معروفة . وصرح
في فتح القدر بأن مسائل الآبار مبنية على اتباع الآثار دون القياس .

راجع أصول السرخسي (١١٢/٢) ، فتح القدير وشرحه
(٦٨/١) .

(٢) الاستنجاء عند الحنفية سنة ، وهذا الشافعي فرفض ، وقالت الحنفية :
لو ترك الاستنجاء جازت صلاته ، ولكن مع الكراهة ، وذلك لأن قليل
النجاسة الحقيقية في الثوب والبدن طو .

راجع : البدائع (١٢١/١) ، فتح القدير (١٤٨/١) .

وأما الرخص ، فهي منح الله — تعالى — فتختص بمحالتها ، ثم هي
على خلاف الدليل ، وكذا الكفارات ، لما فيها من الاضرار العنفي بالنص •
والجواب : هو أن على مذهب التصويب ، لا تصور للخطأ في القياس •
ثم هو باطل بنقل الآحاد وما ناقضوه به من الأحكام •

وأما المقدرات فلا نقيس في نفس التقدير ، بل في نقل القدر بسببه ،
(*)
وكذلك الرخص والكفارات ، فاذا فهمنا أنه — تعالى — منح بها لمعنى ، (١٤٥ — ب)
وخولف مقتضى الدليل لأجله ، وجب أن يطرد باطراده •

.....

:: في شرائط الأصل ::

والمعتبر فيه ثلاثة شرائط :

الأول : أن يكون مفروقا عنه ، فان احتاج الى دليل فهو - أيضا - فرع .

الثاني : أن يكون الثابت حكما شرعيا ، لأنم هو المطلوب بالاجتهاد .

الثالث : أن لا يستند ذلك الحكم الى قياس ، فان طة الأصل الثاني ان كانت موجودة في الفرع الأول فهو - أيضا - فرع ، فليقتضه عليه ابتداء من غير تطويل ، وان لم تكن موجودة تعذر قياسه على الاول ، لافتراقهما فسي طة الحكم ، ولا يمكنه انتزاع طة أخرى جامعة ، اذ لا يساعده عليه سهر ولا دوران ، ولا أثر للمناسبة مع العلم باستقلال غيره ، وان ساعده عليه نص بصريحه أو إيمائه أو دوران في الجنس ، فهو مستغن من أصل معين ، فلا معنى للقياس على الأول أو على الثاني .

فـرـع :
~~~~~

وليس من المعتبر ما قاله الكرخي : وهو أن الحكم اذا كان على خلاف الأصول لم يكن بد من احدى خلال ثلاث : وهي التنصيص على العلة ، أو الاجماع على تعليقه . . أو موافقة أصول أخرى كثيرة .<sup>(١)</sup>

---

(١) الذي يذكره الحنفية في هذا المجال : أن من شروط القياس : أن لا يكون الأصل معدولا به عن القياس ويقصدون بالقياس : القاعدة المستمرة العامة التي قررها الشارع بنص أو بنصوص متعددة . =

واحتج عليه : بأن دليل حكم الأصل أخرج محل دلالة من قياس الأصول ، فيبقى ما عداه على وفق الأصول .

— وهو فاسد ، لأنه إذا صح في الفرع ستند مخالفة الأصول وجب الحاقه بمحل المخالفة وإن شارك الأصول في مبادئها ، علا بارجح الدليلين ولا ( يعتبر ) أن يكون مقدما في الشرعية على الفرع ، فيجوز قياس الوضوء على التيمم في اعتبار النية ، وقياس الأداء على القضاء في اعتبار التبييت والتعيين ، لأن الجامع قد يكون دلالة ، فيجوز تأخيرها ، ثم لو كان علة ، فالأصل دليل الاعتبار ، لا علة الاعتبار ، فيجوز أن يكون الجامع معتبرا قبل هذا الأصل .

ولا ( يعتبر ) أن يقوم الدليل على جواز القياس عليه — كما قاله عثمان البتي — ، لأنه خلاف ما فهم من سيرة الصحابة ، وهم القائلون ،<sup>(١)</sup>

---

(=) وخروج هذا الأصل عن الأصول المقررة يشير إلى اختصاصه بحكم دون سواء ، فلا يعدى إلا بما ذكره الكرخي . يمكن مراجعة هذه المسألة في أصول السرخسي (١٤٩/٢-١٥٠) والتوضيح على التنقيح (٥٦/٢) ، وحاشية الزميري على المرأة (٢٨٤/٢-٢٨٥) ، وكشف الأسرار (٣٠٢/٣) .

(١) الذي نقله السرخسي عن طائفة الحنفية : أنهم يشترطون أن يقوم الدليل في الأصل على كونه معلولا في الحال ، لأن النصوص فرطان : معللة ، وغير معللة .

راجع أصول السرخسي (١٤٧/٢) .

وعثمان بن مسلم البتي البصري ، أبو عمرو ، روى عن أبيه والشعبي ، وروى عنه شعبة والثوري ، وكان صاحب رأي وفقه . واسمه نسبة إلى " البتوت " جمع " بت " وهو الكساء الغليظ ، فقيـل : " البتي " . راجع : تهذيب التهذيب (١٥٤/٧) ، وتقريب التهذيب ص (٢٣٦) .

ولأن بمجرد اشتراكه الأصل والفرع فيما يصلح أن يكون طقة ، يغلب على الظن  
اشتراكهما في الحكم ، والظن معمول به ، ولا ضبط لمراتبه . (\*) (١٤٥-ب)

ولا ( يعتبر ) انعقاد الاجماع على تعليقه ، خلافا لبشر المريسي ، لما  
ذكرناه من الوجهين .

ولا ( يعتبر ) أن لا يكون الأصل محصورا بعدد ، كقوله عليه السلام :  
" خمس يقتلن في الحل والحرم " (١) فان الاحتجاج ببطلان قياس غيرها عليها  
تعلق بمفهوم اللقب ، ثم لوصح ، فهو مانع من القياس ، كسائر  
الخصيصات ، وليس من قبل الشرط .

---

(١) متفق عليه : ونصه : خمس من الدواب كلهن فواسق ، يقتلن فمسي  
الحرم : الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب ، راجع : البخاري  
" مع السندی " (٣١٤/١) ، وسلم " مع النووي " (١١٣/٨) .

وأرجع السرخسي هذه المسألة : الى أن القول به يؤدي الى  
ابطال لفظ من ألفاظ النص ، وهو تغيير له ، فيبطل القياس - هنا -  
لأن من شرط صحة القياس - هدهم - أن لا يعود التعليل على  
الأصل بالتغيير .

أصول السرخسي (١٧٠/٢ - ١٧١) .

(( النظر الثالث ))

:: في شرائط الفرع ::  
مممممم

وله أربع شرائط :

— أن لا يكون حكمه معلوما بطريق آخر .

وإدراجه تحت مقتضى عموم ليس اخلافا بهذا الشرط ، لأن حكم

العموم انما يثبت فيه أن لو سلم عن معارضة القياس .

— وأن لا يتناوله دليل حكم الأصل .

— وأن يتحقق فيه مناط الحكم .

— وأن يخلو عما يمنع من ثبوت حكمه .

وليس من المعتبر :

— كون العلة معلومة الوجود ، فان الظن يكتفى به في الشرع .

— ولا كونه غير متناول بظاهر نص ، فان الظاهر قد يترك بالقياس .

---

.....

## (( النظر الرابع ))

(١)  
:: فى شرائط الحكم ::  
ممنه

ولا يعتبر فيه الا أن يكون ماثلا لحكم الأصل ، ليتأدى به مثل ما يتأدى بحكم الأصل ، وهو الذى عرف كونه مقصودا .

ثم قال العلماء : قياس صحة البيع على صحة النكاح ليس اخلاصا بهذا الشرط ، ولا قياس وجوب الأكل على وجوب الصلاة ، فان الصحة والوجوب له حقيقة واحدة لا تختلف باختلاف المتعلق .

فحصل منه اشكال : فان المعلل لابد وأن يرد قياسه الى أصل وجد فيه ما رتبته على وصف تعليله ، فيكون ماثلا ، فان الاختلاف فى ما وراء ذلك القدر من المتعلقات لا يقدح فى ماثلتها من الوجه الذى جمّع ، فيحتاج الى زيادة اعتناء فنقول :

" الذى يرتبه المعلل على وصف تعليله قد يكون مخالفا لما فى الأصل حقيقة ، ولكن اللفظ يشطهما بالاشتراك التركيبى ، كقولهم فى اشتراط الأجل فى المسلم فيه : " عرض فى السلم ، فوجب أن يبلغ به أقصى مراتب جنسه ، كرأس المال " فان المراد بهذا اللفظ فى الأصل اشتراط قبض رأس المال فى المجلس (\*) ، وفى الفرع اعتبار الأجل فى المسلم فيه ، (١٤٦-أ) ولا اشتراك بينهما الا فى اللفظ .

---

(١) السلم (أو السلف) : " بيع موصوف فى الذمة " فيدفع المشتري المال ، على أن يسلمه البائع السلعة المعينة فى أجل معين ، ويتفقان على السعر فى حين العقد .

• راجع تحفة المحتاج شرح المنهاج (٥/٢) .



وقد يشاركه فيما هو مقتضى اللفظ بطريق التواطؤ ، ولكن لا يبنى مفهومه  
عن حكم شرعى ، كقول النوقانى <sup>(١)</sup> — رحمه الله — فى مسألة التعمين : معنى  
اعتبر فى الصوم فى الجملة ، لا تختلف حكمة اعتباره بالقضاء والأداء ، فوجب  
أن لا يختلف اعتباره بالقضاء والأداء ، قياسا لوصف النية على أصلها ، فإن  
الحكم الشرعى هو الاعتبار حيث تحقق سببه <sup>(٢)</sup> .

أما كونه فى إحدى الصورتين مخالفا لآخر وموافقا ، فليس من الأحكام  
الشرعية ، بل هو من الأمور الضمنية الضرورية الاستفادة من نظر العقل ، فإن  
التماثل والاختلاف عقلى ، وإن كان ما فيه التعادل شرعيا .

وقد يبنى عن حكم شرعى ، ولكن لا يكون تمام ماهية الحكم الثابت فى  
الأصل ، وهذا القسم يقع كثيرا ، وله صور :

— فمنها : قول أصحابنا فى الحقيقة : مأدبة فيكون مأمرا بهما .  
كالوليمة ، مع أن الحكم فى الأصل الوجوب ، وفى الفرع الندب <sup>(٣)</sup> .

(١) النوقانى : محمد بن بكر بن محمد ، أبو بكر الطوسى ، النوقانى ،  
تفقه بنيسابور وبغداد ، وكان أستاذا فى الفقه ، وكان زاهدا ، نقل  
عنه الرافعى فى الكتب . و "نوقان" بنون مضمومة ، وقيل مفتوحة ،  
توفى سنة ٤٢٠ هـ . راجع طبقات الشافعية لابن قاضى شهبه  
(١٨٤/١) ، طبقات السبكي (١٢١/٤) .

(٢) مذهب الشافعية فى تعيين النية : يجب تعيين النية فى صوم رمضان  
أداء وقضاء وفى صوم الكفارة والذکر والصوم استسقاء إذا أمر به الإمام  
راجع تحفة المحتاج شرح المنهاج (٣٨٢/٣) .

(٣) راجع باب الحقيقة فى المجموع للنووى (٣٤٢/٨) " مطبعة الإمام  
بمصر ، وروضة الطالبين (٢٢٩/٣) .

وفى مسألة التفريط : تلف ماله بعد استحقاق المطالبة ، فيبقى  
مطالبها كما لو أطفه .<sup>(١)</sup>

فيقول الحنفى : الحكم فى الأصل المطالبة بضمان مأطفه ،<sup>(٢)</sup>

وقد ينشأ الاختلاف بين الحكمين من الاختلاف فى الحكمة ، واختلاف  
المتعلق اذا كان مؤثرا فى المقصود .

نظير الأول : ايجاب عتق الرقبة كفارة ونذرا وعقوبة ومحو .

ونظير الثانى : وجوب قطع اليد مع وجوب الحد ، أو الصوم أو الصلاة ،  
وهو أكثر ما يستند اليه اليوم فى المناظرات .

قال أبو هاشم : يحتج فى ثبوت الحكم بالقياس أن يكون قد ثبت جملة  
بالنص ، وزعم : أنه لولا ثبوت توريث الجد بالنص لما نظر الصحابة فى  
توريثه مع الاخوة .<sup>(٣)</sup>

وهذا فاسد ، بدليل مسألة الحرام وأخالها .

---

(١) عدم تسليم المال — بغير غدر — بعد طلب صاحبه ، يعد تعديسا ،

فيضمن المودع عده . راجع تحفة المحتاج شرح المنهاج (١٢٤/٧) .

(٢) راجع كلام الحنفية فى مسألة الوديعة ، ومتى يجب ضمانها ومتى

لا يجب فى بدائع الصنائع (٣٨٨٨/٨) وما بعدها .

(٣) راجع كلامه فى المعتمد لابى الحسين (٨١٠/٢) .

### خاتمة تشتمل على فصلين :

أحدهما — في بيان ألقاب القياس ، ووجه تمييز بعضها عن بعض .  
وله ألقاب بحسب اختلاف الجامع ، وألقاب بحسب اختلاف طرق تقرير  
الجامع .

أما الأول : فقياس العلة ، وقياس الدلالة ، والقياس في معنى  
الأصل ، وهو المسمى بقياس ( اللافارق ) .

(\*)  
ووجه الحصر : هو أن الحكم تبع للعلة ، والعلة في الفرع : أما أن (١٤٦) — ب  
تستبان تفصيلا بعد التنصيص عليها ، أو اجملا من غيرها .

ثم ذلك الغير الدال عليها : أما أن يكون ثبوتا أو نفيا ، فالأول :  
قياس العلة ، والثاني : قياس الدلالة ، والثالث : قياس اللافارق (٣) .

(١) عرف الآمدى قياس العلة فقال : " هو ما صرح فيه بالعلة الباعثة على  
الحكم في الأصل " كالشدة المطرية في الخمر ، فيقياس النبيذ عليه  
بهذه العلة . راجع الأحكام للآمدى (٩٦/٣) ، جمع الجوامع  
" مع العطار " (٣٨١/٢) .

(٢) تعرض الآمدى لقياس الدلالة ، وبين أنه قد صرح فيه بالدليل  
الدال على العلة الباعثة ، كالجمع بين النبيذ والخمر بالرائحة الطائحة  
الملازمة للشدة المطرية ، الأحكام (٩٦/٣) .

وتعرض له الخزالي في معرض كلامه عن النفي الأصلي ، وقال  
عن قياس الدلالة : أن يستدل بانتفاء الحكم عن الشيء على انتفائه من  
مثله . المستصفي (٣٣٢/٢) ، وراجع مسألة " قياس التعليل  
لا يجرى في النفي الأصلي " من الكتاب الذي بحقه .

(٣) قياس اللافارق " أو القياس في معنى الأصل " : العلم غير مصرح  
بها ، ولكن نفي الفرق بين الأصل والفرع ، كما في الحاق الأمة  
بالعبد في التشريك ، الأحكام (٩٧/٣) .

أما الألقاب الأخرى ، فهي شعب قياس العلة ، فالبها ان قسرت  
بالمناسبة ، فهي قياس اخاله ، وان قررت بشبه فهي قياس شبه ، ولا لقب  
للقياس باعتبار طريق آخر من طرق العلة .

نعم ، العلة ان استبطلت من محل التنصيص على الحكم لا غير ، فهي  
مستبطة ، والطريق تخرج .

وان لخصت من محل الايطاء بحذف ما وراءها ، فهي موطأ الميها ،  
والطريق تنقيح .

وان لم يكن للقياس مؤنة سوى معرفة وجود العلة في الفرع لكوبها  
معلومة في نفسها ، فهو تحقيق المناط ، خصص به تمييزا ، وان كان لا بد  
من تحقيق المناط في كل قياس .

مباحثه تنكشف بها حقيقة قياس الدلالة وطريق تقريره :

اعلم : أن قياس الدلالة لما كان عبارة عن الجمع بدليل الحكم ، لا  
بعلة الحكم ، فكل قياس كان الجامع فيه دليلا ، فهو قياس دلالة ، حتى  
الجمع بالبيع ، فان المؤثر في الملك هو الحاجة ، والبيع دليلها ، ولكن  
العلل الشرعية لما كانت وضعية ، كانت كلها في معنى الأمانة والدليل ،  
وان كانت منشأ للحكمة ، فخصوا اسم قياس الدلالة بالجمع بالحكم الذي هو  
في المرتبة الثانية من الدلالة ، فانه يدل على الوصف ثم على الحكم .

---

(=) وقال الغزالي : أن يظهر تأثير من الوصف في عين الحكم ، فلا يقيس  
بين الأصل والفرع مبيانه الا في تعدد المحل كالسكر في الخمير  
والنبيذ . المستصفى (٣١٩/٢) .

وقال ابن السبكي : هو القياس الجلي . جمع الجوامع "مع  
العتار" (٣٨٢/٢) .

أما تقريره ، فله طريقان :

أحدهما - إقامة الحكم مقام الوصف في ضبط المعنى ، كقولهم : " قتل حرام ، فيوجب القصاص كالقتل بالمحدد ، ونجس فلا يصح تبعه ، كالجيفة " .  
ونجيب عن المطالبة : بأنه إذا كان حراما ، كان جناية ، أي إفسدة مطلوبة الانتفاء ، فيناسب القصاص زجرا ، وإذا كان نجسا ، كان مستقذرا مستحقرا ، فيناسب سلب رتبة العقاب بالمعال الشريف ، فتجريمه مجسري الوصف في تشبيه المناسبة ما تتضمنه .

وأكثر المترسمين لا يعدون هذا النوع من قياس الدلالة ، لهذا المعنى مع أنه لو قال : " قتل يوجب التحريم فيوجب القصاص قياسا على المحدد " (١٤٧-١) لم يستريدوا في كونه قياس دالة ، لأنهم لم يضبطوا من قياس الدلالة إلا هذا الشكل ، وهو أم مله ، لما ذكرناه من الضابط .

وأما قلنا : أن قياس دالة ، لأن كونه حراما ليس طعة لوجوب القصاص ، بل هو - أيضا - حكم ما هو طعة لوجوب القصاص ، وهو كونه مستتفيا عمدا لمحل من صفته كيت وكيت ، وإنما استدل عليه بوجود التحريم .

الطريق الثاني - وهو المشهور - : أن يدعى لزوم اشتراك الأصل والفرع في الحكم المطلوب ، لاشتراكهما في حكم آخر ، هو من أثر العوثر فيه فنقول : " محل صين بالقصاص عن المفرد فيصان عن المشاركين ، كالنفس ومحل يأثم بالتلافه عمدا ، فيضمنه ، كالعصير وسائر أموال الذمي ، ويصح طلاقه فيصح ظهاره ، كالمسلم ، ويجلد بالزنى بكرا ، فيرجم به ثيبا ،

كالمسلم ، ويوجب القصاص اذا جرى في المحاربة ، فكذا في غيرها ، كالمحدد ، وصوم يعتبر في صحته أصل النية ، فيعتبر فيه الضمين والتبعية ، كالقضاء ، وأمثال ذلك .

ومعد هذا ، يجب أن يقرره بإسعادهما إلى مؤثره ، من غير أن يصرح بالمؤثر ، كيلا يكون منقطعاً بالانتقال ويصح أحد الحكمين .

أما الأصل أو الجامع فنقول : صيانتها عن التطرد يدل على كونها مطلوبة في القصاص ، فيناسب الصيانة عن الشركاء ، مبالغة في الصيانة ، وحسناً للذريعة ، كما في الأصل ، فتذكر الحكمة حملة لوجه الارتباط لا غير ، وكذا في أمثاله .

فلو قال في جواب المطالبة : لأن إيجاب القصاص في حالة الانفراد يدل على اعتبار التفويت الواقع في إيجابه ، وذلك التفويت بعينه بوجوده في حالة الاشتراك - كان منقطعاً بالانتقال إلى قياس الحلة ، وتضييع حكم الأصل في الاستشهاد ، لاستقلال حالة الانفراد بالاعتبار .

مباحثة أخرى :

أرى بعض الفقهاء - في المناظرات - : إذا فرق بين حالة الانفراد وحالة الاشتراك مثلاً يقول : هذا فرق بين الوصف والحكم ، يجب أن يكون بين الأصل والفرع ، فلا اسم (\*) "مسجل بهذا على القاعدة - تسكاً بهذا (١٤٧) - اللفظ - تعذراً ، من غير أن ينظر في الفرق المذكور .

والحق : أن هذا النوع من الفرق لا ينقدح في الطريقة الأولى ، إذ المقصود من الحكم الجامع : دلالة على معنى يتوصل به إلى اثبات المتنازع

.....

فيه ، ولا يشترط في دليل ذلك أن يكون حكما ، فضلا عن أن يكون ماثلا له ،  
وأما على الطريقة الثانية فيختلف باختلاف الإرادة .

فان قال : القتل من المفرد أغلب ، مفسدته أعظم ، أو أفضأ  
القصاص في حقه الى الزجر أبلغ ، وما شاكل ذلك - لم يسمع ، لأن كل  
ذلك معترف به ، وإنما احتاج الى الحكم الثاني لبيان الغاء ذلك واستقلال  
القدر المشترك .

وأما اذا قال : القصاص في حالة الانفراد شرع جزاء ، مقابلة  
للاساءة بعثها ، ولا يتحقق ذلك في حالة الاشتراك ، فان قطع البعض  
ليس بممكن ، وقطع الكل ليس جزاء بالمثل - فهذا اشارة الى اختلاف  
مبنى الحكمين ، ويتعذر به اسنادهما الى مؤثر واحد ، فوجب التزام الجواب  
عنه ، فان أقل ما فيه منع ما ذكره من الحكمة ومعارضتها بحكمة أخرى ، ألا  
أن حكمة المعلن أولى ، لا طرادها في حالتى الانفراد والاشتراك في النفس  
فلا يؤدي الى اختلاف الوضع ، الا أن يبين المعترض - أيضا - اطراد  
حكمته في شركاء النفس بدوى صدور قتل كامل من كل واحد ، فيحتاج  
المعلن الى تصحيح التحليل بما عينه بطريقة ، ليندفع السؤال .

تنبيه :

قد تستعمل صورة هذا الشكل من القياس ويكون قياس علة لقياس  
دلالة ، ويتبين ذلك بالتقرير ، ولا يكون منتظلا .

---

.....

(١)  
وقد استعملت مثله في حضرة شيخنا جمال الدين ابن فضلان فـسـى  
شهادة الفاسق ، فقلت : نقص يسلب الولاية فيسلب الشهادة ، قياسا على  
الرق .

وقررته : بمناسبة النقص لسلب المناصب الدينية ، اجهارا بالسرق ،  
وهو الجامع بين الفسق والرق ، فيكون علة .

وأما ذكر سلب الولاية فانما جرى مجرى تقييد النقص بالعتبة المعتمدة ،  
فان له مراتب وتعذر ضبطها بالوصف الحقيقي .

(\*)  
نعم ، لو قلنا : شخص سلب الولاية ، فيسلب الشهادة ، كالرقيق (١٤٨-أ)  
لأن سلب الولاية كان اظهارا لنقصه ، وسقوط وقعه بعزله عن أهلية  
المناصب وشراف المطالب ، تقريراً لاستحسان معالي الأمور ، من صفات  
الفضائل واستقباح الرذائل ، وفي ضم سلب الشهادة اليه مبالغة في تقريره ،  
فوجب أن يكون مشروعا ، كما في الرقيق - لكان دلالة ، لأن الجامع دليل  
كما ترى ، وليس بعلة ، بل العلة النقص الذي أوجبها ، فليعلم .

---

(١) جمال الدين بن فضلان (٥١٢ - ٥٩٥) :

يحيى بن علي بن الفضل بن هبة الله ، جمال الدين ، أبو القاسم ،  
من فقهاء الشافعية ، ولد ببغداد ، وتفقه بنيسابور ، وقد سمع  
الحديث ، وحدث ، قال المنذرى : " كان غزب الكلام ، مليح  
العبارة " ، ودرس في النظامية وفضلان : لقب جده الفضل .

راجع : النجوم الزاهرة (٦/ ١٥٣) ، شذرات الذهب  
(٣٢١/٤) ، طبقات السبكي (٣٢٢/٧) ، الاعلام (٩/ ١٩٨) .



(( الفصل الثاني ))

:: مآخذ الترجيحات ::  
ـــــــــــــــــ

وفيه مسائل :

- تعارض الأدلة •
- الترجيح بين الأدلة •
- الترجيح فى اليقينيّات •
- الترجيح بكثرة الأدلة •
- العمل بكل واحد من الدليلين من وجه •
- تعارض العام والخاص •
- فى وجوه ترجيحات السند •
- فى وجوه ترجيحات الاقيسة •

::

::

::

::

(( الفصل الثاني ))

:: فى مأخذ الترجيحات ::  
~~~~~

وفىها مسائل :

الأولى :

لا خلاف فى جواز تعارض دليلين عند اتحاد الحكم واختلاف المتعلق ،
كوجوب استقبال كل جانب من جوانب الكعبة على الداخل ، ووجوب اخراج^(١)
الحقاق وبنات اللبون من نصاب المائتين .^(٢)

أما عند اختلاف الحكم واتحاد المتعلق ، فإن كان فى نظرنا ، فهو
أيضا جائز ، وأما فى نفس الأمر ، فقد انكره الكرخى ، وجوزه الباقر ،^(٣)
ثم اختلفوا فى حكمه :

(١) عبارة التبريزى فى هذا الحال غير واضحة لى ، ويظهر أنه — هو —
الحال الذى ذكره الغزالى ، ونص كلامه : لو قال الشارع : من
دخل الكعبة فله أن يستقبل أى جدار أراد ، فيتخير بهن أن يستقبل
جدارا أو يستدبره — كان معقولا ، لأنه كيفما فعل ، فهو مستقبل
شيئا من الكعبة ، وكيفما تقلب ، فاليها ينقلب . أ . ه .
المستصفى (٣٢٩/٢) .

(٢) اذا ملك شخص مائتين من الابل ، فعليه اما : خمسة بنات لبون
لحديث " فى كل اربعين بنت لبون " ، واما أربع حقاق ، عملا
بحديث " فى كل خمسين حقه " .
راجع المستصفى (٣٨٠/٢) .

(٣) لم أجد فى كتب الحنفية من يذكر هذا رأى وينسبه الى الكرخى
بالذات ، والذى وجدته : أنه يتكلمون كلاما عاما عن عدم امكان =

(١)

فقال القاضي وأبو هاشم : حكمه التخيير .

وقال بعض الفقهاء : حكمه التساقط والرجوع الى الأصل .

واستدلوا على أصل الجواز : بأنه لا استحالة في ذاته ، إذ يمكن

تعارض خبرين من عدلين يستويان من جميع الوجوه .

وقد بان بهذا : أنهم يريدون بالتعارض في نفسه : التعارض في

زماننا هذا ، لا في أصل الوضع ، ولا في حكمه ، إذ التخيير أو التساقط

ممكن ، كما لو تعارضا في نظرنا .

(=) التعارض في أدلة الشرع ، وأن ذلك يتنافى مع أدلة الشرع التي

وضعها العليم الخبير . وهذا بلا شك رأى جميع أهل الملّة ، إذا

تأكد هذا فاعلم : أن رأى الكرخى يحتاج الى بيان في مقابل آراء

الآخرين . فالكرخى يقول : لا يمكن أن يتساوى الظنين الحاصلين عن

الأمارتين المتعارضتين ، لأن الأمارتين لا بد وأن تكونا من نوعين ،

ويبينها اختلاف من وجه ، وحينئذ لا بد لذلك الوجه من مدخل في

التأثير ، فيمتنع الاستواء في الظنين الناشئين عنهما .

ووجه التجويز - على رأى الجمهور - أن العادة قاضية بأن

شهادة شاهدين متعارضين ، يجد الانسان من نفسه الظن في

احدهما مثل الظن في الآخر ، إذا استويا في العدالة - ممكن .

قلت : قد بين التهريزى محل رأى الجمهور فقال : " يريدون

بالتعارض في نفسه : التعارض في زماننا هذا ، لا في أصل الوضع

وحكمه " .

يمكن أن تراجع هذه المسألة في : نفائس القرافي (٣/١٣٤) -

(أ) ، الاحكام للآمدى (٣/٢٢٨) ، جمع الجوامع "مع العطار" -

(٢/٤٠٠) ، وابن الحاجب (٢/٢٩٨) ، التوضيح شرح التلخيص -

(٢/١٠٣) ، حاشية الزميرى على المرأة (٢/٣٧٢) ، المنار وشروحه

ص (٦٧١) .

(١) راجع المعتمد (٢/٨٥٣) .

• واختار المصنف مذهب الامتناع •

وقرره : " بامتناع حكمه ، وهو التساقط ، أو العمل بهما ، أو أحدهما
على التعيين أو التخيير " ، فهذه أربعة محصورة ، والكل باطل ^(١) •

أما التساقط ، فلعدم الفائدة ، وأدائه إلى العبث — وهذا إما يتجه
في الوضع لا في الاتفاق باندراس التاريخ — •

• وأما العمل بهما ، فلتناقض •

وبأحدهما عنها ، فالتحكم ، وعلى التخيير ، لأدائه إلى العمل
بدليل إباحة عنها ، إذ مقتضاه التمكين من الفعل وترك جميعا • وقد
ثبت بطلانه ^(٢) •

وهذا بخلاف التعارض في نظرنا ، فإن التساقط يستند إلى جهلنا
بالراجح منهما ، ولا يؤدي إلى العبث في الوضع •

ثم قال : فإن قيل : لا نسلم أن العمل بأحدهما عنها تحكم ، فإنه
يجوز أن يكون أحوط ، أو على وفق الأصل •

سلمنا ، فلم لا يجوز التخيير ؟ •

قولكم : فإنه عمل بدليل الإباحة عنها ^(*) •
(١٤٨ — ب)

— لا نسلم ، فإن دليل الإباحة يقتضي التخيير مطلقا بين الفعل وتركه ،
ولم يثبت هذا ، وإنما اثبتنا التخيير بين الأخذ بدليل الإباحة وإثبات حكمه ،
وبين الأخذ بدليل التحريم وإثبات مقتضاه من المنع • فأحد طرفي هذا
التخيير منع من الفعل ، فكيف يكون مقتضى لخطاب الإباحة ! •

(١) المحصول (٢—٢/٥٠٧) وما بعدها •

(٢) في الهامش : أي : ببيان لزوم التحكم •

ونظيره من الواقع : تخيير السافر بين الأخذ بدليل الرخصة والاقتصار على ركعتين وبين الأخذ بدليل العزيمة والتزام الأربع . فهو كقول من له على غيره أربعة دراهم : " تصدقت عليك منها بدرهمين ، فان قبلت ، فعليك درهمان ، وان أبيت فعليك الأربع " .

ويشهد له : قول عثمان وعلى — رضى الله عنهما — فى الجمع بين الاختين بملك اليمين : " احلتها آية ، وحرمتها آية ^(١) " .

سلمنا امتناع هذا القسم — أيضا — ، لكن هذا الاشكال يختص بتعارض دليل الاباحة والتحريم ، فما الدليل فيما عداها من الصور ؟ ، تجاوزنا هذا ، ما الدليل على امتناع التساقط ؟ .

قولكم : لأنه عبث لا فائدة فيه .

قلنا : لا يمكن القطع بخلوه عن فائدة استأثر الله — تعالى — بعلمها فلا فيكون عبثا .

وأجاب عن الأول : بأن كونه أحوطا وعلى وفق الأصل ، ان صلح للترجيح بطل التعادل ، وان لم يصلح بطل السؤال .

وعن الثانى : جوابين : أسد هما : أن الكلام فى تعادل أمارتين الحظر والاباحة فى متعلق واحد باعتبار واحد ، ومهما اخذتم فى الحظر اعتبار

(١) أخرج هذا الأثر عن على : الهزار وابن ابى شيبة وابن مردويه . وعن عثمان أخرجه مالك عن الزهرى ، ورواه هه أيضا عبد الرزاق . والمشهور أن قائل هذا الاثر هو عثمان — رضى الله عن الجميع — .

راجع التلخيص الحبير (١٧٤/٣) .

الأخذ بدليل الحظر ، وفي الاباحة اعتبار الأخذ بدليل الاباحة ، تخاير
المتعلق ، فلم تكن سألنا ، وإذا جردنا النظر الى ذات الفعل —
التقسيم ، لأنه مهما رفعنا الحرج عن ذات الفعل ، كان عملا بدليلا
الاباحة ، ومهما أهتمناه ، كان عملا بدليل الحظر .

— وهذا غلط عظيم ، لأن هذا هو وجه التزييف ، لأنه مهما ثبت أن
مقتضى خطاب الاباحة رفع الحرج عن الفعل مطلقا باعتبار النظر الى ذاته ،
فرفع الحرج بشرط قيد زائد واعتبار وصف وراء نفس الفعل لا يكون موافقة
لمقتضى الخطاب ، فلا يكون عملا به .

نعم ، لا ننكر أن نفي الحرج بهذا التقدير يدخل — أيضا — تحت
اقتضائه ، ضرورة الاطلاق ، فيكون موافقة له من وجه ، لكن مثل هذا (١٤٩—أ)
ثابت بالاضافة الى خطاب التحريم ، فلا يكون تقديما له عليه في العمل ،
وهذا واقع ، وبه اندفع الاشكال من مذهب الجمهور .^(١)

واجاب عن الثالث : بأن لا قائل بالفرق ، وأنا لو فرضنا التعارض بين
أمارتي الحظر والوجوب ، كان التخيير مناقضة لهما .
— ولا يخفى ضعفه .

(١) نقل القرافي كلام التبريزي ، ثم أراد أن يوضح بعض عباراته فقال :
يريد بقوله : " انه وجه التزييف " : أن رفع الحرج عن الفعل هو
وجه من دليل الاباحة ، لا مجموع دليل الاباحة ، وكذلك دليل الحظر
يقتضى رفع الحرج عن الترك ، وهو وجه في الاباحة ، فليس فـسـى
ذلك اعمال أحد الدليلين عينا ، فهذا وجه تغليظه له . هـ .

راجع نفائس القرافي (١٣٦/٣ — أ) .

ومن الرابع : بأن حكمة نصب الأمانة : هي التوصل بها الى المدلول .

— وهذا الحصر — أيضا — غير مسلم .

السألة الثانية :

الاكتفاء على جواز التمسك بالترجيح : وهو تقوية احد الطرفين

المستقلين اذا انفرد .

وقال بعضهم : بالتعادل ، كما عد عدم الترجيح .

— وهو باطل من أوجه :

أحدها — اجماع الصحابة على تقديم نقل عائشة في التقاء الختانين

على نقل من روى " اما الماء من الماء " .

وتقديم خبر من روى عن زوجاته صلى الله عليه وسلم : " أنه كان يصبح

جنبها من وقاع أمه وهو صائم " على خبر أبي هريرة : " من أصبح جنبها

فلا صوم له " .

وقد رجح أبو بكر — رضى الله عنه — خبر المغيرة بموافقة محمد بن

سلفه .

ورجح عمر — رضى الله عنه — خبر أبي موسى بموافقة أبي سعيد

(١)

الخدري .

(١) الاحاديث المذكورة — هنا — تم تخريجها فيما سبق .

ورجح على — رضى الله عنه — خبر أبى بكر ، فلم يحلفه ^(١) .

الثانى — هو أن حكم الراجح مطلق ، فيجب اثباته ، كما إذا عرى
عن المعارض .

الثالث — هو أنه إما أن يعرض عليهما ، أو يعمل بهما ، أو أحدهما
إما على التعيين ، أو على التخيير .

والاعراض معتنع مع إمكان شئ من بقية الأقسام .

والجمع معتنع للتناقض .

وتعيين المرجوح خلاف الإجماع والعقل .

وفى التخيير — أيضا — تعيين من تقديمه .

فتعين تقديم الراجح .

احتج المخالف بأمرين :

أحدهما — قوله : لا نظر إلى زيادة الظن بعد تعارض أصل
الدلالة ، بدليل تعارض البيهتين .

(١) عن على — رضى الله عنه — : كنت إذا سمعت من رسول الله — صلى

الله عليه وسلم — حديثا نفعتنى الله بما شاء منه . وإذا حدثنى

غيره استحلقت ، فإذا حلف لى صدقته ، وإن أبى بكر حدثنى ،

وصدق أبوبكر : أنه سمع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال :

ما من رجل يذنب ذنبا ، فيتوضأ ، فيحسن الوضوء ، ويصلى ركعتين ،

فيستغفر الله ، إلا غفر له .

راجع سند أحمد (١/١٥٤ ، ١٧٤ ، ١٧٨) .

الثانى — قوله عليه السلام : " نحن نحكم بالظاهر " ^(١) ، فانه يدل

على الغاء ما زاد على أصل الظهور .

والجواب : لانسلم عدم اعتبار زيادة الظن فى البيئات ، فانا نرجح

بالتاريخ وزيادة العلم ، وبالحيد ، والجرح والتعديل ، وانما لا نرجح فى

مواضع مخصوصة ، لقيام الدليل على الغاء تلك الزيادة ، كما فى زيادة

العدد ، كما لا يعتبر أصل الظن فى مواضع ^(*) . ثم كيف يترك الاجماع (١٤٩-ب)

بقياس الرواية على الشهادة ! .

وأما الخبر ، فالمراد به : استقلال الظن بوجوب العمل ، لا الغاء

الزيادة عند التعارض ، ثم مقتضاه العمل بالراجح ، فانه هو الظاهر ، وقد

خالفتموه بالنظر اليه والى معارضه جميعا ، على أن أظهر معانيه : تخصيص

نفوذ الحكم بالظاهر دون الباطن — على مقتضى مذهبنا — .

(١) قال العراقى فى تخرىج أحاديث البيضاوى : لأصل له ، وسئل عنه

الغزى فانكره .

وفى معناه : ما رواه البخارى ومسلم : انما أنا بشر وانكم

تختصمون الى ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعضى ،

فاقضى له بنحو ما أسمع — الحديث .

راجع تخرىج احاديث البيضاوى فى مجلة البحث العلمى عدد (٢)

والتلخيص الحبير (١٩٢/٤) ، وكشف الخفاء (١٩٣/١) .

ومن قول عمر — فى البخارى " مع السدى (١٠٠/٢) — ان

الوحى قد انقطع ، وانما نأخذكم — الآن — بما ظهر لنا من

اعمالكم .

السألة الثالثة :

لامجال للترجيح في الميقينيات ، فان الميقين يتوقف على أربعة علوم
ضرورية :

- العلم بنفس المقدمات ، اما لابتداء ، أو استنادا .
 - والعلم بصحة التركيب .
 - والعلم بحصول النتيجة .
 - والعلم بأن ما حصل من العلوم الضرورية — حصولا ضروريا — ضرورى .
- واجتماع هذه الأربعة في نقيضين محال ، ومهما تطرق امكان النقيض الى
بعض هذه القضايا ، ولو على أبعد الوجوه لاحتاج الى ترجيح — فهو
ظن .

السألة الرابعة :

يجوز الترجيح بكثرة الأدلة ، وهو مذهب الشافعى ^(١) — رحمه الله — .

دليله أمران :

- احدهما — اجماع الصحابة ، كما سبق .
- الثانى — هو أنها تورث زيادة الظن ، والعلم به ضرورى ، فاما
نعلم : أن الظن المستفاد من خبر اثنين أقوى من الظن المستفاد من
أحدهما ، ولهذا انتهى بالتدريج الى افادة اليقين عد كمال عدد المتواتر
والعمل باغلب الظنين واجب كما سبق .

(١) نسب هذا رأى الى الشافعى أبو الحسن البصرى ، فراجع :
المعتد (٦٧٦/٢) ، والاحكام للآمدى (٢٥٩/٣) ، ونهاية السؤل
(١٦٢/٣) ، ونفاثس القرافى (١٣٧/٣ — ب) .

واحتج المخالف^(١) : بزيادة العدد في إحدى البيئتين ، وأن الزيادة
إذا لم تكن في نفس الدليل ، فبأيها قابلت المفرد ساواه ، فقد صلحت
لمعارضة الكل .

والجواب : هو أن الإجماع كما دل على امتناع الترجيح بالكثرة فـ
الشهادة ، دل على وجوب الترجيح بها في الرواية ، كما سبق ، فلا يبرد
أحدهما بالآخر ، على أن لا إجماع في الشهادة ، فان مالكا يرجح بها^(٢) ،
والزيادة وإن لم تكن في نفس الدليل ، ولكن قوة النفس بالحكم الموافق
لا سبيل إلى إنكاره ، فيجب العمل به .

(١) مذهب أكثر الحنفية : لا يتم الترجيح بما يصلح دليلا في نفسه مع قطع
النظر عن الدليل الموافق له ، فلا يرجح دليل مستقل وافقه دليل
مستقل آخر ، على دليل منفرد ليس له ذلك .

ولنا أن نلاحظ : أنهم قد يقولون بالترجيح بكثرة الأصول ، كما
في القياس .

ولهم أن يجيبوا ، فيقولوا : الموجب للحكم هو العلة — وهي
دليل واحد — لا الأصول ، وبكثرة الأصول حدث قوة في العلة ،
فترجحت على علة القياس الآخر .

أما في المواضع الأخرى التي رجحوا فيها بكثرة الأصول ، فلهم
— كما يقولون — فرق دقيق : وهو أن الكثرة معتبرة في كل موضع
يحصل بها هيئة اجتماعية ، ويكون الحكم منوطا بالمجموع من حيث هو
المجموع .

راجع : التوضيح شرح التلخيص (١١٦/٢) ، أصول السرخسي
(٢٤٩/٢) ، مسلم الثبوت (٢٠٤/٢) ، وتهسير التحرير (١٥٤/٣) .

(٢) في مختصر خليل : لا يرجح بزيادة العدد في الشهادة . وفي
شرحه : لو كانت إحدى البيئتين رجلين أو رجلا وأمرأتين — فيمما
تجوز فيه شهادة النساء — والأخرى مائة لا ترجح . =

(*)
المسألة الخامسة :

(١٥٠-أ)

إذا أمكن العمل بكل واحد منهما من وجه ، فهو أولى من العمل
بالراجح من كل وجه .

وانما قلنا ذلك ، لأن دلالة الدليل على مجموع مفهومه نص ، وعلى
بعض ذلك المفهوم عموم ، وترك العام أعم من ترك النص .

وقد عبر بعضهم عن هذا المعنى : بأن دلالة على جزء مفهومه تبع
للدلالة على كل مفهومه ، ومخالفة التابع أسهل .

وإذا ثبت هذا ، فاعلم : أن لا مكان الجمع طرق :

(١) — توزيع متعلق الحكم ان أمكن ، كما يقسم الدار المدعى ملكها .

(=) ثم ذكر الشيخ على العدوى : أن بعض المالكية يرجحون بزيادة
العدد . راجع الخرش على خليل (٢٣٠/٧) .

وفي المعنى : أن عدم الترجيح بزيادة العدد ، هو مذهب
الحنابلة والشافعية وأبي حنيفة .

ونقل عن مالك الترجيح بكثرة العدد .

وعلى مذهبهم : أن الشهادة مقدرة بالشرع ، فلا تختلف
بالزيادة ، كالدية ، وتخالف الخبر ، فانه مجتهد في قبول خبر الواحد
دون العدد ، فرجح بالزيادة ، والشهادة يتفق فيها على خبر الاثنين
فصار الحكم متعلقا بهما ، دون اعتبار الظن . راجع (٢٥١/١٠) .

(١) ذكر الاسنوى أن الامام عمر من هذا النوع بالاشتراك والتوزيع ، ولم
يذكر له مثالا ، ثم نبه على أن التبريزي مله بقسمة الملك ، كما اذا
كان في يد اثنين دار ، فادعى كل واحد منهما : أنها ملكة . فابها
تقسم بينهما نصفين ، لأن يد كل منهما دليل ظاهر على ثبوت الملك
وثبوت الملك قابل للتبعيض ، وبحكم لكل واحد ببعض الملك ، =

— وتوفير بعض الاحكام على كل واحد عد التعداد •

— والتنزيل على بعض الأحوال أو بعض الصور عند الاطلاق والعموم،

كتنزيل قوله عليه السلام : " الا أخبركم بخير الشهداء " قالوا : " بلى يا رسول الله ، قال : أن يشهد الرجل قبل أن يستشهد ^(١) " على حقوق الله • وتنزيل قوله — عليه السلام — : " ثم يفشوا الكذب حتى يشهد الرجل قبل أن يستشهد ^(٢) " على حقوق الآدميين •

(=) جمعا بين الدليلين من وجه • أ • ه • من نهاية السؤل (١٥٩/٣)

وراجع المستصفى (٣٧٩/٢) وذكر مثالا قريبا من المثال

السابق ، والمحصل (٥٤٣/٢-٢) •

(١) رواه مسلم من حديث زيد بن خالد الجهني ، انظر مسلم " مع النووى " (١٧/١٢) •

(٢) بقريب من هذا اللفظ ، رواه ابن حبان فى صحيحه " ثم يفشوا الكذب ، حتى يحلف الرجل على اليمين قبل أن يستحلف عليها ، ويشهد على الشهادة قبل أن يستشهد عليها " ، وفى الترمذى بمعناه ، وفى الصحيحين بلفظ : خير القرون قرنى ، ثم اللذين يلونهم ، ثم اللذين يلونهم ، ثم يأتى من بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون " •

راجع التلخيص الحبير (٢٠٤/٤) ، والبخارى " مع

السدى " (١٠١/٢) •

إذا تعارض دليلان : فاما أن يكونا عامين أو خاصين ، أو أحدهما
أخص ، أو كل واحد منهما أخص من وجه .

وعلى الأقسام كلها : اما أن يكونا معلومين أو مظهرين ، أو أحدهما
معلوماً والآخر مظهرين^(١) — أعني : في التناول فحسب .

وعلى الأقسام : اما أن يعلم المتقدم منها أولاً .
فهذه أربعة وعشرون قسماً تشعبت من أربعة أقسام :

الأول — عامان ، فإن كانا معلومين ، فالمتأخر ناسخ ان علم ، والافهما
متعارضان .

وان كانا مظهرين ، فهما كالمعلومين ، الا أنه لا يصار الى التساقط
أو التخيير الا بعد تعذر الترجيح .

وان كان أحدهما معلوماً ، والآخر مظهرين ، فالعمل بالمعلوم مطلقاً
لكن لا يحمل على نسخ المظهرين الا بعد العلم بتأخره .

الثاني — خاصان ، حكمهما حكم العامين بعد العلم أو الظن بهما أو
بأحدهما ، على تقدير معرفة المتأخر وعدم معرفته ، فهي أربعة أقسام . (١٥٠ — ب)

(١) عندما نقل القرافي كلام التبريزي ، قال : توجد نسخة أخرى مكتوبة
فيها " الدلالة " بدلا من " التناول " وهي في معناها .

وأشار الى أنه اطلع على عدة نسخ من كتاب التبريزي هذا ،
وعليها حواشي لبعض الشيوخ ، وهذا يدل على أن الكتاب كان
متداولاً بين العلماء .

راجع نفائس القرافي (٣ / ١٤٠ — أ) .

الثالث — خاص وعام ، العمل بالخاص عند التساوى فى العلم والظن ، الا اذا عرف تأخر العام المعلوم ، فانه يكون ناسخا ، وهذا الاختلاف فيه ، العمل بالمعلوم منهما مطلقا .

الرابع — كل واحد منهما خاص من وجه ، وعام من وجه ، فلا ترجيح لأحدهما بالخصوص ، فينظر الى العلم والظن والتقدم والتأخر ، على ما سبق هذا بالنظر الى أعيان الأدلة .

أما بالنظر الى اجناسها ، فلا ترجيح الا للاجماع ، ويقدم مظهره على مظهر النقل عند من يراه حجة .

السألة السابعة : فى وجوه ترجيحات السند .

وهى اما أن ترجع الى أمر فى الراوى أو العروى أو الرواية ، أو الى أمر خارج .

والراجع الى الراوى :

— اما العدد .

— أو الصفة ، وهى الورع والحفظ والصحة والعلم ، اما باللغة ، أو بالمعنى : وهو الفقه ، أو بخصوص الواقعة ، أو التفاوت فيه ، أو فى نفس الورع ، أو فى دليل ثبوتها ^(١) .

(١) كلام التبريزى فيما يرجع الى الراوى ، غير مرتب — فى نظرى — ويمكن

أن أوضحه بعبارة أخرى :

الراجع الى الراوى :

— اما العدد .

— أو الصفة : وهى الورع والحفظ والصحة والعلم =

والراجع الى المروى :

- فاما بالنظر الى اللفظ .
- أو الى المعنى ، مثل كونه أخف وأحوط ، وحكما شرعا ونفيا أصليا ، وقد يؤيد به السند .

والراجع الى الرواية يرجع :

- الى علو السند واتصاله .
- ولفظ الاسناد في قبول الاحتمال ويحده ، كقولنا : حدثنا ، واخبرنا ، وسمعته ، وقال فلان .
- واقتراؤه بذكر التاريخ والسبب ، وكمال الواقعة .
- والا بناء من تقدم وتأخر .

(=) والعلم : اما باللغة ، أو بالمعنى " وهو الفقه " ، أو بخصوص الواقعة .

فيقدم العالم باللغة ، ويقدم الفقيه ، ويقدم صاحب الواقعة ،
كتقديم حديث عائشة في التقاء الختاتين ، على حديث " اما الماء من
الماء " لأن عائشة زوج رسول الله — صلى الله عليه وسلم — .

والحفظ بالتفاوت فيه ، فيقدم الحافظ
والورع ، فالنظر في نفس الورع .
والصحة ، في دليل ثبوتها ، فيقدم من يدل دليل أقوى على
صحته .

راجع هذا البحث بالتفصيل عند الامام في المحصول (٢ - ٢ /
٥٥٣) وما بعدها .

والراجع الى خارج ، كموافقة دليل آخر من نقل أو عقل .

وهذا تقسيم تجنيس لا حصر ^(١) .

وقد اختلفوا في سالتين :

أحدهما — قال قوم ^(٢) : الموافق للنفي الأصلي أولى ، لأن الظاهر

تأخره ، لأنه لو تقدم لكان مقرا للنفي الأصلي ، وهو معلوم بالعقل ، ولو

كان متأخرا ، كان متصلا بالتأسييس ^(*) ، فكان أفيد وأخص بالشرع . (١٥١-أ)

وقال الجمهور : الناقل أولى ، لوجهين :

أحدهما : هو أنه أفاد حكما لا يعرف الا منه .

الثاني : هو أنا لو قدرنا تأخر الموافق للنفي لكان ناسخا للناقل

الناسخ للنفي الأصلي ، فيكثر التغير .

الثانية — قال عيسى بن أبان وأبو هاشم ^(٣) : تقدم دليل الاباحة على

(١) أي تقسيم مذكور فيه الاجناس لا الانواع والفروع .

(٢) منهم الامام في المحصول (٢-٥٧٩) ، ووافقه البيضاوى . راجع

نهاية السؤل (٣/١٧٨) ، وجمع الجوامع (٢/٤١٢) ، ومثل لذلك :

بحديث وجوب الوضوء من من الذكر ، ومقابلته لحديث " اما هو

بضعة منك " فالثاني مقرر للنفي الأصلي ، اذ الأصل عدم النفي .

(٣) راجع النقل عليهما في المعتد (٢/٦٨٥) ونص كلامهما : يطرحان

ويرجع المجتهد الى غيرهما من الأدلة الشرعية ، أو البقاء على حكم

العقل " وكأن التبريزي فهم من كلامهما أن الطرح لهما ، رجوع الى

الأصل ، والأصل في الأشياء الاباحة ، فكانت النتيجة أننا وافقنا دليل

الاباحة .

وأما الامام فنقل عليهما أنها قالا : يستويان . راجع المحصول

• (٢-٥٨٧)

رايمل !لحظر • وخالفهما الفقهاء لأمرين ^(١) :

أحدهما - قوله - عليه السلام - : " ما اجتمع الحلال والحرام الا
غلب الحرام الحلال " ^(٢) ، وقوله - عليه السلام - : " دع ما يريبك الى ما لا
يريبك " ^(٣) .

الثاني - هو أنه اذا لم يكن بد من أحدهما ، فترك الباح أمون
من ارتكاب الحرام ، ولهذا اذا طلق احدى امرأتيه وجب الكف عنها •

السألة الثامنة :

في وجوه ترجيحات الاقيسة •

وذلك : اما بالنظر الى وصف العلة ، أو الى دليل وجودها ،
أو دليل علتها •

أو بالنظر الى الحكم : اما باعتبار ثبوته في الأصل ، أو باعتبار
ثمراته في الفرع •
أو بالنظر الى أمر خارج •

(١) نسب المعتقد هذا الرأي الى الكرخي ، وكذلك فعل الامام ، وقال
الآمدي : هو مذهب أحمد بن حنبل والشافعية والرازي من أصحاب
أبي حنيفة • راجع المعتقد (٦٨٥/٢) ، الاحكام للآمدي (٢٧٣/٣) ،
التوضيح شرح التلخيص (١٠٧/٢) ، حاشية الأزهرى على المسألة
(٣٧٧/٢) ، شرح المنار وحواشيه ص (٦٧٩) •

(٢) قال العراقي : لم أجد له أصلا • راجع مجلة البحث العلمي عدد
" ٢ " ص (٣٠٧) •

(٣) وتكملة الحديث " فان الصدق طائفة ، والكذب ربة " رواه أبو
داود الطيالسي وأحمد وأبو يعلى والدارمي والترمذي والنسائي ، =

أما وصف العلة ، فقد ذكرنا أنه قد يكون أمرا حقيقيا أو شرعا ، أو
حكمة ، أو عدا — عند بعضهم — ، أو إضافة ، أو مركبا •

وفي ترجيح بعضها على بعض طريقان :

— منهم من اعتبر بالعلة العقلية ، ورجح بزيادة القرب منها •

— ومنهم من نظر إلى الاتفاق وقبوله عند الأكثرين ، فرجح به •

وأما ما يرجع إلى دليل وجود العلة ، فقد يكون حسا وعقلا وشرعا ،
ولا يخفى مراتبها ، وقد ذكرنا مراتب أنواع أدلة الشرع •

وأما ما يرجع إلى دليل العلية ، فقد ذكرنا طرقها : وأقواها الاجماع ،
ثم النص الصريح ، ثم الظاهر ، " واللام " أقوى من " الباء " ، و " الباء "
أقوى من حرف " ان " •

ثم الايماء ، وقد سبق مراتبها ، وكل مرتبة أيضا درجات ، ومعرفسة
الترجيح بينها يتوقف على مقابلة كل قسم بقسيمه وجميع أقسام قسيمه ، فتركناها
لطولها ، حوالة على الذوق •

ثم أنواع الاستنباطات : وأقواها السبر الحاصر ، ثم المناسب للملائم ، (*) (١٥١—ب)

— على اختلاف مراتب الملائمة — ، ثم المناسب الغريب ، — على اختلاف
مراتب المناسبة — ، ثم الدوران الذي يرجع إلى استقراء موارد الشرع ، ثم
الدوران الجزئي ، ثم الشبه ، والطرْد (هو) الأخير ، — ان قيل به — ،
وقيل : بتقديمه على الشبه •

(=) وقال الترمذى : حسن صحيح ، وقال الحاكم : صحيح الاسناد •

راجع كشف الخفاء (١/٤٠٦) •

وأما ما يرجع الى حكم الأصل فقد يرجع الى كثرة الصور ، وقد بينا صحة
الترجيح بالكثرة • وقد يرجع الى قوة دليل ثبوته ، وقد فصلناه •
وأما ما يرجع الى الوفاء بموجب العلة ، فقد تكون قوة في نفس الحكم ،
بأن تكون طلاقاً أو عاقاً أو نسباً ، وقد يرجع الى فوائد وثمرات •
وأما ما يرجع الى أمر من خارج ، فكموافقة دليل أو مذهب ذي مذهب
من الصحابة أو غيرهم ، والله أعلم ^(١) •

(١) راجع مبحث الترجيح بين الاقيسة بتوسع في : المستصفى (٢/٣٨٩-
٤٠٦) ، والمعتمد (٢/٨٤٤ - ٨٥٣) ، والاحكام للآمدى (٣/٢٨١-
٢٩٢) ، المحصول (٢-٢/٥٩٣ - ٦٢٩) •

کتاب الاجتهاد

ٖٖ كتاب الاجتهاد ٖٖ

- تعريف الاجتهاد •

- المجتهد •

- المجتهد فيه •

- المقلد •

...

...

...

:: تعريف الاجتهاد ::

أما الاجتهاد ، فهو فى اللغة : عبارة عن بذل المجهود ، أى :
الوسع فى أمر كان ^(١) .

وقد تخصص بعرف العلماء بـ : " بذل الجهد فى تعريف الاحكام
الفروعية ، التى هى مجارى الظنون " ، فهذا لا يسمى الناظر فى فن
الأصول مجتهدا ، ولا الناظر فى غيرها اجتهدا ، ولم يتقيد — أيضا —
ببذل الوسع فيه ، بل أصل النظر فيه يسمى اجتهدا ، وان لم يتضمن
جهد ^(٢) .

...

...

...

...

(١) راجع لسان العرب (١٣٣/٣) .

(٢) يمكن مراجعة تعريف الاجتهاد فى : المستصفى (٣٥٠/٢) ، والاحكام
للأمدى (٢٠٤/٣) ، وابن الحاجب (٢٨٩/٢) ، وجمع الجوامع "مع
المطار" (٤٢٠/٢) .

:: المجتهد ::

أما المجتهد ففيه سألان :

الأولى :

قال الشافعى - رضى الله عنه - : " يجوز للنبى - صلى الله عليه وسلم - أن يستند فيما يشرعه للأمة الى الاجتهاد " (١) وهو قول أبى يوسف (٢).

(١) نقل هذا رأى عن الشافعى أبو الحسين فى المعتمد فقال : يجوز الشافعى فى رسالته أن يكون فى الاحكام الشرعية ما قاله عليه السلام اجتهادا . أ . ه . المعتمد (٢/٧٦٢) .

وبالرجوع الى الرسالة : رأيت أن الشافعى قد حكى عدة آراء فى المسألة ، ولم يبين اختياره ، ولعل قول أبى الحسين : " يجوز " أى : لما حكى القول بالجواز لم يحترض عليه .
ونص عبارة امام أهل الأصول فى الرسالة :

ما سن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما ليس فيه نص كتاب اختلف فيه الناس .

فمنهم من قال : جعل الله له - بما افترض من طاعته ، وسبق فى علمه من توقيفه لرضاه - : أن يسن فيما ليس فيه نص كتاب ومنهم من قال : لم يسن سنة - قط - الا ولها أصل فى الكتاب ، كبيان للصلاة مع فرضها فى الكتاب .

ومنهم من قال : بل جاءت به رسالة الله . فأثبت سنته بفرض الله .

ومنهم من قال : ألقى فى روعه كل ما سن ، وسنته الحكمة ، ألقى فى روعه عن الله ، فكان ما ألقى فى روعه سنته . الرسالة ص (٩٢-٩٣) .

(٢) ورد هذا النقل عن أبى يوسف فى كشف الأسرار ، وفيه : أن أكثر =

وقال ابو على وأبو هاشم : لا يجوز ذلك ^(١) .

وقال بعضهم : انما يجوز ذلك فى الفروع ، لا فى أحكام الدين .

• وتوقف فيه قوم .

وقد اعتمد المجوزون على أمور :

أحدها — قوله تعالى : " فاعلموا يا أولى الأبصار " ^(٢) من حيث انه

عام ، فيندرج تحته النبى — صلى الله عليه وسلم — .

الثانى — هو أن العمل بالاجتهاد أشق ، فيكون أفضل لقول —

عليه السلام : " أفضل العبادات أحزمها " ^(٣) أى : أشقها ، فلو كان معنوا (١٥٢—أ)

من الاجتهاد ، لكان أمته أفضل منه فى هذه المرتبة .

الثالث — قوله عليه السلام : " العلماء ورثة الانبياء " ^(٤) ومن المحال

أن يورث ما لم يملك .

(=) الحنفية بأنه — عليه السلام — كان متعبدا بالانتظار فى الحادثة التى

ليس فيها نص ، فان لم ينزل كان اذنا له بالاجتهاد .

راجع كشف الأسرار (٢٠٥/٣ — ٢٠٦) ، واصول السرخسى

• (٩١/٢)

(١) راجع المعتمد (٧٦٢/٢) .

(٢) سورة الحشر ، آية (٢) .

(٣) قال العزى : هو من غرائب الأحاديث ، ولم يرد فى شئ من الكتب

الستة . وقال القارى فى الموضوعات الكبرى : معناه صحيح على ما

روى فى الصحيحين عن عائشة : الأجر على قدر التعب .

راجع المقاصد الحسنة ص (٦٩—٧٠) ، وكشف الخفاء (١٥٥/١)

(٤) رواه أحمد والأربعة وآخرون . وصححه الحاكم وابن حبان وضعفه

بعضهم لاضطراب سنده ، ولكن له شواهد ، ولذا قال الحافظ :

له طرق يعلم بها أن للحديث أصلا .

ولا حجة فى شئ من ذلك :

أما الآية ، فعموم ضعيف الدلالة على جواز أصل الاجتهاد ، الذى هو القياس .

أما الثانى ، فهو (أن) المعنى يضاهى قول القائل : " يجب سلب كمال العقل من الانبياء ونفاذ البصيرة ، ليكون درك الحق عليهم أشق ، فلا يكون بله الأمة أفضل منهم فى هذه الرتبة " (١) .

وأما الثالث ، فيقتضى أن يكون العلماء ورثوا منه شيئا ليستحقوا به اسم الوراثة ، لا أن لا يملكو شيئا الا ارثا منه ، كيف واسم الوراثة — هنا — مجاز ! ، فيكفى فى الوفاء به اثبات مشابهة الوراثة فى معنى .

وأما المعتمد فيه : أن فهم تحريم النبيذ ، اذا كان مقصودا من تحريم الخمر نصا ورد التكليف به عن الله والعمل به ، فالنبي — صلى الله عليه وسلم — احق بمعرفة هذه الملازمة والقصد ، فاذا سئل عن تحريم

(=) وفى صحيح البخارى ، بعد ذكر قوله تعالى " فأعلم أنه لا اله الا الله " قال محمد بن اسماعيل : بدأ بالعلم ، وان العلماء هم ورثة الانبياء . راجع كشف الخفاء (٦٤/٢) ، وصحيح البخارى " مع السدى " (٢٣/١) .

(١) وتكملة الرد : ولما كان هذا المعنى غير صحيح ، فالدليل غير مستقيم وقد رد القرافى برد آخر فقال : ان الله لم يطلب المشقة من العباد ، اما طلب المصلحة منهم ، فان لم تحصل الا بمشقة ، عظم الأجر لصعوبة الطريق فى تحصيل المصلحة .

فلو كان للحج طريقان ، احدهما اشق من الآخر ، فاراد انسان أن يتخذ الطريق الشاق سلوكا ، لتكثير ثوابه ، كان غالطا ، بل هذا منس عنده ، لاثواب فيه ، وربما كان فيه عقاب . نفائس القرافى (٣/١٥٥ — أ) .

النبذ ، فان شاء قال : هو حرام ، استنادا الى ما فهم من النص الوارد
فى الخمر ، وان شاء قال : أرايت الخمر كيف حرمت ! " فبدأن ليه أن
يقيس .

وعند هذا نقول : لا فرق بين الأصول والفروع ، فان الأصول وان افتقرت
الى اليقين ، فالقياس قد يفيد اليقين .

احتج المانعون بأمور :

أحدها — قوله تعالى : " وما يهبط عن الهوى ، ان هو الا وحى
يوحى " (١) .

الثانى — " أنه صلى الله عليه وسلم نزل منزلا ، فقال له أصحابه :
ان كان بوحي من الله ، فسمعنا وطاعة ، والا فهو منزل مكيدة " (٢)
فانه دل على جواز مراجعته فى محل اجتهاده ، ومراجعته فى الأحكام كفره .

(١) سورة الدج ، آية (٤) .

(٢) كذا فى الأصل ، والذي فى المحصول " والا فهو ليس منزل مكيدة "
وهو الصحيح ، راجع (٢-١٤/٣) ، والاحكام للآمدى (٢٠٩/٣) ،
وقال ابن اسحاق : فحدثت عن رجال من بنى سلمة أنهم ذكروا : أن
الحباب بن المنذر بن الجموح ، قال : يا رسول الله ، أرايت هذا
المنزل — أمزلا أنزلك الله ، ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه ،
أم هو الرأى والحرب والمكيدة فقال الرسول — : بل هو الرأى والحرب
والمكيدة . فقال : يا رسول الله فان هذا ليس بمنزل . الخ .
راجع سيرة ابن هشام (٢/٣٠٢ — ٣٠٣) ، والاصابة (١/٣٠٢)
والمستدرک (٣/٤٢٦) .

والحباب بن المنذر : بن الجموح . الخزرجى الأنصارى ،
ويقال : أنه هو الذى طالب أن يكون خليفة بعد رسول الله يوم
توفى فى خلافة عمر . راجع الاصابة (١/٣٠٢) ، وأسد الغابة
(١/٤٣٦) .

قال الله — تعالى —: " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ^(١) "
 الآية ، فيدل على أنها ليست اجتهادية •

الثالث — هو أن القادر على درك اليقين لا يجوز له الاجتهاد ،
 كالمسلم في درك القلة ، والنبي — صلى الله عليه وسلم — قادر على تعسف
 الحكم يقينا من الوحي •

الرابع — أنه لو جاز له الاجتهاد ، لما انتظر الوحي ، اذ مواقع
 النصوص عنده معلومة ، ومقدمات لزوم حكمها في السكوت لديه عديدة ، فيلزم
 أن يكون عالما بها ، وقد انتظر الوحي كما في مسألة " الظهار " ^(*) و " اللعان " (١٥٢-ب)
 وغيرها •

الخامس — لو جاز له الاجتهاد لجاز لجبريل ، وعدد ذلك ، لا يعلم
 ما نزل به ، وحى من الله أو اجتهاد منه ؟ •

والجواب :

عن الأول : هو أن الله — تعالى — اذا أوحى إليه : " إن حرمت
 الخمر ، وماترى أنه في معناها " ، كان نطقه في الخمر وفي ما عداها
 نطقا عن الوحي ، لا عن الهوى •

وعن الثاني : أن الحديث انما دل على جواز مراجعته في محلل
 اجتهاده من مصالح الحرب وأمور الدنيا •

وعن الثالث : من وجهين :

أحدهما — منع أن القادر على درك اليقين ممنوع من الاجتهاد ، فان

(١) سورة النساء ، آية (٦٥) •

القادر على ماء البحر يتمكن من الاجتهاد في الأواني ، ^(١) وإنما أوجبت طلب النص قبل الاجتهاد ، حذرا من مخالفة النص به ، والنبي — صلى الله عليه وسلم — آمن منه ، فإنه هو مهبط وحى النصوص ، وما لم ينزل فليس بحكم .

الثاني — تسليم ذلك ، ولكن في حق من يحتمل الخطأ في اجتهاده ، لا في حق النبي — صلى الله عليه وسلم — .

وعن الرابع : أنه إنما انتظر الوحى ، أما لعدم انقداح القياس أو عدم الأصل الذى يقتزع منه حكمه .

وعن الخامس : أن جبريل ليس بمشرع ، وإنما هو مبلغ ، فاما أن يؤمر بتبليغ النص ، أو بتبليغ الحكم ، ولا مجال للاجتهاد في شيء منها ، ثم لو سلم ، فأى محذور في عدم التمييز اذا كان الكل شرعا واجب الاتباع ، وهل الأصح (أنه) كعدم العلم بأنه تحمله بغير واسطة أو بواسطة ميكائيل أو مطالعة اللوح المحفوظ ؟ .

(١) يستطيع من أراد الوضوء الاجتهاد في الأواني الموجودة لديه ، المشتبه نجاسة بعضها ، ليتوضأ منها .

ونقل القرافي عن التتقيح نصه هكذا " فان القادر على ماء البحر ، يتمكن من الوضوء من الأواني " .
ثم اعترض عليه فقال : " ان ماء البحر لا يخلو من وجود خسرا السمك ، فلا يستقيم كلامه " .

راجع النفائس (١٥٢/٣ — ب) .

لا يجوز الخطأ على النبي - صلى الله عليه وسلم - في اجتنباده ،
(١) خلافاً لقوم ، ولكن قالوا : لا يقر عليه .

دليلنا : هو أنه لو جاز ذلك لجاز أيها الخطأ في تفهيم الأحكام
بالفاظ ظاهرة .

واعتمد المصنف فيه : على أنه لو جاز لكنا مأمورين باتباع ذلك الخطأ
لوجوب اتباعه ، وذلك يناقض كونه خطأ .

- وهذا الذي ذكره منقوض بوجوب اتباع فتوى المفتي على العامي ،
والراوى على المفتي ، والشاهد على القاضي .

احتج المجوزون :

- بقوله تعالى : " غفر الله عنك لم أذنت لهم " (*) (٢)
(١٥٣-أ)

- ومقصدة أسارى بدر مع قوله عليه السلام : " لو نزل من السماء
غذاب لما نجى منه إلا ابن الخطاب " (٣) .

(١) هم الحنفية ، فراجع تفصيل مذاهبهم في أصول السرخسى (٩١/٢) ،
كشف الأسرار (٢٠٩/٣-١١٠) ، تيسير التحرير (١٩٠/٤) ورجح
رأى الحنفية .

(٢) سورة التوبة ، آية (٤٣) .

(٣) أورد الطبرى في تفسيره بلفظ : " لو غزينا يا عمر ما نجى غيرك " قال
الله - تعالى - : " لا تعودوا تستحلون قهلاً أن أحل لكم " . راجع
(٣٤/١٠) " الطبعة الأولى ببولاق " وأورده - أيضاً - من قول
الرسول - صلى الله عليه وسلم - : " لو نزل غذاب من السماء لم ينج منه
إلا سعد بن معاذ " .

- وبقوله : " انكم تختصمون الىّ " ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض ، فمن اقتطعت له شيئا من مال أخيه فلا يأخذه ، فانما اقطعت له قطعة من نار^(١) .

والجواب : أن كل ذلك يرجع الى الخطأ في مصالح الحروب وتدبير امور الدنيا ، والحكم والفتوى بمقتضى السؤال ، وما ينهى اليه من الوقائع وكل ذلك جائز .

على أن لا خطأ في الحكم والفتوى ، لانه يبينه على أن تكون الوقائع على ماظهر له ، وانما الممتنع اماكن الخطأ فيها يبلغه من الشرع ، أو يشرعه من الحكم .

المسألة الثانية :

شرط المجتهد:التمكن من تعرف الحكم من مقتضيات الأدلة الشرعية .
وتتوقف هذه المكنة على العلم بأصل الأدلة الشرعية ، وحصر مجامعها ، وكيفية دلالتها ، وطرق اثباتها والتوصل الى معرفة أعمانها . وقد فصلنا جميع ذلك .

ويتضمن حصول المكنة :

- ضرورة العلم باحكام القضايا واشكال البراهين ، وما هي الحدود^(٢) والبرهان .

-
- (١) تقدم الكلام عنه في حديث " نحن نحكم بالظاهر " .
(٢) بين الأسنوى سبب اشتراط ذلك بقوله : لكي يأمن المجتهد من الخطأ في نظره ، وذلك لأن ترتيب الأدلة لا بد له من معرفة دقيقة بما يجعلها صحيحة ، وما يبطلها ، راجع نهاية السؤل (٢٠١/٣) ، ونفائس القرافى (١٦١/٣ - أ) .

وكذلك العلم بالعربية لغة وإعرابا ، فإن شريعتنا نزلت بلغة العرب ،
ويكفى منه القدر الذي يتمكن (به) من فهم مقاصد الكلام ، دون التغفل
في مشكلات أسرارها .

— ويتبعه العلم بالناسخ والمنسوخ ، لأنه قد ينسخ الحكم مع بقاء
الدليل .

وكذلك العلم بالجرح والتعديل ، وأحوال الرجال ، فإنه طريق ثبوت
السنة .

والعلم بأقوال أهل الإجماع ، كيلا يصادمها بالخرق .

ثم قال الغزالي — قدس الله روحه — : إن له في الكتاب تخفيفين ،
وكذلك في السنة :

أحدهما — عدم لزوم الإحاطة بجميع نصوص الكتاب والسنة ، بل يكفي
الإحاطة بما يتعلق منها بالأحكام ، وهي خمس مائة آية من الكتاب مواعيد
مضبوطة من السنة بالكتب ، وإن لم تكن محصورة ، ولا حاجة إلى معرفة ما
يتعلق منها بالمواعظ والأخبار عن أمور الآخرة أو القرون السالفة .

التخفيف الثاني — أنه لا يلزم حفظها ، بل يكفي^(*) أن يكون عالما (١٥٣ — ب)
بمواقعها من الكتاب ، وأن يكون عنده أصل مشتعل على أحاديث الأحكام^(١) .

وأنا أقول : على فيه اشكال ، لأن العلم بحصر دلائل الأحكام يتوقف
على استقراء جميع جمل الكتاب والسنة وفهم مقاصدها ، فكيف يجوز له
الاقتصار على بعضها .

(١) راجع كلام الغزالي في المستصفى (٢ / ٣٥٠ — ٣٥١) .

وكيف يأمن أن يكون وراء ما حوى وخصر أدلة يمكن استفادة حكم الواقعة منها ! ، الا أن يجوز له التقليد فيه ، وهو — أيضا — مشكل ، لأن وجوه دلالة الدلائل قد تختلف باختلاف نظر المجتهدين ، فيختص البعض بسدرك ضروب منها ، ولهذا عد من خاصية الشافعى — رضى الله عنه — التفتن لدلالة قوله عليه السلام : " اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده فى الماء حتى يفسلها ثلاثا ، فإنه لا يدري أين باتت يده " ^(١) — على نجاسة الماء القليل بوقوع النجاسة فيه من غير تغيير ، ودلالة قوله عليه السلام : " تقعد احداكن شطر دهرها لا تصوم ولا تصلى " ^(٢) — على تقدير أكثر مدة الحيض بخمسة عشر يوما ، ودلالة قوله تعالى : " وما ينهى عن" ^(٣)

(١) متفق عليه ، راجع البخارى " مع السدى " (٤٢/١) ، ومسلم " مع النووى " (١٧٨/٣) ، وراجع كلام الشافعى عن هذا الحديث فى الأم (٢٤/١) .

(٢) قال ابن الجوزى فى التحقيق : أصحابنا — يعنى ! الحنابلة — قد ذكروا أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : تمكث احداكن شطر عمرها لا تصلى " . ثم قال : وهذا لفظ لا أعرفه . راجع (٢٠١/١) ، نصب الراية — حيث ذكر كلام ابن الجوزى (٩٣١/١) . وقال الحافظ ابن حجر : " لأصل له بهذا اللفظ " ثم ساق كلام أهل العلم بما يفيد أنه لأصل له . راجع التلخيص الحبير (١٦٢/١) .

وعندما قال الشافعى : ان أكثر مدة الحيض خمسة عشر يوما ، لم يستدل بهذا الحديث ، بل قال : ان ذلك أكثر ما حاضت لـ امرأة ، كما علمناه .

راجع : الأم (٦٧/١) ، مختصر المعزى ص (١١) .

للمرحمن أن يتخذ ولد ، ان كل من فى السموات والأرض الا أتى الرحمن
عبداً^(١) — على أن من ملك ولده عتق عليه^(٢) ، وما أظن أن أهل الحصر عدوا
هذه الآية من أدلة الاحكام ، هذا مع اختلافهم فى المراسيل وما أنكره
راوى الأصل ، وأخاله^(٣) .

وأما علم الكلام ، فليس من شروط أهلية الاجتهاد ، ولا حفظ الفروع ،
فانها من نتائج الاجتهاد ، فلا تكون شرطاً فى صحة أهليته .

فـرـع :
مـm

أهلية الاجتهاد تتجزأ ، فيجوز أن يكون مجتهداً فى فن دون فن ،
وفى مسألة دون مسألة .

فأهلية الاجتهاد فى أحكام البيع لا تتوقف على معرفة أدلة صحة
الظهار واللعان وكيفيتهما ، وأدلة مناسك الحج وكيفية الموارث .

(١) سورة مريم ، آية (٩٢) .

(٢) وجه الاستدلال بهذه الآية على أن من ملك ولده عتق عليه : هو أن
الله — تعالى — جعل الولد والعبد فى طرفى تقابل ، ففى أحدهما ،
واثبت الآخر ، فاذا : لا يمكن أن يكون ولداً ويكون — أيضاً — عبداً .
راجع القرطبى (١٥٩/١١) .

(٣) ذكر أمير باد شاه بعض الآراء التى تتفق مع سائر تفكير التبريزى ،
فأشار الى أن بعض العلماء اشترط معرفة جميع القرآن لأن المجتهدين
يتفاوتون فى استنباط الاحكام من الآيات باختلاف القرائح والأذهان ،
وما يفتحه الله على عباده .

أما بالنسبة للسنة : فقد ذكر بعض الآراء التى تشترط عدداً معيناً
من الأحاديث ، ثم ذكر أنه لا يمكن الا حاطة بكل ذلك ، وقد اجتهد
عمر وغيره من الصحابة فى مسائل كثيرة ، ولم يستحضروا فيها النصوص ،
ثم رويت لهم ، فرجعوا اليها . راجع تيسير التحرير (١٨١/٤) .

ٖٖ المجتهد فيه ٖٖ
—

وأما المجتهد فيه : فهو كل حكم شرعي ليس فيه دليل قاطع .

خرج عنه : العقلیات ، ومواقع الاجماع ، وما علم بالضرورة كونه
(*)
من الشرع .
(١٥٤—أ)

وتقييده بالشرع ليس لعدم جواز الاجتهاد في العقلیات ، بل

لعدم دخولها في قبيل المجتهادات بالاصطلاح .

ٖٖ

ٖٖ

ٖٖ

ٖٖ

.....

:: حكم الاجتهاد ::

وأما حكم الاجتهاد ، ففيه مسائل :

الأولى :

ذهب الجاحظ وعبد الله بن الحسن العنبري : الى أن كل مجتهد
في الأصول مصيب .^(١)

ولا يجوز أن يكون مرادهما : كون الاعتقادين على النقيض حقا ومطابقا
للحقيقة ، لأنه معلوم البطلان بالديهة .

وانما مرادهما به : " سقوط الاثم عن كل واحد منهما ، كما في الفرع "
وهذا لا ينكرامكانه ، لكنه على خلاف اجماع علماء الشريعة قاطبة ، ومع

(١) راجع النقل عنهما في المستصفى (٢/٣٥٩ — ٣٦٠) ، وفصل مذهبهما
ورد عليهما ، واقتصر رده على : أن الأدلة السمعية الضرورية هي
المانعة من قبول هذا الرأي .
والجاحظ (١٦٣ — ٢٥٥) :

عمرو بن بحر بن محبوب الكناسي بالولاء ، الليثي ، أبو عثمان ،
كبيرائمة الأدب ، ورئيس فرقة " الجاحظية " من المعتزلة ، مولده
ووفاته بالبصرة .

له كتاب " الحيوان " ، " البيان والتبيين " ، " البخلاء " ،
وغیرها .

راجع : وفيات الأعيان (٣/١٤٠) " ٤٧٩ " ، تاريخ بغداد
(٢١٢/١٢) ، الاعلام (٥/٧٤) ، الملل والنحل (١/٢٥) . =

ثبوت الاجماع على خلافه ، لاجابة الى الدليل ، وعليه أدلة :

الأول — العلم الضروري بأن النبى — صلى الله عليه وسلم — أمر اليهود والنصارى بالايمان ، وذمهم على الاصرار على دينهم ، وقتلهم عليه ، وكان يكشف عن مؤثرهم ، فيقتل من ابنت منهم ، بدلالة البلوغ^(١) .
ومن المعلوم ، أن المعاهد الذى يعرف الحق ويكابره ، ما يقل ، ولو امتنع قتل غير المعاهد لوجب البحث ، صيانة لدم المعصوم ، ولو واحدا منهم ، كما لو عرف أن فيهم مسلما .

الثانى — الآيات الدالة على وعيد الكفار مطلقا ، كقوله (تعالى) :
" ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم ، وعلى أبصارهم غشاوة ، ولهم عذاب عظيم " ^(٢) وقوله تعالى : " ان الذين كفروا لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا ، وأولئك هم وقود النار " ^(٣) وقوله تعالى : " فويل للذين كفروا من النار " ^(٤) ، " ان الله جامع المنافقين والكافرين فى جهنم جميعا " ^(٥) ،

(=) والعبرى (١٠٥ — ١٦٨) :

عبد الله بن الحسن بن الحصين العبرى ، من تميم ، قاضى من الفقهاء العلماء بالحديث ، وهو من أهل البصرة ، قال ابن حبان : هو من ساداتها فقها وعظما ، ولى القضاء بالبصرة سنة ١٥٧ هـ ، وتوفى بها راجع : تهذيب التهذيب (٧/٧) ، تقريب التهذيب ص (٢٢٤)

الاعلام (١٩٢/٤) .

(١) حدث هذا فى يوم بنى قريظة . روى أبو داود — وسكت عنه — وابن ماجه ، عن عطية القرظى قال : كنت من سبى بنى قريظة ، فكانوا ينظرون فمن ابنت الشعر قتل ، ومن لم يبت لم يقتل ، فكنت فيمن لم يبت .

راجع : سنن أبى داود (١٤١/٤) ، وسكت عنه ، وابن ماجه (٨٤٩/٢) ، والدارى (٣٢٣/٢) ، وأحمد (٣١٠/٤) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٧) . (٣) سورة آل عمران ، آية (١١٦) .

(٤) سورة ص ، آية (٢٧) . (٥) سورة النساء ، آية (١٤٠) .

" أن الذين كفروا وظلموا لم يكن الله ليغفر لهم ^(١) " ، " وشرا الذين كفروا بعذاب أليم ^(٢) " ، " وقودها الناس والحجارة ، أعدت للكافرين ^(٣) " ، وقد كثرا مثل ذلك في القرآن ، فأوجب علما ضروريا ، يبدو عن احتمال التأويل والتخصيص .

الثالث — أن الله — تعالى — نصب على هذه المطالب أدلة قاطعة ، ويمكن العقلاء بالعقل الهادى المعتد من معرفتها ، فوجب أن لا يخرجوا عن عهدها الا بالعلم بها .

— وقد ضعف ^(*) لأنه أنى يفتى قطع الدلالة مع جواز عدم الظفر بوجهه (١٥٤-ب) الدلالة ! ، وأنى يفتى العقل المعتد مع جواز الختم والطبع والصرف ! ، فكيف لا يقيم غرضه كثرة الشبهات التى لا تكاد تميز بينها وبين الأدلة الأبعد إفضاء النظر والعقل ! ولعل غرضه فى عدم الظفر بها أوضح من مـنـذر المجتهد فى عدم الظفر بأمارات الفروع .

ثم اذا فرضنا أنه قد استعمل فكره واستفرد جهده ، وفاته الحق ، لكلال نظره وبلاغة خاطره ، وجب أن يكون معذورا ، لان المانع من غيره . على أن ما ذكره متقوى بما لو توهم اجنبية حليلته ، بخيال أو انتباه من نوم ، فان لا يأتى بوطئها ، وان كان عليه أدلة قاطعة ^(٤) .

فاذا الاعتماد فيه على السمع .

(١) سورة النساء ، آية (١٦٨) . (٢) سورة التوبة ، آية (٣) .

(٣) سورة البقرة ، آية (٢٤) .

(٤) نقل القرافي كلام التبريزي ، ولكنه لم يوافق على ما جاء به ، وقال :
اما غرضه بخطئه ، فلا يحصل ، لأن عقائد الدين شدد فيها =

ذهب جمهور المتكلمين الى أن كل مجتهد في الفروع مصيب .

لكن قال بعضهم : لا حكم لله تعالى في الواقعة أصلاً قبل نظـير
الناظرين ، وهو قول الاشعري^(١) والقاضي وأبي علي وأبي هاشم وجماعة ، وهو
اختيار الغزالي .

الا أن منهم من قال بالأسبه : وهو الذي لو حكم الله فيها بشئ
لكان هو الحكم .

ومنهم من أنكز ذلك — أيضاً —^(٢) .

(=) ما لم يشدد في غيرها ، وأما كون الزنا قطعياً ، وتحريمه من ضروريات
الدين ، مسلم ، غير أن إباحته جائزة على الله . أما أصول الصلوات
فالذي يعتقده المخطئ غير جائز على الله — تعالى — فهذا هو
الفرق . راجع نفائس القرافي (٣ / ١٦٤ — أ) .

(١) في مسلم الثبوت : إن أهل العراق نسبوا ذلك الى الاشعري ، وقال
أهل خراسان : لم يثبت عن الاشعري .
راجع مسلم الثبوت (٢ / ٣٨٠) .

(٢) راجع هذه النقول في المستصفى (٢ / ٣٦٣) ، والمغتمد (٢ / ٩٤٩) ،
وقال أبو الحسين : وحكى عن أبي حنيفة ، وحكاه عن الشافعي بعض
أصحابه ، وهو ظاهر قوله في بعض المواضع . أ . ه .

وقد حكى عن محمد بن الحسن القول بالأسبه ، وحكاه سفيان
ابن سحبان عن أبي حنيفة ، وحكى عن أبي علي .

ومن الملاحظ : أن ثمرة هذا القول ، هو أن ما عدا المحق من
المجتهدين مصيب في اجتهاده ، مخطئ في الحكم ، ولذلك فقد
ظهر الفرق بين الفرقتين من المصوبة ، فالأولى — كالغزالي — =

وقال بعض المصوبة : فيها حكم لله - تعالى - معين .

لكن منهم من قال : لا أماره عليه ولا دليل ، بل هو كدفين يغتر به من
(١)
يفتر .

ومنهم من قال : عليه أماره ظنية ، لكن ماكلفنا بها لخفائها ، وهو
قول كافة الفقهاء والمنسوب الى الشافعي وأبي حنيفة .
(٢) (٣)

وقد نقل عن الشافعي أنه قال : في كل واقعة ظاهر واحاطه ، وأما
ماكلفنا بالاحاطة .

ومنهم من قال : بل كلفنا بها أولا ، لكن عند الخطأ تغير التكليف
وصار متعلقا باتباع الظن وسقط الائم تحقيقا .

وذهب جماعة من المتكلمين والفقهاء الى أن العيب واحد ، وأن الله
- تعالى - في كل واقعة حكما ، هو المطلوب بالاجتهاد ، وأن عليه
دليلا .

(=) يقولون : تلك الاجتهادات كلها صواب ، وحاصلها أن الحق يتعدد
والثانية تقول : ان احدها صواب - وهو الأشبه - والباقي خطأ ،
وحاصله : أن الحق لا يتعدد .

(١) كذا في الأصل ، وأصل هذا المثال في المستصفى ونصه " مثل دفين
يحتر عليه الطالب بالاتفاق " ولعل هذا هو المناسب .

راجع المستصفى (٢/ ٣٦٣) .

(٢) راجع المستصفى (٢/ ٣٧٥) .

(٣) الذي في كتب الحنفية : أن المجتهد يكون مصيبا ويكون مخطئا ، وانكر
صاحب كشف الأسرار أن يكون الامام أبو حنيفة قد قال : كل مجتهد
مصيب . راجع كشف الأسرار (٤/ ٢٥) ، وحاشية الأزمهرى على المرأة
(٢/ ٤٦٥) .

ومع هذا الاختلاف ، كلهم متفقون على سقوط الأثم عند الخطأ ، الا (١٥٥-أ) (*)
 بشر المريسي ، وعلى أن لا ينقض قضاء القاضي ، الا الأصم . هذا تفصيل
 المذاهب .

والمختار : أن لله — تعالى — في الواقعة حكما معينا ، وأن عليه
 دليلا ظاهرا ، مع أن المخطئ معذور ، والقضاء غير منقوض ، فعدل على
 هذه المقدمات :

أما الأولى ، فبيانها بالالزام والتحقيق .

(١) نقل الغزالي مذهب بشر المريسي ، وفي الأحكام ذكر الآمدي معه ابن
 عليه ، وأبا بكر الأصم ، ونفاة القياس ، كالظاهرية والامامية .
 راجع : المستصفى (٣٦١/٢) ، والأحكام للآمدي (٢١٨/٣) ،
 وكتاب الاجتهاد — وهو رسالة دكتوراة — للأفغانستاني ، ففيها حقق
 المسألة وبين أن بشرا هو الذي يقول بذلك دون غيره ص (٢٢١-٢٢٢)
 وبشر المريسي (٩ - ٢١٨) :

بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن المريسي ، العسدي
 بالولاء ، فقيه معتزلي ، عارف بالفلسفة ، يرمى بالزندقة ، وهو رأس
 الطائفة المريسية القائمة بالارضاء ، أخذ الفقه عن أبي يوسف .
 والمريسي : نسبة الى مري " بفتح الميم وكسر الراء " قرية
 بمصر .

راجع : وفيات الاعيان (٢٥١/١) " ١١٢ " ، النجم الزاهرة
 (٢٢٨/٢) ، ميزان الاعتدال (٣٢٢/١) ، الاطلام (٣٢٢/١) .

والأصم : أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم ، من الطبقة
 السادسة من المعتزلة ، كان من أفصح الناس وأفقههم ، وعنه أخذ
 ابن علية العلم .

راجع طبقات المعتزلة ص (٢٦٢) .

أما الالتزام ، فهو أن المصونة إذا اجمعوا على تصويب كل مجتهد ،
اعترفوا باصابتنا في أن الحق متعين ، فيصير مجمعا عليه ، وخلاف المجمع
عليه باطل بالاجماع .

ثم فصل القول فنقول : إذا نحن عينا حكما ، واهتقدنا بعوجب
اجتهادنا أنه هو حكم الواقعة الذي وجب طلبه على كل مجتهد — فهم
بين أمرين : إما أن يحكموا بتصويبنا ، أو لم يحكموا ، وعلى كلا التقديرين
يبطل قولهم بتصويب كل مجتهد .

فان قيل : الالتزام مندفع لأوجه :

الأول : هو أنما يصوب كل مجتهد في الفرع التي هي اجتهادية
عملية ، " وهل لله — تعالى — في الواقعة حكم معين ؟ " مسألة علمية
أصولية ، والمصيب فيها واحد ، وهذا هو الافتراض على التفصيل ، فانه إذا
اعتقد في الحكم المعين أنه حكم الله ، فانه نصوبه في أصله ووجوب
العمل بموجبه في الجملة ، لا في نفس الاعتقاد بخصوصه ، فانه من باب
العلم لا من باب العمل .

الثاني : هو أنما وان صوبناه في عين من الاعتقاد ، لكن بالإضافة اليه
ولا يلزم من التصويب في الأم التصويب في الأخص .

ويحققه : أنه انما يصوب فيما أتى به من الاجتهاد وحكمه ، وحكم
الاجتهاد المعين كون ما أدى اليه حقا ، أما أنه حق في نفسه ، وغيره
لا يجوز أن يكون حقا معه ، فهو موجب نظر آخر .

الثالث : هو أن تصويبه في ذلك الاجتهاد — على التفصيل — خلاف
الاجماع ، إذ معناه تعيين الحق فيه ، وهو على خلاف الاجماع ، فإنا

.....

من يقول : " ان الحق متعين " يجوز أن يكون غيره (*) (١٥٥-ب)

فالجواب :

عن الأول : هو أنكم اذا سلمتم تعين الحق في مسألة التصويب ، فلا يخلو : اما أن تعتقدوا أن عليه دليلا ، أولا .

ومحال أن لا يكون عليه دليل مع تعينه والتكليف باصابته عينا .

واذا كان عليه دليل : فاما أن يكون مقطوعا به ، أو مظلونا .

ومحال أن يكون مقطوعا به مع نفي التأثيم والتهديع بمخالفته ، كما في

الأصول .

واذا كان مظلونا فقد سلمتم المسألة ، لأن النزاع في جواز التكليف

بالحق المعين حيث لا قاطع يدل عليه ، وقد سلمتموه .

قولهم — على التفصيل — : انا انما نصوبه في العمل بموجب

الاعتقاد .

قلنا : العمل بموجب الاعتقاد نتيجة الاجماع ، وهو مقطوع به ، وليس

بموجب اجتهاده ، وانما موجب اجتهاده كون ذلك المعتقد حقا وحكما

لله — تعالى — ، فيجب أن يصوبوه فيه ، وهه يندفع الوجه الثاني ،

فان موجب اجتهاده كونه حقا في نفسه ، لأنه تتبع الأمارات الدالة

عليه ، ولا تقييد في مقدمات تلك الأمارات .

قولهم : اعتقاد كونه حقا — على التعيين — خلاف الاجماع .

قلنا : خلاف الاجماع اعتقاد كونه حقا — على التعيين — قطعا ،

أما على الظاهر فلا .

.....

أما التحقيق فمن أوجه ثلاثة :

أحدهما - أن الاجتهاد طلب ، وهو مكلف به ، وطلب ما لا وجود له
في حق العالم به محال .

فان قيل : هو مكلف بتحصيل غلبة الظن .

قلنا : تحصيل غلبة الظن بما لا وجود له محال ، ولا يتصور في حق
العالم الا أن يتسلط الوهم والخيال^(١) ، مع علمه بأنه كاذب .

ثم نقول : تحصيل الظن حيث لا دليل ، أو حيث وجد الدليل ؟
الأول محال . والثاني يستدعي تعين المطلوب ، فان مقتضى الدليل
لا بد وأن يتميز .

الوجه الثاني - هو أن معنى الاجتهاد كد الخاطر في التنبه لوجه
دلالة الدليل - أعني : المدارك - وتلك المدارك لا بد وأن تكون قبل نظر
الناظر بحال اذا نظر الناظر فيها أفضت به الى العلم بشئ ، أو غلبه الظن^(*)
به ، ليميزها عما ليس بمدرک ، فان النظر لا يكسب المنظور فيه صفة ،
بل يطلع منه على ما منه يدل ، فلا بد أن يكون مقدما على نفس النظر ،
واذا ثبت ذلك ، فذلك الوجه لا بد وأن يرتبط بهقين ، ليميز مدلوله على
ما ليس بمدلول له .

الوجه الثالث - هو أن المجتهد انما يحلل حكم النص والاجماع ،
وهو حق متعين مطلقا ، فاذا أضافه الى وصف ، فانما يضيفه اليه لصلاحية
يعتقدها فيه ، تقتضى الاضافة ، فاذا وجد ذلك الوصف في موضع آخر ،

(١) في نقل القرافي عن التنقيح " يتسلط الوهم والخيال عليه " . راجع

نفائس القرافي (١٧٢/٣ - أ) .

فإنما يعتقد ثبوت ذلك الحكم لثبوت تلك العلة ، ويعتقد ثبوت لزوم ذلك الحكم لثبوت تلك العلة ، لوجوه الصلاحية المقضية للعلة ، فيكون المؤثر في الثبوت — أعني : ثبوت الحكم — الثبوت — أعني : ثبوت العلة — ، وفي الاعتقاد الاعتقاد — أعني : اعتقاد الحكم واعتقاد العلة — .

فعلى هذا ، أن كانت العلة متحققة في الفرع ، فالحكم ثابت ، والا فلا ، ولا شك أن الأمر منحصر في أن تكون العلة موجودة ، أو لا تكون ، وأن تكون الصلاحية متحققة أولا ، فيكون الحق واحدا أبدا مطلقا ، ولهذا لا يجسد المجتهد من نفسه قصد انطاع الحكم به في حق نفسه على الخصوص ، بل يسترسل في إضافة الحكم إلى الوصف بها هو حكم في نفس الأمر ، منزل من الله — تعالى — .

وأما المقدمة الثانية ، وهي أن عليه دليلا ظاهرا ، فيها من وجهين :

أحدهما — هو أنه إذا ثبت أن الحكم متعين ، وجب أن يكون عليه دليلا ، كيلا يكون تكليفها لما لا يطاق ، ولأنه إذا ظهر به ، فمن أين يعلم أنه هو المطلوب ، إذا لم يكن أداه إليه دليل ؟

الثاني — هو أن المجتهد ليس مأمورا بالظفر به كيفما اتفق ، بل بالتوصل إليه بطريقة ، حتى لو حاد عن الطريق ، وظفر به اتفاقا ، لم تعتبر أصابته ، ولهذا ، لو أصاب القملة لا من نظر في دليلها ، بطلت

صلاته ، ولو أصاب الجاهل في الحكم ، نقض قضاؤه ، ولا يجوز الاتماد (١٥٦-ب) (*) على فتواه .

.....

وإذا ثبت أنه مأثور بالتوصل الى الحكم بطريقة ، فطريقه هو النظر ،
ولا بد للنظر من منظور فيه ، يتميز عن غيره بما منه يؤدي الى المطلوب ،
وهذا هو حد الدليل ، ثم ذلك المنظور فيه ، قد يؤدي اليه قطعاً ، وقد
يؤدي اليه ظاهراً ، والأول خلاف الاجماع ، فتعين الثاني .

وأما المقدمة الثالثة والرابعة — أعني : نفس الاثم عن المخطئ وعدم
نفس قضاء القاضى — فهما بالاجماع ، فانه هو المعلوم من سيرة الصحابة —
— رضوان الله عليهم — ، وبشرى الأصم سبقان بالاجماع ، معجوجان به ،
وقد سبق ذلك فى كتاب الأخبار وكتاب القياس .

ويدل عليه — أيضاً — صريح قول النبى — صلى الله عليه وسلم — :
" من اجتهد فأصاب ، فله أجران ، ومن اجتهد فأخطأ ، فله أجر واحد " ^(١) ،
وهو دليل المسألة ، فانه دل على تصور الخطأ ، والخطأ انما يتصور بالنظر
الى الحكم المعين ، والحكم انما يتعين بالنظر الى موجب الدليل ، وكذلك
الصحابة أجمعوا على انقسام الاجتهاد الى الصواب والخطأ ، ولا يتصور ذلك
الا عند تعيين المقصد .

واحتمل المخالف : بأنه لو كان فى الواقعة حكم معين ، لوجب أن
يكون عليه دليل ، ولو كان عليه دليل ، لوجب تأييد المخطئ ، لقول —
تعالى : " ومن لم يحكم بما انزل الله " ^(٢) ، فكيف الكلام فيما اذا لم يحكم
بذلك المعين ! ، ولأنه تارك للأمر ، وتارك الأمر يعصى بأدلة سبقت .

(١) حديث متفق عليه ، فراجع البخارى " مع السدى " (٢٦٨/٤) ،

ومسلم " مع النووى " (١١/١٣) .

(٢) سورة المائدة ، آية (٤٤) .

ولا يقال : " بأنه معذور لغموض الدليل " ، فان غموض أدلة

العقل أبلغ ، ولا يعذر بسببه .

والجواب من وجهين :

(١)

أحدهما — أن المخطئ لم يحكم بما أنزل الله ، فان الجرى على

موجب اعتقاده — أيضا — حكم بما أنزل الله ، غاية أنه ليس الحكم الأصلي

المطلوب بالاجتهاد في نفس الأمر ، لكن لم يلزم منه التأثم ، مع أنه (١٥٧-أ) (*)
يعتقد أنه الحكم الذي أنزل الله .

ولو شرب الخمر ، أو أصاب منكحة الغير ، على ظن الحل ، اشتباها

بالحل أو حليلة ، لم يَأْثَمَ به ، وهو الجواب عن ترك الأمور ، فان ترك

المأمور في امثال الأمر بما يعتقد أنه المأمور (به) ليس سببا للعصيان

ولا للاتم .

الثاني — هو أن الاتم سقط تفضلا ورحمة ، — على خلاف ما يقتضيه

الدليل — بدليل الاجماع ، وتخصيص العموم بدلالة الاجماع واجب .

السألة الثالثة :

القول بالأشبه باطل ، فان الاشبه ان لم يتميز عن غيره لم يكن أشبه .

والتمييز ان لم يكن بالاضافة الى مقتضى الدليل لم يكن تميزا ، فان كان

بمقتضى الدليل ، فهو الحكم المعين الذي أثبتناه ، لأنه ان لم يكن ذلك

الدليل موجودا قبل النظر ، فالأشبه ليس بموجود ، وان كان موجودا ،

فهو الذي ذكرناه .

(١) كذا في الأصل ، والصحيح أن يقال : ان المخطئ لم يحكم بما لم

ينزل الله .

ولأن كونه بحال لو حكم الله بحكم لحكم به : إما أن يكون لمعنى فيه يقتضى تعينه ، أولا ، فإن لم يكن ، فليس كونه أشبه بأولى من غيره ، وذلك ينفى كونه أشبه ، وإن كان ، فذلك أن لم يكن عليه دليل ، فطلبه محال ، وإن كان فهو الحكم المتعين .

السألة الرابعة :

مهما تكرر وقوع الحادثة وجب استئناف الاجتهاد ، فإن خالف الأول وجب الأخذ بالثاني في المستقبل ، في القوي والعمل ، فلو خالف زوجته مرارا ، على اعتقاد أنه فسخ ، فإذا أدى بالآخرة اجتهاده إلى أنه طلاق ، وجب تسريح المرأة ، واستحب أن يعلم الأخذ باجتهاده الأول : أن اجتهاده قد تغير .

السألة الخامسة :

إذا اختلف اجتهاد مجتهدين ، فعلى كل واحد العمل بموجب اجتهاده .

فلو اتحدت الواقعة وتعلق الحكم بهما ، كما لو قال لزوجته : " أنت بائن " ثم راجعها ، على اعتقاد أن الكنايات رواجح ، والزوجة تعتقد خلافه ، فلا فصل إلا بالحاكم ، ويجب على المجتهد ترك موجب اجتهاده لأجل حكم الحاكم في الظاهر ، وفي ما يحل له في الباطن . (*)

(١٥٢ — ب)

.....

إذا حكى العدل مذهب الحى جائز تقليده ، لأن مذهبه معتبر ،
وفتواه مقبولة ، وأخبار العدل واجب التصديق ، فيصير كالسمع منه •

وقد يحتج فى المسألة : بأن عليا - رضى الله عنه - قبل قول
المقداد بن الأسود فى حكاية فتوى النبى - صلى الله عليه وسلم - فى
سقوط الفصل من خروج المذى (١) •

ويصح أن يقال : ان فتوى النبى شرع ، وتبليغه تبليغ الشرع ، فهو
كسائر أخباره التى لا فرق فيها بين أن تبلغ فى حياته - صلى الله عليه وسلم -
أو بعد وفاته ، بخلاف المجتهد •

وأما إذا حكى العدل مذهب الميت ، فالمشهور : أنه لا يجوز تقليده ،
فان الميت لا مذهب له ، ولا ينسب - فى الحال - إليه قول •

فان قيل : فما فائدة دواوين المذهب ، ونقل مقالات العلماء مع
انقضاء أعصارهم ؟ •

قلت : فيه فائدتان :

أحدهما - معرفة طرق الاجتهاد ، وكيفية بناء الحوادث بعضها
على بعض •

والأخرى - معرفة المتفق عليه من المختلف فيه •

ويتجه أن يقال : مذهب الميت معتد به ، ولهذا كان إجماع
الصحابة بعد انقضاء عصرهم حجة ، ولو بطل مذهب المجتهد بعوته ، لكانت

(١) تقدم الكلام منه •

الواقعة بعد انقراض عصرهم خالية عن فتوى المفتين ومذهب أحد من
المجتهدين ، فكان لا يمتنع فيه الاجتهاد والاخذ بخلاف اقوالهم ، بل لو
مات المخالف لم يصراتفاق من عداه حجة واجماعا ، ولو بطل مذهبه بعوته ،
لكان قول الباقيين قول كل الأمة فيه ، كما لو مات قبل الخوض في الحادثة .

ويتأيد ما ذكرناه بعمل علماء الاغصان من سنين ، والله أعلم .

.....

ٖٖ التقليد ٖٖ

وأما المقلد ففيه مسائل :

الأولى :

يجوز لكل من لم يحصل له أهلية الاجتهاد أن يقلد ، وبه قال
الجبايى ، خلافا لمعتزلة بغداد .^(١)

دليلا :

— اجماع ائمة كل عصر — الى حدوث الخلاف — على ترك الانكار على
العامى^(*) فى الاقتصار على مجرد الاستفتاء وتقليدهم فى الفتوى . (١٥٨-أ)

— ولأنا لو كلفناهم رتبة الاجتهاد لاشتغلوا عن طلب المعاش واصلاح
أموال الدنيا ، وأفضى الى تعطيل المصالح وفساد العالم ، لاختلال نظام
المعاش ، ولاحتاج العلماء الى طلب المعاش .

فان قيل : هذا انما يلزم أن لو أوجبنا على المجتهد النظر فى أخبار
الآحاد وانواع الاقيسة ، وتميز وجوه دلالتها ، فيطول النظر ، ويستغرق
العمر ، وليس الأمر كذلك ، فان عندنا لاجحة فى شئ من ذلك ، وانما

(١) نقل أبو الحسين عن الجبايى أنه قال : ان للعامى أن يقلد العالم
فى مسائل الاجتهاد من الفروع — كازالة النجاسة بالخل — دون ما
ليس من مسائل الاجتهاد .

ثم قال أبو الحسين : والصحيح جواز تقليده فيها . راجع
المعتد (٢/٩٣٤) ، المستصفى (٢/٣٨٩) ، نهاية السؤل
(٣/٢١٤) .

اساس الاجتهاد أصول ثلاثة : البراءة الأصلية ، وإباحة الملاذ ، وحرمة المضار .

وكل عقل سليم يدرك هذه الأمور من غير حاجة الى صرف الزمان وتعطيل مصالح المعاش ، وعند الإحاطة بهذه الأمور ، فهو متمسك بها ، الى أن ينقله عنها نص قاطع ، ودرك القاطع أيضا سهل .

ومن لم يستقل بهذه الأصول — على النذور — ^(١) ، فلينبهه المفتي عليه ، فإنه يدركه في أدنى زمان ، من غير تعطيل اشغال ، وهذا سؤال تذكره الشيعة .

والجواب : أن هذا بناء على أصول أبطلناها ، فيكون باطلا .
ثم نقول : حصر مدارك النظر في ما ذكرتموه بديهي أو نظري ؟
وبديهي أنه ليس بديهي .
وفي اثباته بالنظر شغل شاغل ، وإن قنع بتنبيه المفتي ، فهو تقليد ، فليقلده في الحكم .

(١) هكذا في الأصل ، ويبدولى أن المعنى بهذه الجملة : أن من لم يستقل بهذه الأصول ، هم قليلون ، من كلمة " النذر " بمعنى : القليل ، ولذلك يمكن أن تكون هذه الكلمة مصحفة ، والصحيح أن تكون " على النذر " بدلا من " على النذور " والله أعلم .

راجع لسان العرب (٢٠٣/٥) .

المسألة الثانية :

ليس للعامى أن يستفتى من لم يثبت عنده أهلية قبول فتواه بالنظر

اللائق به .

ومما لا بد منه : الظن بعلمه وورعه .

العلم ، لصحة الاجتهاد .

والورع ، لجواز الاعتماد .

والعامى قادر على تحصيله حسب قدرته على تحصيل غلبة الظن

بحق (١) الطبيب وسائر أرباب الحرف والصناعات وورعهم ، وذلك بالتسامع ،

وازدحام أعيان الناس عليه ، والتصدر للفتوى على ملأ من أهل العلم ،

وثناء الخلق عليه ، بل مشاهدته ، لملازمته للعلماء ، ومثابرتة على الحفظ

والتكرار والسؤال زمانا يليق به حصول ثمرة الفتوى ، هذا فى العلم . (١٥٨-ب) (*)

أما فى الورع ، فملازمة السمت الحسن ، والمحافظة على مواجب الدين

والمروءة ،

ولهذا لا يجوز للولى فى معالجة الصبى الا مراجعة مثل هذا الطبيب .

فان قيل : العامى فى جميع ذلك لا يرجع الى تحقيق ، اذ لا بصيرة له ،

فربما رجع المفضول على الفاضل ، اغترارا بأمور ظاهرة ، فان قنعتم بهذا

القدر ، فليجب عليه الاجتهاد فى أصل المسألة ، فانه لا يعجز عن مثل

هذا التقريب .

(١) الحذق " بكسر الحاء ، وسكون الذال " : المهارة .

لسان العرب (١٠/٤٠) .

قلنا : هذا باطل لوجهين :

أحدهما - هو أن القناعة منه به ضرورية حالة ، فيختص بحالـة
الضرورة ، كما أن من استعمل مقدار فهمه في معالجة الطفل عند عـدم
الطبيب حتى هلك ، كان مقصرا ، ومن اعتمد على مقدار فهمه مع القدرة^(١)
على الطبيب الحاذق - أيضا - كان مقصرا ، فالأخذ بالأحوط واجب حيث
ما أمكن .

الثاني - هو أن العامي أهل لهذا الاجتهاد ، فإن له طريقا الى
تحصيل غلبة الظن به ، بما ذكرناه من المدارك ، ولا طريق له الى تحصيل
غلبة الظن بالحكم ، لفقد العلم بالمدارك .

فـرـع :
مستند

إذا اختلف عليه العلماء :

فمنهم من خيره ولم يكلفه اجتهادا وراه .
واستدل عليه : بأن العلماء في كل عصر لم ينكروا على العوام استفادة
المفضول ، وترك استقصاء النظر في أحوال العلماء .
ومنهم من أوجب عليه طلب الترجيح بزيادة علم أو ورع ، فإن تعارضا ،
فزيادة العلم أولى ، وإن استويا فهيما ، فلا طريق الا التخيير .^(٢)

(١) وجه الحكم عليه بالتقصير : أنه قد يوجد من هو أعرف منه بهـذه
الأمر - غير الطبيب - ، فلماذا لم يبحث ! .
(٢) راجع هذه المسألة في : المعتمد (٢/٩٣٩) ، والمستصفى (٢/٣٩١)
والاحكام للآمدى (٣/٢٥٥) .

المسألة الثالثة :

قد ذكرنا أنه يجب على المجتهد الأخذ بعوجب اجتهاده ، ولا يجوز له تقليد مخالفه ، وهذا منجم عليه .

أما قبل أن يجتهد ، فهل له أن يستغنى باجتهد غيره عن اجتهاد نفسه ؟ :

فاكثر أصحابنا على أن ذلك لا يجوز .

وقال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وسفيان الثوري — رحمة الله عليهم — : أنه يجوز مطلقاً^(١) .

وفصل آخرون :

فمنهم من خصص الجواز بتقليد الصحابة . وهو قول قديم للشافعي^(٢) .

(١) نقل الفزالي هذا الرأي ، فراجع المستقصى (٣٨٤/٢) ، وأما ابن قدامة فلم يتعرض لهذا النقل ، بل الذي ذكره : أن الحنابلة يخالفون في ذلك . راجع روضة الناظر ص (٣٧٧) .
وابن بدران ، نسب إلى أحمد عدم جواز تقليد المجتهد لغيره . راجع المدخل لذهب أحمد ص ١٩١ .
ابن راهوية (١٦١ — ٢٣٨) :

إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي المروزي ، أبو أيوب أحد كبار الحفاظ ، أخذ عنه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم .
وقيل في سبب تسميته "ابن راهوية" : أن أباه ولد في طريق مكة فقال أهل مرو : "راهويه" ، أي : ولد في الطريق .

راجع : وفيات الأعيان (١٧٩/١) "١٨٢" تهذيب التهذيب (٢١٦/١) ، تاريخ بغداد (٣٤٥/٦) ، حلية الأولياء (٢٣٤/٩) ، ميزان الاعتدال (١٨٢/١) .

(٢) في المعتمد : أن هذا هو رأي أبي علي الجبائي ، وهو قول =

ومنهم من خصصه بتقليد الأعم ، وهو قول محمد بن الحسن ^(١) ، ^(*) (١٥٩—أ)

• ومنهم من خصصه بما يخصه دون ما يفتى به •

ومنهم من شرط فيه — أيضا — فوات الوقت ان اشتغل بالنظر ، وهو

^(٢) قول ابن سريج •

ودليل الأصحاب أمور :

الأول — قوله تعالى : " فاعلموا يا أولى الأبصار ^(٣) " أوجب الاعتبار

على كل من هو أعمى ، فوجب أن لا يخرج من العهدة الا به •

الثاني — هو أنه قادر على تعرف حكم المسألة بالنظر ، فلا يجوز له

التقليد ، كما في الأصول ، على ماسياتى ، والجامع الاحتراز عن احتمال

الخطأ مع امكانه •

(=) للشافعى فى كتابه الأصولى " الرسالة " القديمة •

راجع المعتمد (٩٤٢/٢) ، ومن الملاحظ أن الامام الشافعى

لما سافر الى مصر لم يأخذ كتاب الرسالة التى ألّفه قبل سفره ، فلما

استقر فى مصر ، ألف كتابه الأصولى مرة أخرى ، وطبعى أن يقع بين

الرسالتين اختلاف ، ونحن لم تصلنا الا الرسالة الجديدة ، وليس

فيها هذا الرأى الذى نقله أبو الحسين •

(١) نقل هذا الرأى عن محمد بن الحسن صاحب المعتمد ، فراجع

(٩٤٢/٢) ولم أجد فيما بحثت فيه من كتب الحنفية من يذكر ذلك عنه

(٢) نص كلام أبى الحسين فى بيان مذهب ابن سريج : أجاز ابن سريج

تقليد العالم من هو أعلم منه ، اذا تعذر عليه وجه الاجتهاد

أ • ه • المعتمد (٩٤٢/٢) •

(٣) سورة العنكبوت ، آية (٢) •

الثالث — القياس بهذا الجامع على معرفة القبلة وطهارة الأواص .

الرابع — أن التقليد جهل ، وهو مذموم ، قد ذمه الله في آي من كتابه ^(١) ، وإنما خولف في حق العامي العاجز للحاجة ، ولا حاجة للمجتهد إليه .

الخامس — هو أنه لو جوز أن يكون عند غيره نص يدل على حكم الواقعة وجب عليه طلبه ، ولم يجزله الاجتهاد ، لاحتمال أن يكون النص على خلافه ، فذلك اجتهاده — بعد الفراغ منه — مانع من العمل باجتهاد غيره ، فالقدرة عليه وجب أن تكون مانعا ، فإن احتمال العاصع عند القدرة على تحصيل العلم به مانع كالحقيقة ^(٢) .

(١) يظهر أن المراد بذلك : تعلق الكافرين باتباع آبائهم ، وانكار الله — تعالى — ذلك عليهم :

كقوله تعالى في سورة البقرة ، آية (١٧٠) : " وإذا قيل لهم : اتبعوا ما أنزل الله ، قالوا : بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا ، أولو كان آبائهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون " ، وكقوله — تعالى — " وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير إلا قال مترفوها : إنا وجدنا آباءنا على أمة ، وإنا على آثارهم مقتدون ، قل : أولو جئتم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم ، قالوا : إنا بما أرسلتم به كافرون . فانتقمنا منهم ، فانظر كيف كان عاقبة المكذبين " • الزخرف (٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥)

(٢) لم يذكر إلا ما الوجه الثالث والرابع والخامس ، وزادها التبريزي ، وبحث عنه في المستصفى والمعتمد ، فلم أجده • ويمكن مراجعة بعض الأدلة الأخرى في الأحكام للآمدي (٣ / ٢٣٣ — ٢٣٤) .

احتج المجوزون بأمور :

أحدها - قوله تعالى : " فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون " ^(١) ،
أوجب السؤال عند عدم العلم مطلقا .

الثاني - قوله تعالى : " ولينبذوا قومهم " ^(٢) الآية ، أوجب قبول
الإنذار مطلقا ، فيدخل فيه المجتهد .

الثالث - قول عبد الرحمن بن عوف لعثمان - رضى الله عنه - :
" أبايحك على كتاب الله وسنة رسول الله وسيرة الشيخين " ^(٣) ولم ينكر عليه
ذلك .

فإن قلتم : بل خالف فيه على - رضى الله عنه - .

قلنا : على لم ينكر جوازه ، لكنه لم يقبله ، ونحن لاندعى وجهه .
والجواب : هو أن الآية أمر ، وظاهره الوجوب ، وقد حمل على
الوجوب في حق العامي ، فلا خلاف في عدم الوجوب في حق المجتهد ^(*) ،
فخرج عن مقتضاه ، ولأنه من أهل الذكر ، فيكون مسؤولا لاسائلا .
وآية الإنذار مطلقة فيما ينذره ، فهي معمول بها في الإنذار
بالرواية في حق المجتهد .

(١) سورة القمر ، آية (٢٢) . (٢) سورة التوبة ، آية (١٢٢) .

(٣) قصة مبايعة عبد الرحمن بن عوف لعثمان في صحيح البخاري وفيها قول
عبد الرحمن : " ارفع يدك يا عثمان " فبايعه . وفي مسند أحمد
" أبايحك على سنة الله ورسوله والخليفين من بعده " راجع
مسند أحمد (١٥/٢) - تحقيق أحمد شاكر - والبخاري " مع
السندى " (٢٩٩/٢) .

وأما قول عبد الرحمن ، فالمراد بالسيرة الطريقة في العدل ، والامتناع
من الدنيا ، والرفق بالرعية ، وكمال الاعتناء بمصالحهم •

— لكن هذا جواب ضعيف ، لأنه لو كان هو المراد لما تأتى على من
قبولها ، وقد عرضت عليه أولا •

فالجواب السديد : أن ذلك يدل على أنه مذهبهما ، ولا ينعقد
بهما اجماع ، لاسيما مع مخالفة على •

وقولهم : ما نكره ، وإنما لم يقبله •

قلنا : لو اعتقده جائزا لقبول ، فإنه كان طالبا لها بلا خلاف •

واحتج المخصصون : بتقرير الصحابة بقوله — عليه السلام — :
" أصحابي كالنجوم ، بأيهم اقتديتم اهتديتم " ^(١) •

— وهذا لا حجة فيه ، فإنا نرى هذه المنزلة في الشرع لأحد
العلماء من المجتهدين ، ولكن الكلام في المخاطب به من هو ؟ ونحن
نقول : هم عوام عصره ، فإنه خطاب مشافهة ، وقد انقسم حاضروا حضرته
إلى العلماء وغيرهم ، وقد ساعدوا على أن بعضهم لا يقلد بعضا ، فتعين
أن يكون الخطاب لغيرهم في الاقتداء بهم •

(١) تقدم تخريجه •

(١) التقليد في أصول الدين غير جائز ، خلافا لكثير من الفقهاء .

واستدل طيه المصنف : لأنّ تحصيل العلم واجب على الرسول — صلى الله عليه وسلم — وكذلك في حقنا .

ودليل الأول : قوله تعالى : " فاعلم أنه لا اله الا الله " (٢) .

ودليل الثاني : قوله تعالى " واتبعوه " (٣) .

وهذا الاستدلال فاسد من وجهين :

أحدهما — هو أن الآية بعينها اطلام بالتوحيد وأمر بالثبوت طيه (٤) ، لا (أ) به تكليف بالتوصل اليه ، كقول القائل : " أطم أني أحبك ، وأطم أني قادر عليك " .

وبيانه من وجهين :

أحدهما — هو أن فهم التكليف يتوقف على العلم بالمكلف ، ومقدم حصول المكلف به ، وهما متحدان — هاهنا — .

(١) نسب هذا الخلاف الى قوم من أصحاب الشافعي ، وقال الآمدي : انه

قول عبد الله بن الحسن العنبري ، والحشوية والتعليمية .

راجع : المعتد (٩٤١/٢) ، والاحكام للآمدي (٩٤١/٣) .

جمع الجوامع " مع العطار " (٤٤٢/٢) .

(٢) سورة محمد ، آية (١٩) .

(٣) سورة الاعراف ، آية (١٥٨) : " فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي

الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه " .

(٤) كذا في الأصل ، وفي نقل القرافي من الصحيح " بالثبوت طيه " ،

ويظهر لي أن الصحيح : " بالثبوت طيه " راجع للفائض

(٣/١٨١ — ب) .

الثانى — هو أنه يلزم منه أن يكون النبى — صلى الله عليه وسلم —
جاهلا بالتوحيد ، أو شاكاً فيه ، وهو محال . (*) (١٦٠—أ)

الوجه الثانى — هو أنه وإن سلم — جدلاً — ، فما الدليل على
وجهه فى حق غيره ؟

وقوله تعالى : " واتبعوه " (١) الى وجوب التقليد له فيه أقرب منه الى
وجوب مساواته بالتصديق لمصب النظر والاجتهاد ، ولهذا لو قال لواحد
من الجمع : " أوجبت عليك طلب القبلة بالنظر والاجتهاد " وقال لمن عداه
" أوجبت عليكم اتباعه " لكان السابق منه الى الفهم وجوب الأخذ بقوله ،
والتوجه الى حيث يتوجه — هو — باجتهاده .

وأما غيره فقد استدل عليه : بأن الله — تعالى — ذم التقليد فى
آى من كتابه ، وقد ثبت جواز التقليد فى الفروع ، فتعين صرف الذم الى
التقليد فى الأصول .

واستدل الفقهاء على جوازه بوجهين :

احدهما — هو أن النبى — صلى الله عليه وسلم — كان يقنع من
الاعرابى الجلف الجافى باتيانه بنفس الكلمة ، مع علمه بأن مثله يحجز عن
درك وجه الدلالة من مدارك العقول .

الثانى — هو أنه — صلى الله عليه وسلم — لم يطالب أحداً بالاعتراف
بحدث الأجسام وثبوت الأعراف ، وفهم الفرق بين الإيجاب والاختيار ، فدل
على أن اعتقاد ثبوت هذه الأمور ليس شرطاً للإيمان ، فضلاً عن تحصيل
علومها بالنظر .

(١) فى الأصل " فأتبعوه " ولا توجد آية تأمر باتباع الرسول بقوله — تعالى —
" فأتبعوه " بل الصحيح " واتبعوه " ولذلك أثبت الواقع فى النسخة .

ببسط الزنق^(١) ، " ذلك لتعلموا أن الله يعلم ما في السموات وما في الأرض^(٢) " وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون^(٣) " أى : يعرفون ، " كنت كنزاً مخفياً لم أعرف ، فأحببت أن أعرف ، فخلقت خلقاً ليعرفون^(٤) " وشواهد ذلك لا تحصى من الكتاب والسنة .

-
- (١) سورة الزمر ، آية (٥٢) .
(٢) سورة المائدة ، آية (٩٧) وقد أثبت — هنا — هذه الآية ، والافان الآية الموجودة في النسخة قد أخطأ في ايرادها حيث وردت بلفظ " ذلك لتعلموا أن الله على كل شئ قدير " .
(٣) سورة الذاريات ، آية (٥٦) .
(٤) في كشف الخفاء : قال ابن تيمية : ليس من كلام الرسول — صلى الله عليه وسلم — ، ولا يعرف له سند صحيح ولا ضعيف وتبعه الزركشى وابن حجر والسيوطي .
راجع كشف الخفاء (١٣٢/٢) .

الأصول

المختلف فيها

((خاتمة تتضمن القول))

فى

:: الأصول المختلف فيها ::

وهى ستة :

- — الأصل فى المنافع الاباحة ، وفى المضار المنع .
- — الاستصحاب .
- — الاستحسان .
- — قول الصحابى .
- — المصلحة المرسله .
- — طريقة " لائى " .

...

...

...

(١) :: الأصل في المنافع الإباحة ، وفي المضار المنع ::

وتحرير المعنيين بحبارة جامعة مساوية كانا واضحين للعقول — أن نقول
النفع : هو الزيادة من الوجه الموافق ، والضرر : هو النقصان من الوجه
المخالف .

وقيل في حد الضرر : انه ألم القلب .

— ولا شك أن ألم القلب أثر الضرر ، ولهذا يصح أن يقال : تضرر
فتألم قلبه ، وقد لا يقتن به ، اما لعدم أهلية الدرك ، كما في حق الصبي
والمجنون ، أو لكمال قوة النفس ، كما في حق الزاهد المعرض ، أو للكريم
الذي تأبى نفسه الالتفات إلى الأعراف ، ولا يوجب ذلك خريج احتراق دهرهم
وتلف أموالهم عن كونه ضرا في حقهم عند العقلاء .

أما دليل إباحة المنافع فسالك :

الأول — قوله تعالى : " خلق لكم ما في الأرض جميعا " (٢) واللام للملك
أو الاختصاص بجهة الانتفاع ، وطى الوجهين يقتضى الإباحة .

فان قيل : لا سلم حصر معاني اللام فيها ذكرتموه .

(١) لا بد من التنبيه : على أن هذا الكلام على تقدير ورود الأدلة الشرعية
المبيحة للمنافع والطاعة من المضار ، والا فاننا لا نحكم بشئ قبل ورود
الشرع .

راجع في هذا المعنى : نهاية الصول (٢٢٧/٣) ، جمع

الجوامع "مع المطار" (٣٩٤/٢) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٢٩) .

ودليله : قوله تعالى : " وان أسأتم فلها " ^(١) .

ولو سلمنا ، فلا يدل على إباحة عموم المنافع ، بل يدل على إباحة

المنافع ما ، وهو كذلك ، فان النظر والاستدلال به .

ولو سلمنا ذلك ، ولكن في حق جميع الأشخاص ، لا في حق كل شخص

لأنه قابل الجمع بالجمع ، فيقتضي تخصيص كل عين بشخص ، مقابلة للفرد

بالفرد .

ولو سلمنا ، نعارضه بقوله تعالى : " لله ما في السموات وما في

الأرض " ^{(*) (٢)} .

(١٦١-أ)

والجواب : ^(٣) فإن أن اللام حقيقة في الاختصاص وعود المنافع قوله

تعالى : " لها ما كسبت ، وعليها ما اكتسبت " ^(٤) وقوله عليه السلام : " له

غنمه وعليه غرمه " ^(٥) استعملها في مقابلة " على " والأصل فيه الحقيقة .

(١) سورة الاسراء ، آية (٧) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٢٨٤) .

(٣) كذا في الأصل ، وفي المحصول : " الجواب : الدليل على أن اللام

تفيد المنفعة قوله تعالى : " لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت " .

• راجع (٢-٣/١٣٤) .

(٤) سورة البقرة ، آية (٢٨٦) .

(٥) حديث " لا يخلق الرهن من رهنه ، له غنمه ، وعليه غرمه " رواه ابن

حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي وابن ماجه ، واختلف في رفع

ووقف " له غنمه ، وعليه غرمه " .

• راجع التلخيص الحبير (٣/٣٦٦) .

وبدل على كونه حقيقة : جهة سبق الزمن اليه ، وأنا اذا جعلناه حقيقة في الاختصاص بجهة النفع أو الملك أمكن أن يكون مجازا عن مطلق الاختصاص ، لملازمة الأم الأخص ، ولو عكسناه ، لم ينعكس ، لعدم ملازمة الأخص الأم ، فيلزم منه الاشتراك ، وعدد ذلك يتعين حمله على عموم الانتفاع في حق عموم الاشخاص ، لأن النظر والاستدلال حاصل بوجوده فتصبح فائدة الامتنان بالخلق له .

ومقابلة الفرد بالفرد تخصيص وتقييد ينافيه الاطلاق .

ولامعارضة بين الآيتين ، فإن ملك الانتفاع يفاير ملك الذات .

هذا وجد تقرير ما قاله ، وهو غير واف بالغرض ، فإن الخلق له بمعنى اختصاص النفع به ، لا يوجب اباحة الانتفاع بمعنى الاستعمال ، فإن المفهوم منه كون المقصود من خلقه أو الحامل على خلقه نفعه ، وتحصيل الانتفاع له ، وهذا المعنى لا يلزمه اطلاق التصرف فيه ، ولا يوجب به ، فانه متوقف على العلم بكيفية تحصيل النفع المطلوب منه ، واستعماله على الوجه المفضى الى المقصود ، وقد يوجد ذلك فيه ، وقد لا يوجد .

ولقد ينتظم من الأب أو السيد أن يقول لولده وعده : " اشتريت هذا المتاع لك ولنفعك ، وإياك أن تتصرف فيه " ويقول الطبيب للمريض : " حصلت لك هذه العقاقير ، بل ملكتها " ، ولا يلزم منه الاذن في ايقاع فعل الانتفاع ، حتى يبين له كيفية الانتفاع ، لتفصيل وجه التركيب ، وتعيين قدر الاستعمال ووقته ، فذلك في الشرع ، فإن درك وجوه المصالح

.....

المشروعة من أحاد الأيمان والأفعال ، أصعب من درك وجوه المصالح
الطبية من أحاد العقاقير ، وقصور نظر المكلف عن مبلغ نظر الشارع ^(*) له ، (١٦١-ب)
أبلغ من قصور نظر الصغير والعريض من مبلغ نظر الطبيب والولى له .

الدليل الثانى — قوله تعالى : " قل من حرم زينة الله التى أخرج
لعباده ، والطيبات من الرزق ^(١) ! " وهو استفهام انكار ، يدل على امتناع ،
ويلزم من امتناع تحريم سعى الزينة ، أن لا يحرم شئ من آحادها ، ضرورة
اشتغال الآحاد على سعى الزينة ، كما أن المطلق جزء من المقيد .

(١) سورة الاحراف ، آية (٢٢) .

((الأصل الثاني))

:: الاستصحاب ::
مممم

وينقسم الى :

— استصحاب حكم الدليل ، من عموم ، أو إطلاق ، وهو حجة ، فان
حاصله يرجع الى التمسك بذلك الدليل وأجرائه على ظاهره .

— والى استصحاب الاجماع فى محل الخلاف ، كاستصحاب الاجماع
المنعقد على انعقاد الصلاة بالتيهم قبل وجود الماء الى حالة وجود الماء
وهذا ممتنع ، فان الاجماع يناقضه نفس الخلاف ، فكيف يمكن دعوى شموله
لحال وجود الماء ! .

(٢) — والى استصحاب حالة معهودة ، من ثبوت ، أو انتفاء ، فيما بعد .

وقد اختلفوا فيه ، والمختار : أنه حجة ، واليه ذهب المزنى وأبو
بكر الصيرفى ، خلافا لجمهور الحنفية والمتكلمين^(٣) .

(١) لم يذكر الامام هذا التفصيل الذى ذكره التبريزى ، وربما استفاد ذلك

من المستصفى لقرب عباراته منه . فراجع المستصفى (١/ ٢٢٤) —

(٢٣٢) ، والاحكام (٣/ ١٨٧) .

(٢) تعريف الاستصحاب — اعتادا على هذا المعنى — : هو الحكم بثبوت

أمر فى الزمان الثانى بناء على أنه كان ثابتا فى الزمان الأول .

(٣) نقل صاحب كشف الأسرار هذا رأى : عن كثير من الحنفية ، وبعض

أصحاب الشافعى وأبى الحسين البصرى وجماعة من المتكلمين .

واكثر المتأخرين — من الحنفية — يقولون : ان استصحاب الحال

يصلح دافعا لا ملزما ، ويظهر معنى كلامهم بذكر المثال على ذلك : =

ودليله : هو أن البقاء مستثنى من المؤثر ، والكون مفتقر إلى المؤثر ،

والمستثنى راجح على المفتقر .

بيان الأول : هو أن المؤثر لا بد له من أثر ، والأثر : إما أمر كان ،

أو أمر لم يكن ، والأول تحصيل الحاصل ، وهو محال ، والثاني تحقيقه في

الكائن محال .

وبيان الثاني : هو أن المستثنى من المؤثر لا بد أن يكون الوجود

أولى به ، والا لاحتاج إلى مرجح ، ولم يكن مستغنيا ، ولأن المستثنى من

المؤثر إنما ينعدم بمانع يمنع حصوله ، والمفتقر ينعدم لعدم المرجح تارة ،

ولوجود المانع أخرى ، وما لا ينعدم إلا بطريق واحد ، أحق بالوجود مما

ينعدم بطريقتين .

(*) وقد بالغ المصنف حيث قال : القول بالاستصحاب ضروري للدين (١٦٢-أ)

والشرع والعرف .

(=) فلو تقدم شخص لا يحمل بينة بدعى على آخر بأن له مالا مـــــده ،

فانكره المدعى عليه ، ثم اصطلحا على أن يدفع المدعى عليه - رغم

أنه منكر لذلك - شيئا من المال ، هل يصح ذلك ؟

الشافعي : لا يصححه ، لأنه يقول : ان ذمة المدعى عليه

بريئة ، وهذا هو الأصل ، فاستصحبه دائما ، ولا مغير .

والحنفية قالوا : ليهت البراءة حجة ملزمة على المدعى ، بل هي

دافعة عن المدعى عليه ، فصارا لادعاءه والانكار على السواء ، فكان

كلا منهما خبر محتمل .

راجع : كشف الأسرار (٣٧٨/٣) ، أصول السرخسي (٢٢٣/٢) -

(٢٢٦) ، حاشية الأزميري على المرأة (٢/٣٦٦ - ٣٦٩) ، المعتمد

(٢/٨٨٤ - ٨٨٦) .

أما الدين ، فإله لا يتم إلا بالنبوة ، ولا تثبت النبوة إلا بالمعجزة ،
ولا معنى للمعجزة إلا فعل خارق للعادة ، ولا معنى للعادة إلا تقرير الوقوع
على وجه يلزم من العلم به ، اعتقاد أن ما يقع من ذلك الجنس — إذا وقع —
يجب أن يكون على ذلك الوجه ، وهذا هو معنى الاستصحاب .

وأما في الشرع ، فهو أنا إذا تعبدنا بالقياس ، أو بالاجماع ، أو بحكم ،
فلا يمكننا العمل به في ثاني الحال ، إلا إذا طمنا أو ظننا عدم النسخ ،
ولا مستند له إلا الاستصحاب ، لأنه لو كان بلفظ ، فلا بد من العلم بعدم
نسخ ذلك اللفظ ، وقد اتفق الفقهاء : على أن ما تيقنا حصول شيء ،
وشككنا في المزيل له ، اخذنا بالمتيقن ، وهو عين الاستصحاب .

وأما العرف ، فهو أن من خرج من داره ، وترك أولاده على حاله ،
كان اعتقاده ببقائهم على تلك الحالة أرجح من اعتقاده تغييرهم ، وكذلك
من سافر عن بلده ، كانت الأقارب والأصدقاء بمقتضى ما فارقه عليه مسن
الأحوال ، وذلك يدل على رجحان اعتقاد البقاء على اعتقاد النزول .

وهذا لا شك أنه غلو وخروج عن محل النظر ، فإن النظر : ففى أن
مجرد العلم بحالة ، هل يوجب رجحان اعتقاد البقاء عليها ؟ ، والأفلا
شك فى أنه قد يقتضى بالموجود ما يوجب رجحان اعتقاد بقاءه ، بل جزم
الاعتقاد ببقائه ، وليس استقرار العوائد بمجرد العهد بالوجود ، ما لم
يتكرر تكررا ينفى احتمال الاتفاق — قطعاً — ، ولهذا أوجب الجزم ، حتى
لو حكى خلافه — لا فى معرر المعجزة — ، جزم بكذبه .

.....

((الأصل الثالث))

:: الاستحسان ::
مممم

والكلام في صحته وفساده يبنى على فهم حقيقته .

والسابق الى الذهن منه : " هو هجوم النفس على الحكم بحسن
الشيء من غير اسناد الى دليل ^(١) فان مقتضيات الدليل كلها مستحسنة ،
ولا بد للتخصيص من تمييز ، وعلى هذا ، لا يخفى فساد ، فانه تشريع وحكم
بلا دليل ، ولهذا قال الشافعي — رضى الله عنه — : " من استحسنت فقد
شرع " ^(٢) .

(١) وهو في معنى قولهم " ما يستحسنه المجتهد بعقله " ، وقد نسب
القول بهذا الى أبي حنيفة ، فراجع اللمع في أصول الفقه ص (٨١) ،
وأدب القاضي للماوردي (٦٥١/١) .

وبالرجوع الى كتب الحنفية تحقق أن أحدا من الحنفية لم يقل
بذلك . بل هم يقولون باستحسان مبنى على الأدلة الشرعية المعتبرة .
(٢) نقل الخزالي هذه العبارة عن الشافعي في المخول ص (٣٧٤) ،
وذكر ابن السبكي في الأشباه والنظائر : أنه لم يجد هذا الكلام في
أقوال الشافعي ، لكنه وجد في الأم : أن من قال بالاستحسان فقد
قال قولا عظيما ووضع نفسه في رأيه واستحسانه على غير كتاب وسنة .
راجع جمع الجوامع " مع العطار " (٣٩٥/٢) .

وفي كتاب الرسالة تحدث الشافعي عن الاستحسان فراجع ص
(٥٠٣) وما بعدها ، وكتاب الأم (٢٩٨/٧) .

ولا يرد عليه اشكالا : قول محمد بن الحسن في غير موضع "تركنا الاستحسان بالقياس" ، كما لو قرأ آية سجدة في آخر السورة ، فان القياس يقتضى أن تجتزئ بالركوع ، والاستحسان أن لا تجتزئ به ، بل يسجد لها ،^(١) ثم انه قال بالقياس ، فهذا الاستحسان ان كان أقوى من القياس ، فكيف تركه به ! ، وان لم يكن أقوى ، فقد بطل حدكم — لأنا نقول: الاستحسان وان كان في نفسه أقوى ، ولكن قد يقتن بالقياس ما يجعله أقوى من الاستحسان .

وهذا الحد مع هذا التقرير باطل بترك البراءة الأصلية بجميع أدلة الشرع ، فانها في حكم الطارئ ، فيلزم أن يكون ذلك مستحسنا . وفي الجملة ، الدليل لا يخلو : اما أن يكون عقليا ، وقد بينا امتناع استفادة الحكم الشرعي منه ، أو يكون شرعيا ، ولا شك أنه منحصر في الخطاب وما يقوم مقامه ، من فعل أو سكوت أو تقرير .

والخطاب : اما يدل على الحكم بلفظه اللغوي ، أو بمقتضاه الضروري أو بمفهومه وفحواه ، أو بمعقول معناه .

وقد ذكرنا مجامع أقسام كل نوع من الاستحسان ، وان كان خارجا عنها ، فهو باطل قطعا ، وان كان داخلا فيها ، فلا معنى لتخصيص بعض الأدلة باسم وجعله قسيما لها ، مع أنه في الحقيقة قسم منها ، والله أعلم .

(١) راجع هذا المثال وشرحه في كشف الأسرار (٩/٤) ، تهسير التحرير (٨٢/٤) ، التقرير والتحبير شرح التحرير (٢٢٤/٣) ، التوضيح شرح التلخيص (٦/٢) .

:: قول الصحابي ::
مممم

(١) قول الصحابي ليس بحجة ، فان من لا يحكم بعصمته لا حجة في قوله .

(٢) وقال قوم : هو حجة مطلقا ، لقوله عليه السلام : " أصحابي كالنجوم ،

بأيهم اقتديتم اهتديتم " (٣) (*) .
(٦٣ - ب)

(١) نسب الآمدي هذا القول الى الأشاعرة والمعتزلة ، والشافعي في أحد قوليه ، وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه ، والكرخي . راجع الاحكام (١٩٥/٣) .

وفي كشف الأسرار : أن الكرخي يقول : لا يجب تقليده الا فيما لا يدرك بالقياس . واليه يعيل أبو زيد الديبوسي كما يفهم من تقريره في التقويم . راجع (٢١٧/٣) .

(٢) منهم الامام مالك ، وهو رواية عن الشافعي وأحمد وبعض أصحاب أبي حنيفة ، حيث ذكر في المدخل لذهب أحمد : أنه روى كلام عن الامام أحمد يدل على ذلك ، وقال الشوكاني : انه رأى الامام الشافعي في القديم ، واما في الرسالة : فرأى الشافعي : الأخذ بقول الصحابي اذا وافق القياس .

راجع تنقيح الفصول للقرافي ص (٤٤٥) ، والمدخل لذهب أحمد لابن بدران ص (١٣٥) ، والرسالة للشافعي ص (٥٩٦) ، وارشاد الفحول ص (٢٤٣) ، وكشف الأسرار (٢١٧/٣) ، وأصول السرخسي . (١٠٥/٢) .

(٣) تقدم تخريجهم .

وقال قوم : ان خالف القياس فهو حجة ، لأنه يكون اتباعا لخبر

• سمعه

وقال قوم : الحجة في قول أبي بكر وعمر خاصة ، لقوله عليه السلام :

" اقتدوا بالذين من بعدي ، أبي بكر وعمر ^(١) " ، ولأن عبد الرحمن بن عوف ولي الخلافة بشرط الاقتداء بسيرتهما ، فلم ينكر عليه ، فصارا جماعا ^(٢) •

وقيل : بل الحجة في اجماع الخلفاء الأربعة ، لقوله عليه السلام :

" طيكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي ^(٣) " •

والجواب :

هو أن الأول خطاب مشافهة مع عوام العصر •

والثاني يوجب الاقتداء بقولهم في تجهيز مخالفتها لغيرهم

• بالاجتهاد

والثالث تحريض على اتباع طرائقهم ، فان السنة هي الطريقة •

والرابع عمل بخبر متوهم ، لا يقول الصحابي ، فانه يجوز أن يكون

أخطأ فهم ذلك الحكم من النقل ^(٤) •

(١) رواه أحمد والترمذي وابن ماجه ، راجع كشف الخفاء (١/١٦٠) •

(٢) تقدم الكلام عن ذلك •

(٣) تقدم الكلام عليه •

(٤) هذا الجواب لمن قال : ان خالف القياس قبل ، لأنه يكون اتباعا

• لخبر سمعه

:: المصلحة المرسله ::
مممممم

قد تقدم أن المصالح بالاضافة الى شهادة الشرع ثلاثة أقسام : مشهود له بالاعتبار ، ومشهود له بالانقضاء ، وغير مشهود له بشئ ، وهو المسمى بالمرسل .

(١) فالأول حجة بالاجماع ، وهو القياس .

والثاني باطل .

وفى الثالث نظر ، فإنه ينقسم الى : ما هو من قبيل الحاجات وتتماتها ، وإلى ما هو من قبيل الضرورات .

فأما ما هو من قبيل الحاجات ، فلا يجوز بناء الحكم على مجردها ، فإنه وضع شرع بالرأى .

وأما ما هو من قبيل الضرورات . قال الغزالي : فلا يبعد أن يؤدي اليه اجتهاد مجتهد .

(١) عبارة الغزالي فى هذا القسم : ويرجع حاصلها الى القياس ، وهو اقتباس الحكم من معقول النص والاجماع .

وقد اشكل على ، كيف يكون هذا هو القياس ؟ ، ثم وجدت بعد ذلك : أن الشيخ الأمين — رحمه الله — فى مذكرة له شرح بها روضة الناظر قد اعترض على ذلك وقال : قول المؤلف — يعنى : ابن قدامة المقدسى — : " ان هذا القسم هو القياس " فيه نظر .

ثم بدل العبارة فقال : وهذا هو المؤثر والملائم . راجع المستصفى (١ / ٢٨٤) ، ومذكرة للشيخ الأمين على روضة الناظر ص ١٦٨

حاله : الكفار اذا تترسوا بجماعة من أسارى المسلمين •

فلورمينا الترس ، لقتلنا مسلما لم يذنب ذنبا ، وهذا لا عهد لنا به

فى الشرع •

ولو كفنا عنهم ، لتسلط الكفار على جميع المسلمين ، فقتلهم ، ثم

قتلوا الأسارى — أيضا — ،

فلقائل أن يقول : الترس مقتول بكل حال ، فيجب حفظ المسلمين ،

فانه أقرب الى مقصود الشرع من حفظ الواحد زمانا ، ثم لا بد وأن يقتل (*) • (١٦٤—أ)

ولكنها اما تعتبر بثلاثة شروط ، وهى أن تكون : ضرورة قطعية

كلية — كما سبق — •

فتخرج عليه الحاجات ، وما اذا لم يقطع بتسلطهم علينا اذا لم يقصد

الترس ، وقطع المضطر فلذة من فخذ ، وما اذا تترسوا بالمسلمين فى

قلعة ، وكذلك اذا كان جماعة فى سفينة مشرفة على الفرق ، ينجون بطرح

واحد ، فان المصلحة ليست كلية •

ومذهب مالك : جواز التسك بالمصلحة المرسلة ، وذلك لأن الحكم ،

اما أن يستلزم : مصلحة ، أو مفسدة ، أو يخلو عنها ، أو يجمعهما • وعند

ذلك : اما أن يتعادلا ، أو ترجح هذه أو تلك ، فهذه ستة •

لا بد من إلغاء المفسدة المحضة ، والراجعة ، والصورة الخالية عنها ،

ويتمين اعتبار المصلحة المحضة والراجعة ، لان ترك الخير الكثير لله

القليل ، شر كثير •

.....

وهذا كالمعلوم بالضرورة من دين الانبياء ووضع الشرائع ، فانها مصالح وقد دل عليه صرائح النصوص وشهادة الأحكام ، فلا يخلو الواقع من الدخول تحت قسم من هذه الاقسام ، وان لم يجد له شاهد يشهد له بحسب جنسه القريب ، ولكن هذا التقسيم العام شهد لمفوجب العمل به ، لأنه اذا ثبت أن المصلحة الغالبة واجبة الاعتبار ، وثبت أن المصلحة المعينة غالبة ، لزم من مجموع المقدمتين وجوب اعتبار المصلحة المعينة ، وربما تأيد هذا بمجاري اجتهادات الصحابة ومن بعدهم .
(١)

(١) راجع تنقيح الفصول للقرافي ص (٤٤٦) ، وبعد بيان رأى الامام مالك فى المصلحة المرسله قال : ان الحمل بالمصلحة المرسله معتبر فى جميع المذاهب - عند التحقيق - ، لأنهم يقيسون ويفرقون بالمناسبات ولا يطلبون شاهدا بالاعتبار ، ولا يعنى بالمصلحة المرسله الا ذلك .
أ . ه .

ثم بين عمل الصحابة بذلك ، وانهم كتبوا المصحف ، ودونوا الدواوين ، مراعاة لمطلق المصلحة بدون تقدم شاهد .

قلت : المصلحة المرسله : " هى التى لم يشهد لها الشرع لا بالاعتبار ولا بالالفاء لذاتها ، ولكن شهد لجنسها عمومات الشرع ونصوصه .

والظن بالامام مالك أن لا يقول بشئ الا وقد أقره الشارع ، فهو يرجع فى اعتباره لهذه المصلحة الى المعانى والأسس التى قررتها نصوص الشريعة مجتمعة ، فهو الامام الذى ينظر فى نصوص الشريعة نظرة المتفحص ، بعد التمرس والتمكن من معرفة أحكام الله ورسوله - صلى الله عليه وسلم - .

لمعرفة الكلام عن المصلحة المرسله يرجع الى البحث الخاص بها فى كتب الأصول مثل : المستصفى (١/٢٨٤) ، والاحكام =

وهذا كلام ظاهر التقرير بهادى النظر ، ولكن فى امعان النظر فيه ما

يكشفه : فان كل مصلحة ليست مطلوبة بكل طريق ، ولا بواسطة كل حكم •

فالمال المحفوظ يحفظ عن السارق : بقطع يده ، بجلد ظهره •

بحبسه ، بتغريمه ، لاسبيل الى تعيين شئ من ذلك بالرأى •

ثم مقصود الحفظ لا يختلف بأن يكون الاخذ بسرقة ، أو مكابرة ، أو مشركة ،

أو انفراد من عين من أبطل الحرز ، أو من غيره ، أتلفه فى الحرز أو أخرجه ، (١٦٤ - ب) (*)

والحكم مختلف •

فاذا ، الحكم الذى أثبته المجتهد ان لم يكن ورد الشرع به أصلاً ،

فلا سبيل الى اختراعه ، وان ورد به الشرع ، فليبحث من محل وروده •

ومناطه الذى أنيط به ، فان وجدنا مناطه فى موضع آخر ، فاثباته فيه

قياس وطرده لحكم العلة ، وان لم نجد ، فهو اختراع وتشريع ، وهو ابتداع •

ويدل على صحة ما ذكرناه : أن الشارع لو أخبر : " بأنى انما بعثت

لاعتبر مصالحكم ، وأرى مقاصد عقلائكم ، فأوجب المصالح ، وأحرم المفسد ،

وأندب الى مكارم الاخلاق " ، لم يلزم منه تسليط أهل النظر على اثبات

ما استحسنوه ، ونفى ما استقبحوه ، ما لم تفصل هذه الجمل بتعيين المبانى

والأحكام •

(=) للأمدى (٢٠٣/٣) ، تيسير التحرير (٣١٤/٣) ، شفاء الغليل ص

(٣١١) ، ارشاد الفحول ص (٢٤١) ، والموافقات - فى مواضع

متعددة - ، وكتاب " ضوابط المصلحة • د • البوطى " • ونظريته

المصلحة • د • حسين حامد •

ولهذا اتفق جمهور أهل الحق : على أنه لولا الإذن في القياس لما جاز القياس ، وهذا (هو) السر : وهو أن المصالح ليست واجبة الاعتبار ، ولأنها مربية الصفة لذاتها ، — عند أهل الحق — ، بل إنما استحققت الرعاية بموجب الخطاب ومقتضى الوضع .

ولله — تعالى — أن يخلص من ما اعتبره في حالة أخرى من غير تأثير عقل لتلك الحالة ، فيوجب القصاص بالمحدد ، ولا يوجب به بالمثقل ، ويقطع السارق من الحرز ، ولا يقطع السارق من غير حرز ، ويقتل الشركاء في قتل شخص ، ولا يقع الشركاء في سرقة نصاب ، ويباح للذمي قتل المسلم ، دفعاً من ماله ، ولا يوجب عليه القصاص في قتله ، ويحرم الثعلب ، ويباح ابن آوى والأرنب .

فإذا ، ما لم يقتن به الاعتبار ، لا سهيل إلى دعوى اعتباره ، ولا يكفى في ذلك عموم اعتبار جنس المصالح في جنس الأحكام ، لأنه يعارضه الغاء جنس المصالح في جنس الأحكام ، بل لا بد فيه من فيصل أخص ، على ما سبق من أنواع شهادة الحكم باعتبار المعنى .

وأما صورة الترمس ، فحفظ الإسلام وقهر الكفار مقصود مطلقاً ، بادللة قاطعة (*) ، لا يحتاج إلى استشهاد بأصل ، لكن عارض تحصيل هذا المقصود (١٦٥ — أ) الإفضاء إلى سفك دم امرئ مسلم لم يذنب ، وهذا — أيضاً — مقصود الاجتناب بادللة لا شك فيها .

(و) عدد تعارض الأدلة ، العمل بالراجح المتعين ، بادللة منها : سيرة الصحابة .

ثم له شواهد : كقطع اليد المأكلة ، حفظاً للجملة ، بل جواز القصد والحجامة ، فانه إضداد البعض لإصلاح الكل .

.....

((الأصل السادس))

طريقة "النص" (١) ::
ممنمممم

وتحريره : قولهم : " الحكم الشرعي لا بد له من دليل ، ولا دليل ،
فاذا ، لاحكم " .

بيان الأول : هو أن التكليف بما لا دليل عليه ، تكليف بما لا يطاق ،
وهو غير جائز .

وبيان الأدليل : هو أن الدليل : إما نص ، أو إجماع ، أو قياس ،
ولا وجود لشيء من هذه الثلاثة .

وبيان الحصر أوجه ثلاثة :

أحدها — هو أن العقل لا دلالة له على الحكم الشرعي ، كما سبق ،
فيتعين استناده إلى الشرع ، وطريق وصوله إلى الغائب هو النقل ، ثم
المنقول لنا لفظ الشرع أو لفظ غيره .

فإن كان لفظه فهو النص .

وإن كان لفظ غيره ، فإن كان حجة فهو الإجماع ، ولأن ذلك الغير
— أيضا — مفتقر إلى دليل ، فإنه لا يعرفه ضرورة ، فيجب البحث عن ذلك
الدليل .

(١) في المحصول : " الاستدلال بعدم ما يدل على الحكم ، على مسمى
الحكم " طريقة قول عليها بعض الفقهاء . راجع (٢-٣/٢٢٥) .

استغنى عنه في حق أهل الاجماع ، لثبوت عصمتهم ، ولا عصمة لغيرهم .

• وكل واحد منهما : اما أن يوجد في محل النظر ، أو في غيره .

• فان كان في محل النظر ، فهو منصوص عليه ، أو مجمع عليه .

• وان كان في غير محل النظر ، فان لم يكن بينهما اشتراك فيما يورث

ظن الاشتراك في الحكم ، فلا تعلق له بمحل النظر ، وان كان ، فهو

القياس .

الثاني - هو أن الأصل عدم الأدلة ، فيتمسك به فيما عد المجمع

عليه .

الثالث - قصة معاذ ، فانها تدل على الانحصار في الكتاب والسنة

والقياس ، الحقنا بها الاجماع بدليل ، فيبقى فيما عداها على مقتضى

الدليل .

وقد يستدل عليه : بأنه لو كان دليل آخر لظهر ، واطلعنا عليه ،

فعدم الاطلاع بعد البحث التام دليل عدمه ، وهو حجة في حق المجتهد (١٦٥ - ب) (*)

• فليكن كذلك في حق المناظر ، فانه انما يكشف عن ستمد المجتهد .

وأما بيان انتفاؤها : فهو أن الاجماع في محل الخلاف محال ، والبحث

دل على نفي النص ، والقياس يحتاج الى أصل ، والطارق بين الأصل

والفرع كذا وكذا ، ودليل انحصار الأصل المقيس عليه في المعين - أيضا -

عدم الاطلاع بعد البحث .

فان قيل : مقدمات هذا الدليل لا تنمى الا باثبات أن عدم الاطلاع

بعد البحث حجة ، وأن الأصل في كل معلوم بقاؤه على ما كان عليه ،

.....

واذا كان كذلك ، فليستعمل في نفس دليل الحكم ، بأن يقال : لا يسد للحكم من دليل ، والأصل بقاء الدليل على العدم الأصلي ، أولو كان ، لا طلعتا عليه .

ثم نقول : ما ذكرته ، ان كان دليلا في المسألة ، بطل الحصر ، وان لم يكن دليلا ، بطل الاستدلال .

وان قلت : هو مدفع لوجهين :

أحدهما — هو أني أدعي حصر دليل الحكم الشرعي ، والذي أدعيه نفي للحكم الشرعي ، وهو نفي الصحة ، وهي منتفية قبل ورود الشرع ، الى أن يرد الشرع بها .

الثاني — هو أني أنفي الصحة بالاجماع ، فان الاجماع منعقد على أنه اذا لم يوجد دليل الصحة يجب القول بنفيها .

فالجواب :

من الأول : هو أنه يلزم من نفي الصحة ثبوت البطلان ، وهو حكم شرعي ، لأنه ترتب عليه آثار ، فيعود الالتزام .

وعن الثاني : هو أن الاجماع لا يدل على نفي الصحة ابتداءً ، بل بواسطة عدم هذه الأمور الثلاثة ، وعدم هذه الأمور الثلاثة مغاير لهذه الأمور الثلاثة .

سؤال آخر : اذا كان عدم دليل الثبوت دليلا على العدم ، وجب أن يكون دليل العدم دليلا على الثبوت ، لصاوي النسبتين ، ولا تنطفي

.....

جميع أدلة الثبوت الا بانتفاء عدم دليل العدم ، ومن ضرورته دليل العدم ،
فيؤدي الى اشكالين :

احدهما - بطلان الحصر .

(*)
والآخر - وجوب الاكتفاء بدليل العدم . (١٦٦-أ)

سؤال آخر : عدم الاطلاع بعد البحث كما يدل على عدم النص ، يدل
على عدم القياس ، فلا حاجة الى التعرّض له تفصيلا .

فان اعذر : " بأن الخصم قد يعتقد بإمكان القياس على هذا الأصل
المعين " - فهو موجود في طرف النقل ، فانه قد يعتقد إمكان استفادة
الحكم من بعض النصوص .

والجواب :

أما الاقتصار على نفي الدليل لعدم الاطلاع ، فلا يفى بالمقصود ، فانه
(١)
لا يهتدى الى مظان الوجود وطرق العدارك ، فلا يفيد عدم اطلاعه شيئا ،
كالجاهل اذا قال : " لا مرض بهذا الشخص ، فاني لم أعرف له دليلا " ،
فيقال له : " وما يدريك بالأدلة ووجه دلالتها ، فلعلك لا تهتدى الى
الى وجه الطلب ، فلا يكون عدم علمك ذرا " .

فاذا قال : " الأمراض تنقسم الى كذا وكذا ، ولكل واحد علامة ،
ومظهر تلك العلامات : اما النبض ، أو القارورة ، أو كذا وكذا ، على وجه
(٢)

(١) قوله " فانه لا يهتدى ، معناه : أن الباحث لا يهتدى بنفسه

الدليل الى مظان الوجود وطرق العدارك .

(٢) القارورة : واحدة القوارير ، من الزجاج .

والمراد بها - هنا - : حذقة العين . على التشبيه بالقارورة

=

من الزجاج لصفائها .

يصح . — عرف أهليته لدرك وجوه الأدلة بتقدير الوجود ، فعدم
الاطلاع من مثله يدل على عدم الوجود ، وكذلك في الشرع ، والا فلا شك
أن العامي يشارك المجتهد في عدم العلم بدليل ذلك الحكم ، ولكن ،
لا اعتبار بعدم علمه ، لما ذكرناه .

وإذا كان عدم دليل الاثبات دليلا على العدم ، استحال أن يكون
عدم دليل العدم دليلا على الاثبات ، لوجهين :

أحدهما — هو أنه إما يكون عدم دليل الاثبات دليلا على العدم
أن لو افتقر الاثبات الى دليل ، ومن ضرورة افتقار الثبوت الى الدليل أن
لا يفتر العدم الى دليل ، لأنه لو افتقر الى دليل ، لم يلزم من عدم
دليل الاثبات نفس الاثبات ، ويلزم منه أن لا يكون مفتقرا الى دليل ، وهو
خلف .

الثاني — هو أنه إذا عدم دليل الاثبات ودليل العدم ، فلا يخلو :

إما أن يقال : يلزم منه الاثبات ، أو العدم .

بطل أن يقال : "يلزم منه الاثبات" إذ يلزم منه القول بالاثبات (*) (١٦٦—ب)

أزلا وأبدا ، واستغناء الفعل عن الفاعل ، والأثر عن المؤثر ، فيتعين
القول بالعدم ، ولأنه ليس أحدهما بأولى من الآخر بالنظر الى عدم
دليل يقتضيه ، فيتعين القول بالعدم ، لأنه هو الأصل .

(=) فالطبيب ينظر فيها ، فيستدل عن طريقها على وجود الأمراض .

• راجع لسان العرب (٨٧/٥)

وأما تخصيص القياس بالنفى — نظراً — ، فمستنده ! هو أن عدم العلم بالدليل ليس علماً بعدم الدليل ، ولا هو حجة ملزمة للخصم ، وإنما هو عذر العاجز عن الدرك فى عدم الحكم ، بشرط أهلية الدرك ، ومسئول الاحاطة بالمدارك .

فكما لا يقنع منه فى مبدأ الدلالة بأن يقول : " ما وجدت الدليل " حتى يقول : " الأدلة هى كذا وكذا ، ولا وجود لشيء من ذلك " لئلا يتفصيلها — ان أصاب — على تمكنه من الدرك بتقدير الوجود ، فهثير عدم وجدانه غلبة الظن بعدم الوجود ، اذ فحوى كلامه يتضمن تركيباً —
مقدمتين .

احداهما — انى ما وجدت الدليل .

والأخرى — أن عدم وجدان الدليل ، دليل على عدم الوجود ظاهراً .

والثانية مقيدة بشرط الأهلية — فلا بد من بيان التمكن من الدرك بتقدير الوجود بحصر مواقع التخرج ، ليدل عدم امكان الاقتباس منها (١) ما لعدم الاحاطة بجامع يظهر اضافة الحكم اليه ، والاحاطة بفارق قاذح .

ثم هو مصدق فى مجرد الدعوى فى المقام الأول ، دون التالى ، لا مكان المشاركة فى النظر فيه ، بابراز الفارق ، فان التصديق من غير دليل ضرورة ، فيختص بمحل الضرورة .

(١) كذا فى الأصل " ما لعدم العلم بالاحاطة .. " ويظهر أن حرف " ما " زائد ، اذ بحذفه يستقيم المعنى ، ولو قلنا " ليدل عدم امكان الاقتباس على عدم الاحاطة .. " فانه يكون أوضح .

:: خاتمة جامعة لمأخذ ضروب الأدلة

وكيفية جريانها فيها مع اختلافها في النظم والشكل ::

~~~~~

فنقول : قد تقرر أن الحكم الشرعي لا يمكن أخذه إلا من دليل

شرعي •

والدليل الشرعي : هو قول الشارع ، أو ما يقوم مقامه ، بنصه ،

أو دلالة الحال ، فيدخل فيه الاجماع والعقل ، ومجامع ذلك يرجع الى

النقل ، لكن النقل اذا دل على حكم ، دل بالضرورة على ثبوت ما يلزمه (\*) ، (١٦٧-أ)

وانتفاء ما يعانده •

والملازمة والمعاندة قد تكون باعتبار نفس الذات ، وقد تكون باعتبار

النظر الى أمر من خارج •

فالملازمة الذاتية : هي الملازمة بين الشيء وأجزاء ماهيته ، من

الجنس ، والفصل ، وعوارضه وتوابع وجوده الثابتة له من حيث هو ذاك

الشيء ، ويرجع ذلك الى السبب والشرط ، ويدخل فيه المحل والجملة • (١)

ودليل الحصر فيها : وجوب ثبوت الحكم بتقدير اجتماعها لسوا

المعاند ، مع فرض عدم كل ما عداها ، والتي هي بالنظر الى أمر آخر ،

هي التي لا بد في صحة ملازمتها من توسط بعض اللوازم الذاتية •

واذا فهم هذا في طرف التلازم ، فهم في طرف التعاند — اعني :

الفرق بين ما هو بالذات وبين ما هو بالتوسط •

---

(١) الجملة : المجموع ، ومنه قوله تعالى — حكاية من قول الكافرين —

" لولا أنزل عليه القرآن جملة واحدة " •

لسان العرب (١٢٨/١١) •

ثم اذا كان النظر في ثبوت كل حكم النقل في محل آخر ، فلا يتصور  
ذلك الا بثبوت ما هو مبناه في محل النقل فيه .

وطريقه التفصيلي : التوصل الى معرفته عينا بما هو قيوده وأوصافه ،  
ثم نعرف وجوده في محل النظر .

والاجمالي : أن يتبين أن ما هو الطريق بين الصورتين لأثر له  
في الفرق في الحكم ، فيلزم منه الاشتراك في المعنى ، ومن ضرورته  
الاشتراك في الحكم ،

أو أن يتبين له لازم آخر من أثر أو غيره ، فيلزم من اشتراكهما في  
ذلك اللازم ، اشتراكهما في المعنى الملزوم .

ثم يلزم ثبوت الحكم في الفرع من ثبوته في الأصل بواسطة معرفة  
اشتراكهما في المعنى — اذ ثبت التلازم بين الحكمين وجودا وعدما ، ومن  
ضرورته التنافى بين وجود أحدهما ونفى الآخر .

وعند هذا نفرغ من التصرف العلوي وننتقل الى مقام التعبير وتركيب  
صيغ التحرير ، فيمكن أن يرد الى نمط القياس ، والى نمط التلازم ، والى  
نمط التعاند ، ثم لكل واحد من هذه الاقسام صيغة مخصوصة ، ومعنى  
مخصوص .

فأما نمط القياس ، فصيغته المصطلح عليها : " قتل ~~معدا~~  
عدوانا ، فيلزمه القصاص كالمحدد " ، وما هو على وزانه .

.....



ومعناه المخصوص أن نقول ؛ " ما بهتاره ثبت الحكم في الأصل  
موجود - هاهنا - ، " أو اشترك المحلان في المعنى ، فيشتركان في  
الحكم " ، وما يؤدي هذا المعنى . (\*)  
(

وأما نمط التلازم ، فصيغته : " لو ثبت في كذا ، لثبت في كذا ،  
وقد ثبت في كذا - اعني المجمعول ملزوما - فثبت في كذا - اعني  
المجمعول لازما - " أو ، " لو ثبت في كذا فلا يثبت في كذا " .

ومعناه : أن نقول " لازم الانتفاء متنفذ ، فينتفى - اعني  
الانتفاء " - أو " ملزوم الثبوت ثابت ، فيثبت " ، أو " الحكم - ثم -  
مع الحكم - هاهنا - مما يتلزمان ، وقد ثبت أحدهما ، فيثبت الآخر " ،  
وما في معناها .

وأما نمط التعاد ، فصيغته أن نقول : " اما أن يثبت - ها  
هنا - أو ينتفى في الأصل ، والثاني متنع ، فيتعين الأول " فتعاند  
بين الانتفاء - في الأصل - والثبوت - هاهنا - ، ليلزم الثبوت فيهما ،  
أو الانتفاء فيهما ، ثم اذا كان أحدهما خلافا لاجماع ، فيتعين الآخر .  
وكذلك نقول : " اما أن يثبت فيهما ، أو ينتفى فيهما ، والثاني  
باطل " ، ويغيد هذا المعنى قولهم ، - مطلقا - : " اما أن يثبت  
أو لا يثبت " .

ومعناه : أن نقول : الثبوت - هاهنا - والانتفاء - ثم - مما لا  
يجتمعان أو يتنافيان ، أو الانتفاء - هاهنا - ينافي الثبوت - ثم -

---

(١) ثم : اشارة الى المكان . فكأنه يقول : الحكم - هناك - مع  
الحكم - هاهنا - .

راجع لسان العرب (١٢/٨١) .

أولا جامعة ، الى غير ذلك ، مما يؤدي هذا المعنى ، ثم نقول : " واحد المتنافيين ثابت ، فيلزم منه انتفاء الثاني " (١) .

ثم بعد ذلك يتفاوت النظار في حسن التلطف في تخفيف مؤسبة التقرير ، حسب تفاوتهم في الحذق ودقة النظر في مراسم الجدل .  
فمن خائفي في الفقه ، كاشف عن ماهيته ، مستند للملازمة ، كما سبق في مقام القياس .

ومن متطرف يورى عن متن الطريق ، وبأخذ باطراف الكلام ، متسكا بظواهر القواعد الجميلة ، ويطالب بتخريج الأمور على وفق الأصول .

فنقول : دليل الملازمة : هو أن تقدير اختصاص أحدهما بالثبوت يستلزم اختصاص محل الثبوت بمؤثر ، اذ بتقدير عدمه ، دليل القياس يقتضى التسوية في الثبوت ، والأصل وجوب العمل بالدليل .

واذا لزم الاختصاص بالمؤثر بتقدير فرض التخصيص بالحكم ، فبيان أن لا اختصاص : هو أن الاختصاص يستدعي تقديرا من مختص ، وتقدير (١٦٨-أ) (\* )  
اعتباره ، وكل واحد منهما على خلاف الظاهر ، لأنه سبق بالعدم ، والأصل بقاء ما كان على ما كان ، فيتسك به الى أن يدل دليل على خلافه ، وهو — أيضا — على خلاف الدليل ، اذ الأصل عدمه ، وكهلا يلزم منه التعارض .

---

(١) تعرض الغزالي في بداية كتابه للكلام عن نمط التلازم والتعاضد ، فيمكن مراجعة تفصيل ذلك في المستقصى (٤/١) .

وقد تكلمت كتب المنطق عن هذه الانماط ، كمباحث رئيسية عندهم ، وسموا نمط التلازم : " الشرطى المتصل " ونمط التعاضد " الشرط المتفصل " .

راجع تحرير القواعد المنطقية ص (١١) وما بعدها العطار على الخبيص ص (١٨٤) .

وأذا ثبتت الملازمة فهى مادة التعاند من كل واحد منها ونقيض  
الآخر ، فيتقرر به — أيضاً — نعت التعاند ، هذا إذا كان النظر فى ثبوت  
الحكم .

فان كان النظر فى انتفاء الحكم ، قليلان بين الثبوت فى محل  
النظر والثبوت فى محل الانتفاء بالاجماع ، بناء على نفي اختصاص محل  
النظر بما يدخل فى المؤثر بالطريق الذى ذكرناه ، واليه الخيرة فى  
صياغة التصوير فى أى نعت شاء .

فهذا ان طريقان خفيفان تطرد فى جميع أحكام الفروع نفياً وإثباتاً  
من الطرفين ، وليس يرجع الى اللعب ، ولا الى منكرة الحس ، ولا مكابرة  
العقول ، بل هو تطف فى الجاء الخصم الى طريق المعارضة ، ليستريح  
هو الى مجرد المنع عن مؤنة التقرير فقها .

ومن واجب هذا النظر أن يوضع حيث لا يتيسر على الخصم اظهار  
ما يخالف هذا الأصل تفصيلاً ، فانه اذا جاء هذا التفصيل ، طاش هذا  
الاجمال ، والله أعلم .

وبه اختتام هذا المجمع ، والله ولى التجاوز عن السهو والخطأ ،  
وسائر زلقات مداخى النظر ، وهرات مداخى الفكر ، ومخالطة الضمير  
ما بجانب سمت القصد الصحيح فى علمه ، انه غفور شكور ، والحمد لله  
رب العالمين ، وصلواته على سيدنا محمد النبى ، وآله أجمعين .

.....

وقد تحرر آخره يوم الاربعاء ثالث عشر ذى القعدة ، سنة احدى

عشرة وستمائة بحمد الله ومنه .

وكان الفراغ من نسخة يوم الثلاثاء ثالث عشر ربيع الآخر ، سنة سبع

وعشرة وستمائة ، ونقل جميع هذا الكتاب من نسخة المصنف المكتوبة بخطه ،

نفع الله به مالكة الفقير الى رحمة ربه ، عبد الرحمن بن عبد العزيز بن

(\*)

(١٦٨-ب)

هلال الصنهاجى وجميع المسلمين .

...

...

...

...

.....

فنادى

فَسِمِ النَّحِيقِ

:: فهرست الموضوعات ::

| الصفحة  | الموضوع                                                  |
|---------|----------------------------------------------------------|
| ١ - ٢   | المقدمة ، ومنهج المؤلف                                   |
| ٣       | الكلام في المقدمات ، وفيه فصول                           |
|         | (( الفصل الأول ))                                        |
| ٤       | تفسير أصول الفقه                                         |
| ٤       | تعريف الأصل                                              |
| ٤       | الفرق بين الدليل والأماره                                |
| ٤       | الدليل الشرعي                                            |
| ٥       | تعريف الفقه                                              |
| ٦       | تعريف أصول الفقه                                         |
| ٦       | تعريف علم الخلاف                                         |
|         | (( الفصل الثاني ))                                       |
| ٧       | تفسير مفردات تعريف علم الأصول                            |
| ٧       | النظر ( والاعتراض على تعريف التبريزي ، وذكر تعريف آخر )  |
| ٧       | التصديق ( مع بيان تعريف التصور )                         |
|         | الكلام على العلم : تصوره وأقسامه                         |
| ٨ - ١٠  | البديهي - النظري - الحسي - التجريبي - الحاصل بالتواتر    |
| ١٠      | التقليد - الجهل - الشك - الظن - الوهم                    |
| ١١      | تعريف الظن                                               |
| ١٢      | تعريف الحكم الشرعي ( مع ذكر ردود الامام على الاعتراضات ) |
| ١٣ - ١٤ | اعتراض التبريزي على تعريف الامام للحكم                   |

| الموضوع                                              | الصفحة  |
|------------------------------------------------------|---------|
| (( الفصل الثالث ))                                   |         |
| قسم                                                  |         |
| تقسيم الأحكام : ( احكام تكليف ، احكام وضع )          |         |
| الحكم التكليفي : ايجاب ، ندب ، تحريم ، كراهة ، اباحة | ١٥      |
| وجه الحصر                                            | ١٥      |
| أقسام الواجب                                         | ١٦      |
| تعريف الواجب ( وتغيير التمييز لتعريف الامام )        | ١٦      |
| تعريف الحرام                                         | ١٧      |
| تعريف المندوب                                        | ١٧      |
| تعريف المكروه                                        | ١٧      |
| تفريق الحنفية بين الفرض والواجب                      | ١٨      |
| ترادف الحظر والحرام ، والتنزيه والكراهة              | ١٨      |
| الحكم الوضعي                                         | ١٨      |
| أقسام الحكم الوضعي ( وتعريفه - هـ )                  | ١٨      |
| تعريف السبب - هـ -                                   | ٢٣      |
| تعريف المانع                                         | ٢٣      |
| تعريف الشرط                                          | ٢٣      |
| معنى الصحة في العقود                                 | ٢٤      |
| معنى الصحة في العبادات                               | ٢٤      |
| معنى الباطل ، وتفريق الحنفية بين الباطل والفاسد      | ٢٤ - ٢٥ |
| تعريف الرخصة                                         | ٢٥      |
| تعريف العزيمة                                        | ٢٦      |

| الصفحة | الموضوع       |
|--------|---------------|
| ٢٦     | تعريف الأداء  |
| ٢٦     | تعريف القضاء  |
| ٢٦     | تعريف الاعادة |

(( الفصل الرابع ))

ممممم

:: لا حسن ولا قبح الا بالشرع ::

|         |                                                   |
|---------|---------------------------------------------------|
| ٢٧      | الحسن والقبح العقلين                              |
| ٢٧      | رأى المعتزلة فى الحسن والقبح                      |
| ٢٧      | رأى الماتريدية — الحنفية — هـ                     |
| ٢٨      | دليل الرازى على المسألة                           |
|         | الاعتراض على دليل الرازى — ومخالفة التبريزى له فى |
| ٣٢ — ٢٨ | الاستدلال بالجبر                                  |
| ٣٥ — ٣٢ | دليل المعتزلة ، والرد عليهم                       |

(( الفصل الخامس ))

ممممم

وفيه مسائل :

|         |                                                           |
|---------|-----------------------------------------------------------|
| ٣٨ — ٣٦ | المسألة الأولى — شكر المنعم غير واجب عقلا والدليل على ذلك |
| ٣٩      | المسألة الثانية — لا حكم للأفعال قبل ورود الشرع           |
| ٣٩      | الخلاف فى تبويب هذه المسألة                               |
| ٤١ — ٤٠ | شبهة الاباحية ، والرد عليها                               |
| ٤١      | شبهة أرباب الحظر                                          |
| ٤٢      | دليل للفريقين، والرد عليه                                 |



| الموضوع | الصفحة |
|---------|--------|
|---------|--------|

### الفصل الثالث : فى الموضوع، والموضوع له ، وفائدة الوضع ،

والطريق الذى يعرف به الوضع .

|                                         |    |
|-----------------------------------------|----|
| الموضوع ، وسبب تعيين اللفظ لذلك         | ٥١ |
| الموضوع له ، وأقسامه                    | ٥١ |
| هل الوضع للأعيان أو المعانى ؟           | ٥٢ |
| هل يمكن أن يكون لكل معنى لفظ يدل عليه ؟ | ٥٣ |
| فائدة الوضع                             | ٥٤ |
| الطريق الذى يعرف به الوضع               | ٥٥ |
| تعريف الاستعمال                         | ٥٥ |

### (( الباب الثانى ))

فى تقسيم الألفاظ الدالة . . . وهى على أوجه :

|                         |    |
|-------------------------|----|
| الأول : الدالات         | ٥٧ |
| دالة المطابقة           | ٥٧ |
| دالة التضمن             | ٥٧ |
| دالة الالتزام           | ٥٧ |
| الدالة العقلية والوضعية | ٥٧ |
| تقابل الألفاظ والمعانى  | ٥٨ |
| تعريف العلم             | ٥٩ |
| تعريف المتواطئ          | ٥٩ |

| الموضوع           | الصفحة |
|-------------------|--------|
| تعريف المشكك      | ٥٩     |
| الالفاظ المتباينة | ٥٩     |
| الالفاظ المترادفة | ٥٩     |
| المشترك           | ٥٩     |
| المجمل            | ٥٩     |
| المرتجل           | ٥٩     |
| الظاهر            | ٦٠     |
| المؤول            | ٦٩     |
| المجمل            | ٦٠     |

(( الباب الثالث ))

في مسائل متفرقة •

|                                                       |         |
|-------------------------------------------------------|---------|
| هل بقاء وجه الاشتقاق شرط في صدق الاسم المشتق ؟        | ٦٧ — ٦٩ |
| ذكر الخلاف في ذلك                                     | ٦٧      |
| بيان كلام التبريزي الذي انفرد به في هذه المسألة       | ٦٧      |
| — الاشتراك واقع في الألفاظ                            | ٦٩ — ٧٠ |
| تعريف المشترك ( هـ )                                  | ٦٩      |
| مواضع الاشتراك                                        | ٧١      |
| رد التبريزي على الامام في منعه وجود اللفظ المشترك بين |         |
| الشيء وعدمه                                           | ٧١      |

| الموضوع                                                                                                      | الصفحة  |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| — استعمال المشترك في جميع معانيه على الجمع                                                                   |         |
| ذكر الخلاف في ذلك                                                                                            | ٧٢ — ٧٤ |
| أدلة الجواز على استعمال المشترك                                                                              | ٧٤      |
| فرعان :                                                                                                      |         |
| أحدهما : اللفظ المشترك ( بصيغة الجمع ، وصلى الله عليه وسلم البعض بجواز استعماله في جميع معانيه على الجمع ) . | ٧٥      |
| الثاني : نقل عن الشافعي وجوب حمل المشترك على جميع معانيه                                                     | ٧٥      |
| — الاشتراك في الألفاظ خلاف الأصل                                                                             | ٧٦      |
| بيان مخالفة ذلك للدليل                                                                                       | ٧٦      |
| بيان مخالفة ذلك للغالب                                                                                       | ٧٦      |
| ذكر دليل الامام وكلام التبريزي عليه                                                                          | ٧٦      |
| (( الباب الرابع ))                                                                                           |         |
| :: في الحقيقة والمجاز ::                                                                                     |         |
| — تعريف الحقيقة — في الاصطلاح — .                                                                            | ٧٩      |
| — تعريف المجاز — في الاصطلاح — .                                                                             | ٧٩      |
| نقضي الامام لتعريف المجاز ، زيادته على ذلك ، وكلام                                                           |         |
| التبريزي عليه                                                                                                | ٧٩      |
| حد المجاز الذي ذكره التبريزي                                                                                 | ٨٠      |
| لفظ الحقيقة والمجاز مجاز في معنييهما                                                                         | ٨٠      |

| الموضوع                                      | الصفحة  |
|----------------------------------------------|---------|
| القسم الأول : في الحقيقة ، وفيه مسائل        |         |
| الأولى : اثبات وجود اللفظ الحقيقي            | ٨٢      |
| الثانية : الحقيقة العرفية                    | ٨٢      |
| أقسام الحقيقة العرفية                        | ٨٢      |
| — ما هو بطريق النقل                          |         |
| — ما هو بطريق التخصيص                        |         |
| الثالثة : الحقيقة الشرعية                    | ٨٣      |
| أقسامها : بالنقل والتخصيص                    | ٨٣      |
| انكار القاضى لوقوع التصريف من الشرع في اللغة |         |
| ( الاسامى الشرعية )                          | ٨٣      |
| قول المعتزلة في هذا التصريف                  | ٨٣      |
| رأى التبريزي في ذلك                          | ٨٣      |
| أدلة القاضى                                  | ٨٣ — ٨٤ |
| الرد على القاضى                              | ٨٥      |
| الدليل على وقوع التصريف من اللغة الى الشرع   | ٨٥      |
| الأدلة على الوقوع من الحديث النبوى           | ٨٦      |
| القسم الثانى : في المجاز ، وفيه مسائل :      |         |
| الأولى : المجاز المفرد والمركب               | ٨٩      |
| أمثلة المجاز المفرد                          | ٨٩      |
| أمثلة المجاز المركب                          | ٨٩      |
| أمثلة المركب والمفرد معا                     | ٨٩      |

| الموضوع                                        | الصفحة |
|------------------------------------------------|--------|
| الثانية : فى اثبات المجاز                      | ٩٠     |
| الثالثة : فى حصر أقسام المجاز المفرد :         |        |
| ١ — اطلاق اسم السبب على السبب                  | ٩٠     |
| ٢ — اطلاق اسم السبب على السبب                  | ٩٠     |
| فائدتان :                                      |        |
| احداهما — الغاية فى الذهن طة العطل ، وقس       |        |
| الوجود معلول العطل                             | ٩١     |
| الثانية — السبب أحق باسم السبب من عكسه         | ٩١     |
| ٣ — اطلاق الاسم على المشابه                    | ٩١     |
| ٤ — اطلاق اسم الضد على الضد                    | ٩١     |
| ٥ — اطلاق اسم الكل على الجزء •                 | ٩١     |
| ٦ — اطلاق اسم الجزء على الكل •                 | ٩٢     |
| ٧ — اطلاق اسم الوجود على الامكان               | ٩٢     |
| ٨ — اطلاق الاسم باعتبار ما كان                 | ٩٢     |
| ٩ — اطلاق الاسم على المجاور                    | ٩٢     |
| ١٠ — المجاز بسبب ترك أهل العرف استعماله        | ٩٢     |
| ١١ — الزيادة والنقصان                          | ٩٢     |
| ١٢ — تسمية المتعلق باسم المتعلق                | ٩٢     |
| الرابعة : فى محل دخول المجاز                   | ٩٣     |
| مخالفة التبريزى للامام فى دخول المجاز فى الفعل |        |
| والحرف والمشتق                                 | ٩٣     |

| الموضوع                                                  | الصفحة  |
|----------------------------------------------------------|---------|
| الدليل على ما ذهب اليه التبريزي                          | ٩٤      |
| الخامسة : استعمال اللفظ في معناه المجازي يتوقف على السمع | ٩٦      |
| دليل الامام ، ورد التبريزي عليه                          | ٩٦      |
| السادسة : المجاز المركب عقلي                             | ٩٧ — ٩٨ |
| قاعدة :<br>مستند                                         |         |
| اذا كان ظاهر مفهوم الكلام خلاف الحقيقة ، متى يكون        |         |
| كذبا ، ومتى لا يكون ؟                                    | ٩٩      |
| السابعة : المجاز موجود في كتاب الله ، وسنة رسوله حجة من  |         |
| أنكر ذلك ، والرد عليه                                    | ١٠٠     |
| الثامنة : المجاز خلاف الغالب وجود واستعمالا              | ١٠٠     |
| رأى ابن جنى في ذلك                                       | ١٠١     |
| الرد على هذا الرأي                                       | ١٠١     |
| تنبيهات :<br>مستند                                       |         |
| — المجاز قد يصير حقيقة                                   | ١٠٢     |
| — الحقيقة قد تصير مجازا                                  | ١٠٢     |
| قاعدة :<br>مستند                                         |         |
| فيما تنفصل به الحقيقة عن المجاز                          | ١٠٣     |
| تفجير التبريزي لعبارات الامام ، وتأبيد القرائن له        | ١٠٣     |
| الاشتقاق الأكبر والأصغر                                  | ١٠٤     |

| الموضوع | الصفحة |
|---------|--------|
|---------|--------|

(( الباب الخامس ))

:: فى طريق فهم مراد المتكلم من الخطاب ::

وفيه فصول :

- الفصل الأول : فى حصر مدارك الخل فى الكلام ١٠٦
- زيادة التبريزى على ما ذكره الامام ١٠٦ — ١٠٧
- الفصل الثانى : فى تعارض وجوه مدارك الخل ١٠٨
- الفصل الثالث : فى مسائل تتشعب من الباب الخامس ١٠٩
- الأولى — لا يجوز أن يتكلم الله ورسوله بشئ
- ولا يعنى به شيئاً ١٠٩
- تنبيه التبريزى على استدلال الامام ١٠٩
- الأدلة على هذه المسألة ١٠٩ — ١١٠
- الثانية — لا يجوز أن يعنى الله بكلامه خلاف
- الظاهر ولا يدل عليه ١١١
- الفصل الرابع : فى مقصود الباب ( كفية الاستدلال بالخطاب ) ١١٢
- استقلال الخطاب بالافادة وعدم الاستقلال ١١٢

الكلام فى " الاوامر والنواهي "

النظر فى أمور لغوية وأحكام معنوية

الأمور اللغوية ، وفيها ابحاث :

الأول : فى لفظ الأمر ، وفيه مسائل :

الأولى : الاتفاق على لفظ الأمر ، وأنه حقيقة فى قول

١١٤

مخصوص

| الموضوع                                              | الصفحة  |
|------------------------------------------------------|---------|
| الاختلاف في كونه حقيقة فيما عداه                     | ١١٤     |
| المختار في ذلك                                       | ١١٤     |
| الدليل عليه                                          | ١١٥     |
| الثانية — في تعيين القول المخصوص السمي بلفظ "الأمر"  | ١١٥     |
| هل هو حقيقة في العبارة أو في المعنى                  | ١١٥     |
| اختيار التبريزي ومخالفته للامام                      | ١١٦—١١٨ |
| الثالثة — السمي بلفظ الأمر الصيغة أم بشرط زائد ؟     | ١١٩     |
| بيان الراجح في ذلك ودليله                            | ١١٩     |
| الرابعة — الشرط الذي يكون مع الصيغة لتكون أمرا       | ١٢٠     |
| البحث الثاني ( في الأمور اللسانية ) : في صيغة "أفعل" |         |
| وفيه مسألتان :                                       |         |
| الأولى — وجوه صيغة "أفعل"                            |         |
| من الوجوب والندب ، وغيرها                            | ١٢٢—١٣٢ |
| الخلافاً في أي هذه الوجوه حقيقة                      | ١٢٤—١٢٥ |
| رأى التبريزي                                         | ١٢٥     |
| صيغة الأمر للايجاب أو الندب ؟                        | ١٢٥—١٢٦ |
| ذكر الخلاف في ذلك واختيار الامام أنها للوجوب         | ١٢٦—١٢٧ |
| الاعتراضات على ذلك                                   | ١٢٧—١٣٢ |
| أقوى الأدلة في نظر التبريزي                          | ١٣٣     |
| دليل من جعل لفظ "أمر" للقدر المشترك                  | ١٣٣     |
| دليل من جعل فعل "أمر" للندب                          | ١٣٤     |
| دليل الواقفية                                        | ١٣٤—١٣٥ |



| الموضوع                                            | الصفحة    |
|----------------------------------------------------|-----------|
| الثانية — اذا وردت صيغة افعل بعد الحظر والخلاف     |           |
| في ذلك .                                           | ١٣٥ — ١٣٦ |
| النهي الوارد بعد الايجاب                           | ١٣٦       |
| البحث الثالث ( في مقتضى القول المسمى أمرا )        |           |
| وفيه مسائل                                         |           |
| الأولى — الامر لا يقتضى التكرار                    | ١٣٨       |
| ذكر خلاف البعض في ذلك                              | ١٣٨       |
| الدليل على المذهب الأول                            | ١٣٩       |
| وجه آخر في الدلالة                                 | ١٣٩       |
| وجه آخر في الدلالة                                 | ١٤٠       |
| دليل القائلين بالتكرار                             | ١٤٠       |
| دليل القائلين بالاشتراك                            | ١٤١       |
| الرد على دليل المذهبين                             | ١٤١       |
| فرع : الأمر المتعلق بشرط أو صفة لا يقتضى           |           |
| التكرار                                            | ١٤١       |
| المسألة الثانية — الأمر لا يقتضى الفور ولا التراخي | ١٤٢       |
| الخلاف في ذلك                                      | ١٤٢       |
| دليل من يقول بالفور                                | ١٤٣       |
| الواجب المضيق على الفور ، ودليله                   | ١٤٣ — ١٤٤ |
| رد التبريزي على هذه الأدلة                         | ١٤٤ — ١٤٥ |

| الموضوع                                                         | الصفحة  |
|-----------------------------------------------------------------|---------|
| المسألة الثالثة — الحكم المنوط بالشئ بحرف " ان "                |         |
| عدم عدد عدم ذلك الشئ " مفهوم الشرط "                            | ١٤٦     |
| دليل الامام فى المسألة                                          | ١٤٦     |
| اعتراض التبريزى على دليل الامام                                 | ١٤٦—١٤٧ |
| استدلال آخر للامام                                              | ١٤٨     |
| كلام التبريزى على هذا الاستدلال                                 | ١٤٨—١٤٩ |
| المسألة الرابعة — مفهوم اللقب ، والخلاف فيه                     | ١٥٠     |
| المسألة الخامسة — تقييد الحكم بالصفة ( مفهوم التقييد )          | ١٥١     |
| دليل المسألة ، وتعليق التبريزى عليه                             | ١٥٢     |
| دليل المانعين من مفهوم التقييد وزد التبريزى عليهم               | ١٥٢—١٥٦ |
| تقرير التبريزى للمسألة ورايه فيها                               | ١٥٦     |
| تلييه :<br>متمممم فى مراتب المفهوم                              | ١٥٧—١٥٨ |
| المسألة السادسة — المخاطب يندرج تحت الخطاب أولا ؟               | ١٥٩     |
| (( القضايا المعنوية فى باب " الأمر " ))                         |         |
| وهى تنقسم الى أقسام :                                           |         |
| القسم الأول :<br>متمممممم فى نفس الأمر المعنوى ، وفيه مسألتان : |         |
| الأولى — فى حد الأمر                                            | ١٦١     |
| ما ذكره القاضى أبوبكر                                           | ١٦١     |
| اختيار الامام لتعريف آخر                                        | ١٦١     |

| الموضوع                                         | الصفحة  |
|-------------------------------------------------|---------|
| رد التبريزى على الامام فى اعتراضه على القاضى    | ١٦٦—١٦٢ |
| تعليق التبريزى على تعريف الامام                 | ١٦٢—١٦٣ |
| تعريف المعتزلة للأمر                            | ١٦٣—١٦٤ |
| اعتراض الامام عليهم                             | ١٦٤     |
| الثانية — تنقيح ماهية الأمر                     | ١٦٤     |
| رأى المعتزلة ، ورأى الاشاعرة                    | ١٦٤     |
| الرد على المعتزلة                               | ١٦٤—١٦٦ |
| دليل المعتزلة                                   | ١٦٦     |
| جواب الامام ، وجواب التبريزى                    | ١٦٧—١٦٨ |
| القسم الثانى : ( فى متعلقات الأمر ) وهى ثلاثة : |         |
| ~~~~~                                           |         |
| الأول — حكمه ، النظر فى أقسامه ، أحكامه         |         |
| ~~~~~                                           |         |
| حكمه                                            | ١٦٩     |
| أقسامه : وفيه مسائل :                           |         |
| الأولى : الواجب المعين وغير المعين              | ١٦٩     |
| رفض المعتزلة لهذا التقسيم وتفصيل مذهبهم         |         |
| فى ذلك والرد عليه                               | ١٦٩—١٧٣ |
| ✓ الثانية : الواجب الموسع ، والخلاف فيه         | ١٧٤     |
| بيان ثمره ! الخلاف ( هـ )                       | ١٧٤     |
| تحليل مذهب القائلين بالواجب الموسع              | ١٧٥     |
| الدليل على أصل المذهب                           | ١٧٥     |
| الاعتراض على الدليل ، والرد                     | ١٧٥—١٧٧ |
| الواجب الذى هو على التوسيع فى جميع العمر        | ١٧٨     |
| الثالثة : فى الواجب على الكفاية                 | ١٧٩     |
| رأى التبريزى فى كلام الامام                     | ١٧٩     |



| الصفحة  | الموضوع                                                  |
|---------|----------------------------------------------------------|
|         | فروع :<br>متمم                                           |
| ١٩٤     | الأول : المندوب مأوربه                                   |
| ١٩٤     | الثاني : العاج من التكليف أم لا ؟                        |
| ١٩٥—١٩٤ | رأى الاستاذ أبى اسحاق                                    |
| ١٩٥     | الثالث : هل العاج من الشرع ؟                             |
|         | <u>المتعلق الثاني "للامر" : الفعل المأوربه</u>           |
|         | وفيه مسائل                                               |
| ١٩٦     | الأولى — التكليف بما لا يطاق                             |
| ١٩٦     | ذكر خلاف المعتزلة والغزالي                               |
| ١٩٨—١٩٦ | دليل الامام على المسألة                                  |
| ١٩٨     | تعليق التبريزي على الامام                                |
| ٢٠٢—١٩٩ | تقرير التبريزي لجواز التكليف مع عدم الوقوع               |
| ٢٠٢     | الثانية — هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة                |
| ٢٠٢     | مذهب الشافعية                                            |
| ٢٠٢     | مذهب الحنفية                                             |
| ٢٠٤—٢٠٣ | أدلة مذهب الشافعية                                       |
| ٢٠٥—٢٠٤ | الرد على اعتراضات المخالفين                              |
| ٢٠٥     | أدلة المخالفين ، والجواب عليها                           |
| ٢٠٧—٢٠٦ | الثالثة — الاتيان بالمأور ، هل يقتضى الاجزاء ؟           |
|         | بيان معنى الاجزاء ، الخلاف فيه ، ودليل كل                |
| ٢٠٧—٢٠٦ | مخالف                                                    |
| ٢٠٨     | الرابعة — خطاب الأداء لا يقتضى وجوب القضاء بتقدير الفوات |
| ٢٠٨     | الدليل على المذهب                                        |
| ٢٠٨     | اعتراض على المذهب ، والرد عليه                           |

| الموضوع                                                    | الصفحة  |
|------------------------------------------------------------|---------|
| الخامسة — الأمر بالأمر بالشئ ، ليس أمراً بذلك الشئ         | ٢٠٨     |
| المتعلق الثالث للأمر : الأمور                              |         |
| وفيه مسائل :                                               |         |
| الأولى — المعدوم يجوز أن يكون مأموراً                      | ٢١٠     |
| الدليل على ذلك                                             | ٢١٠     |
| دليل المانعين ، والرد عليه                                 | ٢١٠     |
| الثانية — تكليف الغافل غير جائز                            | ٢١١     |
| معارضة دليل الغضب والجواب عليه                             | ٢١١—٢١٣ |
| الثالثة — قصد إيقاع الأمور طاعة ، معتبر في الامتناع ،      |         |
| والدليل عليه                                               | ٢١٣     |
| الرابعة — تكليف المكره على وفق الإكراه وعلى خلافه          | ٢١٤     |
| الدليل على المذهب                                          | ٢١٤     |
| تعريف الإكراه                                              | ٢١٤     |
| دليل الإمام على هذه المسألة                                | ٢١٥     |
| الخامسة — الفعل حال وجوده مأموراً به                       | ٢١٦     |
| خلاف المعتزلة في ذلك                                       | ٢١٦     |
| سبب الخلاف ووجهه                                           | ٢١٦     |
| السادسة — المأمور يعلم كونه مأموراً قبل التمكن من الامتناع | ٢١٧     |
| خلاف المعتزلة في ذلك ، مع بيان دليلهم ،                    |         |
| ودليل الأشاعرة                                             | ٢١٧     |
| (( النواهي ))                                              |         |

وفيه مسائل :

|                                                             |     |
|-------------------------------------------------------------|-----|
| الأولى — النهي ظاهر في التحريم                              | ٢١٩ |
| الثانية — الشئ الواحد لا يجوز أن يكون مأموراً به منبهاً منه | ٢٢١ |

| الصفحة  | الموضوع                                          |
|---------|--------------------------------------------------|
| ٢٢١     | كلام الفقهاء في هذه المسألة                      |
|         | مسألة الصلاة في الدار المغصوبة وعلاقتها بهذه     |
| ٢٢١     | المسألة                                          |
| ٢٢١     | كلام الامام في هذه المسألة                       |
| ٢٢٢     | كلام التبريزي وتوجيه رأيه                        |
| ٢٢٤     | الثالثة — النهي هل يفيد الفساد ؟                 |
| ٢٢٤     | الخلافاً فيه                                     |
| ٢٢٥     | رأى أبي الحسين                                   |
| ٢٢٦—٢٢٩ | الدليل على أن النهي يقتضي الفساد                 |
|         | فـرـع :                                          |
| ٢٣٠     | هل النهي يدل على الصحة ؟                         |
| ٢٣٠     | دليل القائلين به ، والرد عليهم                   |
| ٢٣١     | الرابعة — المقتضى بالتكليف في طرف النهي فعل الضد |
| ٢٣١     | الخلافاً فيه                                     |
| ٢٣١     | حجة المخالفين                                    |
|         | (( الكلام في العموم ))                           |
|         | وفيه أربعة مسائل :                               |
|         | القسم الأول : في العموم ، وله شطران ، ومقدمة     |
| ٢٣٣     | المقدمة في تعريف العام ، وبيان جهاته             |
| ٢٣٣     | تعريف العام                                      |
| ٢٣٤     | جهات العام                                       |
|         | <u>الشرط الأول :</u>                             |
| ٢٣٥     | ألفاظ العموم                                     |

| الموضوع                                                 | الصفحة  |
|---------------------------------------------------------|---------|
| ما يفيد العموم بنفسه                                    | ٢٣٥     |
| ما يكسبه من أمر آخر                                     | ٢٣٥     |
| تعريف المطلق                                            | ٢٣٦     |
| تعريف العلم ، واسم الإشارة                              | ٢٣٦     |
| تعريف اسم العدد                                         | ٢٣٦     |
| اثبات العموم وتحقيقه : وفيه مسائل                       |         |
| الأولى : في اثبات عموم صيغ الشرط والجزاء ، وكل ، وجميع  |         |
| والنكرة في سياق النفي                                   | ٢٣٧     |
| بعض الاعتراضات والرد عليها                              | ٢٣٧—٢٣٩ |
| شبه المنكرين للعموم في هذه الصيغ                        | ٢٣٩—٢٤٢ |
| الثانية : الجمع المعروف بالآلف واللام ينصرف الى المعهود | ٢٤٣     |
| خلاف الواقفية وأبى هاشم                                 | ٢٤٣     |
| الدليل على المذهب ، مع ذكر بعض الاعتراضات               |         |
| والرد عليها                                             | ٢٤٣—٢٤٥ |
| فروع :                                                  |         |
| الأول — الجمع المضاف يفيد العموم                        | ٢٤٦     |
| الثاني — ضمير الجمع " الواو " يستدعي مظهرا              | ٢٤٦     |
| الثالث — الخطاب مشافهة بصيغة الجمع — يعم                |         |
| الحاضرين                                                | ٢٤٦     |
| الثالثة : اسم الواحد المعروف بـ " لام " الجنس لا يقتضى  |         |
| العموم بوضعه                                            | ٢٤٧     |
| الدليل على ذلك                                          | ٢٤٧—٢٤٨ |
| حجة القائلين به                                         | ٢٤٨     |



| الموضوع                                                 | الصفحة  |
|---------------------------------------------------------|---------|
| المسألة الرابعة: الجمع المنكر يحمل على أقل الجمع        | ٢٤٨     |
| بيان مقدار أقل الجمع                                    | ٢٤٨     |
| بيان المختار ، والدليل عليه                             | ٢٤٩—٢٥٠ |
| الخامسة : المقتضى لا عموم له                            | ٢٥١     |
| الدليل على ذلك                                          | ٢٥١     |
| السادسة : نفي التساوى بين شيئين لا يقتضى العموم         | ٢٥٢     |
| بيان ذلك والدليل عليه                                   | ٢٥٢     |
| السابعة : لو قال : " لا آكل " م جميع الطأكولات          | ٢٥٣     |
| ذكر الخلاف فيه                                          | ٢٥٣     |
| الدليل على الذهاب                                       | ٢٥٣     |
| حجة الشافعى فى عدم العموم                               | ٢٥٤     |
| رأى التبريزى فى ترجيح الامام لراى أبى حنيفة             | ٢٥٤—٢٥٥ |
| الثامنة : ترك الاستفصال عن حكاية الحال مع قيام الاحتمال | ٢٥٦     |
| قال هذه المسألة — قصة غيلان —                           | ٢٥٦—٢٥٧ |
| التاسعة : صيغ المخاطبة كـ " ايها الناس " تخص الناس      |         |
| الموجودين عند نزول الخطاب                               | ٢٥٧—٢٥٨ |
| العاشرة : قول الصحابى : " نهى رسول الله عن الضرر "      |         |
| لا يفيد العموم                                          | ٢٥٩     |
| <u>الشرط الثانى : تخصيص العموم</u>                      |         |
| والنظر فى حقيقة التخصيص ، وجواز الاستدلال بالعام        |         |
| المخصص وما يقع به التخصيص .                             |         |
| النظر الأول : — تعريف التخصيص                           | ٢٦٠     |
| — الفرق بين النسخ والتخصيص                              | ٢٦٠—٢٦١ |
| النظر الثانى : جواز الاستدلال بالعام بالمخصص            | ٢٦٢     |

| الموضوع                                              | الصفحة  |
|------------------------------------------------------|---------|
| العام المخصص بعد التخصيص يصير مجازا ؟                |         |
| ذكر الخلاف فيه                                       | ٢٦٢     |
| الدليل على مذهب الامام                               | ٢٦٢—٢٦٥ |
| دليل من قال يصير مجازا                               | ٢٦٥     |
| فسرع !                                               |         |
| للمجتهد التسك بالعام المخصص بعد الاستقصاء            | ٢٦٦     |
| النظر الثالث : فيما يقع به التخصيص                   |         |
| وهو قسمان : متصل ، ومنفصل                            |         |
| المخصصات المتصلة : الاستثناء .. الشرط .. التقييد     |         |
| الفاية ..                                            |         |
| — الاستثناء .. وفيه مسائل :                          |         |
| الأولى : في حد الاستثناء                             | ٢٦٧     |
| الثانية : يجب أن يكون الاستثناء متصلا                | ٢٦٧     |
| رواية جواز تراخيه عن ابن عباس                        | ٢٦٧     |
| الثالثة : هل يجوز استثناء خلاف الجنس منه             | ٢٦٨     |
| دليل من جعل ذلك حقيقة                                | ٢٦٨—٢٦٩ |
| اشتغال الأصوليين بالاعتذار عن الأدلة                 | ٢٧٠—٢٧١ |
| الرابعة : الاستثناء المستغرق ، والخلاف فيه           | ٢٧٢     |
| مذهب احمد بن حنبل في هذه المسألة                     | ٢٧٢     |
| دليل فساد بعض المذاهب في هذه المسألة                 | ٢٧٢     |
| الخامسة : الاستثناء من النفي اثبات ، ومن الاثبات نفي | ٢٧٣     |
| رأى أبي حنيفة في هذه المسألة                         | ٢٧٣     |
| دليل المذهب الأول                                    | ٢٧٣     |
| دليل مذهب أبي حنيفة ، والرد عليه                     | ٢٧٤     |

| الصفحة  | الموضوع                                        |
|---------|------------------------------------------------|
| ٢٧٥     | السادسة : الاستثناء المذكور عقيب الجمل الكثيرة |
| ٢٧٥     | مذهب الشافعي                                   |
| ٢٧٥     | مذهب أبي حنيفة                                 |
| ٢٧٥     | مذهب المرتضى                                   |
| ٢٧٥     | مذهب القاضي                                    |
| ٢٧٦     | مأخذ دليل الشافعي                              |
| ٢٧٧-٢٧٦ | دليل أبي حنيفة                                 |
| ٢٧٨-٢٧٧ | الرد على أبي حنيفة                             |
|         | الشرط ( أحد المخصصات المفصلة ) :               |
| ٢٧٩     | تعريف الشرط عدد الأصوليين                      |
| ٢٧٩     | تعريف الشرط عدد النحاة                         |
|         | التقييد ..                                     |
| ٢٧٩     | تعريفه ومثاله                                  |
|         | الغاية ..                                      |
| ٢٨٠     | تعريفها ... وطريقة التخصيص بها                 |
|         | المخصصات المفصلة :                             |
| ٢٨١     | — التخصيص بالعقل                               |
| ٢٨١     | — التخصيص بالحس                                |
|         | — التخصيص بالسمع .. وفيه مسائل :               |
| ٢٨١     | الأولى : يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب             |
| ٢٨١     | يجوز تخصيص الكتاب بالسنة                       |
| ٢٨١     | يجوز تخصيص الكتاب والسنة بالاجماع              |
| ٢٨١     | يجوز تخصيص الكتاب بفعل النبي وسكوته وتقريره    |
| ٢٨٢-٢٨١ | الدليل على جواز ذلك                            |

| الموضوع                                                 | الصفحة  |
|---------------------------------------------------------|---------|
| فروع :                                                  |         |
| الخاص مقدم على العام                                    | ٢٨٢     |
| الخلاف في ذلك                                           | ٢٨٢     |
| الدليل على مذهب الشافعية في هذه المسألة                 | ٢٨٢     |
| المسألة الثانية : تخصيص الكتاب بخبر الواحد              | ٢٨٣     |
| وحكاية الخلاف فيه                                       | ٢٨٣     |
| دليل مذهب الشافعية                                      | ٢٨٢-٢٨٣ |
| دليل المخالفين لمذهب الشافعي                            | ٢٨٦-٢٨٧ |
| المسألة الثالثة : تخصيص الكتاب والسنة المتواترة بالقياس | ٢٨٨     |
| حكاية المذاهب فيه                                       | ٢٨٨     |
| دليل مذهب الشافعية فيه                                  | ٢٨٩     |
| دليل المخالفين ، والرد عليهم                            | ٢٨٩-٢٩٠ |
| المسألة الرابعة : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب     | ٢٩١     |
| دليل الامام في هذه المسألة                              | ٢٩١-٢٩٢ |
| رد التبريزي عليه                                        | ٢٩٢     |
| تقرير المسألة من التبريزي                               | ٢٩٢-٢٩٣ |
| فصل : فيما يتوهم كونه مخصصا وليس كذلك . . . وهو أمور :  |         |
| الأول : تمييز الشخص عن الجنس بوصف شرف أو نقص            | ٢٩٣     |
| الثاني : ظهور قصد المتكلم غرضاً آخر غير نفس الحكم       | ٢٩٣     |
| الثالث : تعقيب العام بخاص أو استثناء ، أو تقييد         |         |
| لا يتأتى الا في المعنى                                  | ٢٩٤     |
| المسألة الخامسة : حمل المطلق على المقيد                 | ٢٩٤     |
| المذاهب في ذلك                                          | ٢٩٤     |
| القسم الرابع من الاقسام الثلاثة                         | ٢٩٤     |

| الصفحة | الموضوع                                                   |
|--------|-----------------------------------------------------------|
| ٢٩٤    | بيان وجه امتناع بقية الاقسام                              |
| ٢٩٥—٩٤ | وجه الحمل عند اتحاد السبب                                 |
|        | فسرع :<br>مستند                                           |
|        | يحمل المطلق على العقيد عند اختلاف السبب ،                 |
| ٢٩٥    | اذا اقتضى القياس ذلك                                      |
| ٢٩٥    | الدليل على المسألة                                        |
|        | (( القول في "المجمل والمبين " ))                          |
|        | الغظر في حديهما ، ثم في المسائل المتشعبة من حديهما        |
| ٢٩٧    | حد المجمل                                                 |
| ٢٩٧    | حد المبين                                                 |
| ٢٩٧    | حد التأهل                                                 |
|        | المسائل المتعلقة بهذا الباب :                             |
| ٢٩٨    | الأولى : يجوز ورود المجمل في كتاب الله ، وسعة رسوله       |
| ٢٩٨    | الدليل عليه                                               |
| ٢٩٨    | الثانية : قوله تعالى " حرمت عليكم امهاتكم " ليس بمجمل     |
| ٢٩٨    | الخلافاً فيه                                              |
| ٢٩٨    | الدليل على الغضب                                          |
| ٢٩٨    | دليل المخالفين                                            |
|        | الثالثة : قوله عليه السلام " لا صلاة الا بطلاحة الكتاب "  |
| ٢٩٩    | وأخاله ليس بمجمل                                          |
| ٢٩٩    | الخلافاً فيه                                              |
| ٣٠٠    | دليل المخالف                                              |
| ٣٠٠    | الجواب على دليل المخالف                                   |
| ٣٠١    | الرابعة : كل ما يصلح أن يكون دليلاً ، يصلح أن يكون بياناً |

| الموضوع                                                | الصفحة  |
|--------------------------------------------------------|---------|
| الخامسة : لا يشترط أن يكون طريق بيان المجمل مثل المجمل | ٣٠١     |
| السادسة : لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة           | ٣٠١     |
| تأخير البيان الى وقت الحاجة                            | ٣٠١     |
| الخلافا فيه مع المعتزلة                                | ٣٠١-٣٠٢ |
| دليل مذهب الشافعية مع الرد على اعتراضات غيرهم          | ٣٠٢-٣٠٨ |
| السابعة : يجوز من الله — تعالى — أن يسمع المكلف العام  |         |
| من غير أن يسمعه ما خصص به العام                        | ٣٠٩     |
| ذكر الخلاف فيه                                         | ٣٠٩     |

(( القول في " الافعال " ))

|              |                                         |
|--------------|-----------------------------------------|
| وفيه مسائل : |                                         |
| الأولى :     | عصاة الانبياء                           |
| الثانية :    | فعل الرسول — صلى الله عليه وسلم — هل هو |
|              | للوجوب أو الندب أو الإباحة              |
|              | دليل القائلين بالوجوب                   |
|              | دليل القائلين بالندب                    |
|              | دليل القائلين بالإباحة                  |
|              | تقرير التبريزي في هذه المسألة           |
| الثالثة :    | هل كان الرسول متعبدا بشرع من قبلنا ؟    |
|              | البحث عن ذلك قبل البعثة                 |
|              | البحث عن ذلك بعد البعثة                 |
|              | ذكر الخلاف مع الأدلة                    |

(( الكلام في " الناسخ والمنسوخ " ))

|              |          |
|--------------|----------|
| وفيه مسائل : |          |
| الأولى :     | حد النسخ |
|              | ٣٢٤      |

| الموضوع                                                    | الصفحة  |
|------------------------------------------------------------|---------|
| الاعتراض على الحد المذكور                                  | ٣٢٥     |
| المسألة الثانية : حقيقة النسخ                              | ٣٢٦     |
| والخلاف فيه                                                | ٣٢٦     |
| أدلة المخالفين                                             | ٣٢٦-٣٢٧ |
| دليل التبريزي على مذهبه والرد على مخالفه                   | ٣٢٧-٣٢٩ |
| المسألة الثالثة : النسخ جائز عقلاً ، واقع سمعاً            | ٣٣٠     |
| خلاف اليهود في ذلك                                         | ٣٣٠     |
| دليل الوقوع                                                | ٣٣٠     |
| المسألة الرابعة : النسخ قبل التمكن من الامتثال والخلاف فيه | ٣٣٤     |
| منشأ الخلاف                                                | ٣٣٥     |
| دليل مذهب الشافعية والاعتراض على هذا الدليل                |         |
| والرد عليه                                                 | ٣٣٥-٣٣٦ |
| المسألة الخامسة : النسخ الى الاثقل ولا الى بدل             | ٣٣٧     |
| الدليل على ذلك                                             | ٣٣٧-٣٣٨ |
| المسألة السادسة : نسخ الحكم دون التلاوة                    | ٣٣٨     |
| نسخ التلاوة دون الحكم                                      | ٣٣٨     |
| نسخ الحكم والتلاوة معاً                                    | ٣٣٨     |
| المسألة السابعة : نسخ المتواتر بالآحاد                     | ٣٣٩     |
| الخلاف فيه                                                 | ٣٣٩     |
| الدليل على المذهب                                          | ٣٣٩     |
| دليل المخالفين                                             | ٣٤٠-٣٤١ |
| الجواب عليه                                                | ٣٤١-٣٤٢ |
| المسألة الثامنة : نسخ الكتاب بالسنة                        | ٣٤٢     |
| نسخ السنة بالكتاب                                          | ٣٤٢     |

| الموضوع                                        | الصفحة    |
|------------------------------------------------|-----------|
| ذكر الخلاف فيه                                 | ٣٤٢       |
| دليل المذهب                                    | ٣٤٢ — ٣٤٤ |
| دليل المخالف والرد عليه                        | ٣٤٤ — ٣٤٥ |
| المسألة التاسعة : الزيادة على النص نسخ أم لا ؟ | ٣٤٥       |
| تفصيل القول في هذه المسألة                     | ٣٤٥ — ٣٤٨ |
| المسألة العاشرة : نسخ ما يتوقف عليه الاجزاء    | ٣٤٩       |
| الخلاف فيه ، والأدلة                           | ٣٤٩       |
| تحليل التبريزي لهذه المسألة                    | ٣٥٠       |
| خاتمة في باب النسخ :                           |           |
| — الالفاظ التي يعرف بها النسخ                  | ٣٥٠ — ٣٥١ |
| فرمان :                                        |           |
| احدهما — اذا قال الصحابي : " نسخ حكم كذا "     |           |
| هل هو حجة ؟                                    | ٣٥١       |
| الثاني — اذا قال الصحابي : " هذا الخبر قبل "   |           |
| هذا " هل يقبل في النسخ                         | ٣٥١       |
| (( الكلام في " <u>الاجماع</u> " ))             |           |
| — تعريف الاجماع                                | ٣٥٣       |
| — تصور الاجماع ، والخلاف فيه                   | ٣٥٣ — ٣٥٤ |
| — تصور العلم بالاجماع                          | ٣٥٦       |
| — حجية الاجماع                                 | ٣٥٦       |
| المسلك الأول في اثبات حجية الاجماع             | ٣٥٦       |
| دليل الشافعي على حجية الاجماع                  | ٣٥٧ — ٣٦٤ |
| كلام التبريزي في مسألة حجية الاجماع            | ٣٦٥ — ٣٦٧ |



| الصفحة    | الموضوع                                                     |
|-----------|-------------------------------------------------------------|
| ٣٦٨ — ٣٦٧ | المسلك الثاني                                               |
| ٣٧٥ — ٣٦٨ | المسلك الثالث                                               |
| ٣٧٩ — ٣٧٥ | موقف الامام من المسلك ، ورد التبريزي عليه                   |
|           | <u>تقريغ مسائل الاجماع :</u>                                |
| ٣٨٠       | المسألة الأولى : اذا اختلفت الأمة قولين لم يجز احداث ثالث   |
| ٣٨٢ — ٣٨٠ | الخلاف في ذلك                                               |
|           | المسألة الثانية : الفصل بين مسألتين لم تفصل بينهما الأمة مع |
| ٣٨٣ — ٣٨٢ | بيان حالاته                                                 |
|           | المسألة الثالثة : الاجماع بعد الاختلاف جائز ، مع ذكر الخلاف |
| ٣٨٥ — ٣٨٤ | فيه                                                         |
| ٣٨٥       | الدليل على المذهب                                           |
| ٣٨٥       | القول المحقق الذي اختاره التبريزي                           |
|           | المسألة الرابعة : اتفاق أهل العصر الثاني على أحد قولي أهل   |
| ٣٨٥       | العصر الأول                                                 |
| ٣٨٥       | ذكر الخلاف في أنه اجماع أولا ؟                              |
| ٣٨٦       | مذهب الامام ودليله                                          |
|           | المسألة الخامسة : انقراض العصر غير معتبر في انعقاد          |
| ٣٨٦       | الاجماع مع ذكر الخلاف فيه                                   |
| ٣٨٧       | دليل المذهب                                                 |
| ٣٨٨ — ٣٨٧ | دليل المخالف والرد عليه                                     |
| ٣٨٨       | المسألة السادسة : الاجماع العروى بطريق الآحاد               |
| ٣٨٨       | دليل الامام الرازي على حجيته                                |
| ٣٨٩       | رد التبريزي عليه                                            |
| ٣٨٩       | تقرير المسألة                                               |

| الموضوع                                                   | الصفحة    |
|-----------------------------------------------------------|-----------|
| المسألة السابعة : الاجماع السكوتى ، والخلاف فيه           | ٣٨٩       |
| دليل المذهب ، وهو أن الاجماع                              |           |
| السكوتى ليس بحجة                                          | ٣٩٠       |
| دليل المخالف                                              | ٣٩١       |
| المسألة الثامنة : لا ينعقد اجماع بوجود تابعى فى عصر       |           |
| الصحابه الا به                                            | ٣٩١ — ٣٩٢ |
| المسألة العاشرة : لا يعتبر قول العوام فى الاجماع          | ٣٩٣ —     |
| مخالفة القاضى فى ذلك                                      | ٣٩٣       |
| المسألة الحادية عشر : لا يعتبر فى المجمعين عدد التواتر    | ٣٩٣       |
| المسألة الثانية عشر : اجماع التابعين — فيما لم يخفى فيه   |           |
| الصحابه — حجة                                             | ٣٩٤       |
| المسألة الثالثة عشر : كل ما يتوقف عليه العلم بكون الاجماع |           |
| حجة ، يصح اثباته بالاجماع                                 | ٣٩٤       |
| المسألة الرابعة عشر : يجوز انعقاد الاجماع عن اجتهاد       |           |
| اذ لا مانع                                                | ٣٩٤       |
| (( كتاب الاخبار ))                                        |           |
| — حقيقة الخبر                                             | ٣٩٦       |
| اعتراض الامام على تعريف الخبر ، ورد التبريزى عليه         | ٣٩٦ — ٣٩٧ |
| تعريف أبى الحسين للخبر ، واعتراض الامام عليه ،            |           |
| ورد التبريزى                                              | ٣٩٧ — ٣٩٩ |
| اختيار الامام ، ورد التبريزى عليه                         | ٣٩٩ — ٤٠٠ |
| تنبيه :                                                   |           |
| الخبر هل هو الصيغة ، ام بشرط ارادة الدلالة بها            |           |
| على فهم النسبة                                            | ٤٠٠       |

| الموضوع                                                    | الصفحة    |
|------------------------------------------------------------|-----------|
| <b>أقسام الخبر : متواتر ، آحاد</b>                         |           |
| <b>القسم الأول : " المتواتر " ٠٠ وفيه مسائل</b>            |           |
| الأولى : التواتر يفيد العلم                                | ٤٠١       |
| الدليل على المسألة                                         | ٤٠١ — ٤٠٢ |
| الثانية : العلم الحاصل عقيب التواتر ضروري                  | ٤٠٢       |
| الخلاف في ذلك                                              | ٤٠٢       |
| دليل المذهب                                                | ٤٠٣       |
| حجة المخالفين                                              | ٤٠٣       |
| <b>الثالثة : لا يعتبر في التواتر عدد مخصوص ، ولا وصف</b>   |           |
| مخصوص                                                      | ٤٠٤       |
| الخلاف في ذلك                                              | ٤٠٤ — ٤٠٥ |
| <b>فروع :</b>                                              |           |
| <b>قال القاضي : الأربعة ناقصة عن كمال العدد في التواتر</b> |           |
|                                                            | ٤٠٥       |
| <b>القسم الثاني : " الآحاد " ٠٠ وينقسم الى ثلاثة أقسام</b> |           |
| <b>القسم الأول : ما يعلم صدقه ، ومنه أقسام :</b>           |           |
| الأول — ما علم مخبره بالضرورة                              | ٤٠٧       |
| الثاني — ما علم مخبره بالنظر                               | ٤٠٧       |
| الثالث — خبر الله — تعالى —                                | ٤٠٧       |
| <b>طريق العلم بخبر الله — تعالى — يدل</b>                  |           |
| عليه دليلان                                                | ٤٠٧       |
| اعتراه الامام على هذا الدليل                               | ٤٠٨       |
| جواب التبريزي عليه                                         | ٤٠٩ — ٤١٠ |
| دليل المعتزلة                                              | ٤١٠       |

| الموضوع                                                  | الصفحة    |
|----------------------------------------------------------|-----------|
| المراجع — خبر الرسل — عليهم السلام —                     | ٤١١       |
| الدليل على صدق خبر الرسل                                 | ٤١١       |
| رد الامام لهذا الدليل                                    | ٤١١ — ٤١٢ |
| رد التبريزي على الامام                                   | ٤١٢       |
| الخامس — خبر كل الأمة                                    | ٤١٢       |
| السادس — خبر احتف بالقرائن                               | ٤١٣       |
| الخلاف فيه مع القاض                                      | ٤١٣       |
| دليل القاض والرد عليه                                    | ٤١٣ — ٤١٤ |
| الدليل على تأثير القرائن                                 | ٤١٤       |
| السابع — خبر سكت عليه النبي — صلى الله عليه وسلم —       |           |
| مع تنبيهه له ووجوب الانكار لو كان منكرا                  | ٤١٤       |
| الثامن — خبر ذكر بين يدي خلق كثير ، ولم ينكره            | ٤١٥       |
| التاسع — خبر عمل بعوجه اهل الاجماع                       | ٤١٥       |
| العاشر — خبر انقسمت الأمة الى العاملين به ، والطولين     |           |
| له                                                       | ٤١٥       |
| القسم الثاني ( من الآحاد ) : ما يعلم كذبه ، وهو اقسام :  |           |
| الاول : ما علم خلافه بالضرورة                            | ٤١٦       |
| الثاني : ما علم خلافه بالنظر وسمع قاطع                   | ٤١٦       |
| الثالث : الاخبار عما لو صح لعلم صحته قطعا                | ٤١٦       |
| الرابع : الانفراد عن الخلق العظيم بما لو صح              |           |
| لشاركوه في الدرك                                         | ٤١٦       |
| القسم الثالث ( من الآحاد ) : ما لا يجزم فيه بصدق ولا كذب |           |
| والنظر فيه في أطراف                                      |           |
| الطرف الأول : في وجوب العمل به                           | ٤١٧       |

| الموضوع                                            | الصفحة  |
|----------------------------------------------------|---------|
| الغذاء فيه                                         | ٤١٧     |
| الدليل على المذهب المختار                          | ٤١٧     |
| المسلك الأول : التمسك بقوله — تعالى — "فلولا       |         |
| نفر من كل فرقة". الآية                             | ٤١٧     |
| الكلام على هذا الاستدلال                           | ٤١٨—٤١٩ |
| المسلك الثاني : التمسك بقوله — تعالى —             |         |
| "ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا"                       | ٤١٩     |
| كلام التبريزي على هذا الاستدلال                    | ٤١٩     |
| المسلك الثالث : التمسك بهجته — صلى الله            |         |
| عليه وسلم — أحاد الرسل الى القبائل للتبليغ         | ٤١٩     |
| كلام أبي الحسين في هذه المسألة ، وتعليق            |         |
| الامام عليه .                                      | ٤٢٠—٤٢١ |
| المسلك الرابع : التمسك باجماع الصحابة على          |         |
| العمل به                                           | ٤٢٣—٤٢٨ |
| وجه التمسك به                                      | ٤٢٩—٤٣١ |
| الاعتراضات على هذا المسلك                          | ٤٣١—٤٣٥ |
| والجواب عليها                                      | ٤٣٥—٤٣٨ |
| شبهة من أخذ التعبد بالعمل بخبر الواحد من           |         |
| العقل                                              | ٤٣٨—٤٣٩ |
| الرد على هذه الشبهة                                | ٤٣٩     |
| شبهة من أنكر وجوب العمل بخبر الواحد المظنون        |         |
| صدقه                                               | ٤٣٩—٤٤٠ |
| الرد على هذه الشبهة                                | ٤٤٠—٤٤١ |
| الطرف الثاني : في شروط الاعتبار ، وقبول جواز العمل |         |
| بخبر الواحد . . . وهي أمور :                       |         |
| الأول — العقل في الراوى                            | ٤٤١     |

| الموضوع                                     | الصفحة    |
|---------------------------------------------|-----------|
| الثاني — البلوغ                             | ٤٤١ — ٤٤٢ |
| فرع :<br>مستند                              |           |
| إذا كان ضابطاً عند التحمل ، بالخاضع الرواية |           |
| وجب القبول                                  | ٤٤٢       |
| الدليل على ذلك                              | ٤٤٢       |
| الثالث — الاسلام                            | ٤٤٣       |
| قبول رواية من كان كفره الزامياً             | ٤٤٣       |
| دليل المخالف في هذه المسألة                 | ٤٤٤       |
| الجواب عليه                                 | ٤٤٤       |
| الرابع — العدالة ٠٠ وفيه فصول :             |           |
| الفصل الأول : في ماهيتها                    | ٤٤٤       |
| الفصل الثاني : في تعديل الصحابة — رضوان     |           |
| الله عليهم —                                | ٤٤٥ — ٤٤٧ |
| الفصل الثالث : في طريق السائل :             |           |
| الأولى : الفاسق الذي يعلم فسق نفسه          |           |
| لا تقبل روايته                              | ٤٤٨       |
| الفاسق الذي لا يعلم فسق                     |           |
| نفسه                                        | ٤٤٨       |
| الثانية : هل يكفي العلم بظواهر الاسلام ؟    | ٤٤٨       |
| دليل الشافعية                               | ٤٤٩       |
| دليل الحنفية                                | ٤٥٠       |
| الثالثة : يجب ذكر سبب الجرح دون             |           |
| التعليل                                     | ٤٥١       |
| الخلاف في ذلك                               | ٤٥١ — ٤٥٢ |

| الموضوع                                         | الصفحة  |
|-------------------------------------------------|---------|
| فروع :                                          |         |
| ١ — يقدم الجرح عند التعارض                      | ٤٥٣     |
| ٢ — مراتب التعديل                               | ٤٥٣     |
| ٣ — هل الرواية عن الراوى تعديل له               | ٤٥٣     |
| ٤ — العمل بخبر الراوى كالتعديل المطلق           | ٤٥٤     |
| ٥ — ترك العمل بشهادته ليس جرحا                  | ٤٥٤     |
| الخامس ( من شروط الاعتبار لخبر الواحد ) : الضبط | ٤٥٤     |
| ما جعل شرطاً فى الراوى مع أنه غير معتبر :       |         |
| الأول : نصاب الشهادة                            | ٤٥٥     |
| الثانى : أن لا ينكره راوى الأصل                 | ٤٥٦     |
| الثالث : أن يكون فقيها                          | ٤٥٦     |
| الرابع : أن لا يخالف الراوى                     | ٤٥٧     |
| الخامس : أن لا ينفرد العدل من الحفاظ            | ٤٥٨     |
| السادس : أن يروى العدل الفرد ما تعم به البلوى   | ٤٥٨—٤٥٩ |
| الطرف الثالث ٠٠ فى كيفية النقل                  |         |
| وفيه مسائل :                                    |         |
| الأولى : فى ألفاظ النقلة                        | ٤٥٩—٤٦١ |
| الثانية : العرسل هل هو مقبول ؟                  | ٤٦٢     |
| ذكر الخلاف فى ذلك                               | ٤٦٢     |
| حجة الشافعية                                    | ٤٦٢—٤٦٣ |
| حجة المخالف                                     | ٤٦٣—٤٦٤ |
| الثالثة : نقل الحديث بالمعنى ، والخلاف فيه      | ٤٦٤     |
| دليل المذهب                                     | ٤٦٤—٤٦٥ |

| الصفحة    | الموضوع                                               |
|-----------|-------------------------------------------------------|
|           | (( كتاب القياس ))                                     |
|           | ويشتمل على مقدمة وأقسام :                             |
|           | المقدمة تشتمل على بحثين :                             |
| ٤٦٧       | الأول : حد القياس ( مع شرحه )                         |
| ٤٦٨ — ٤٦٩ | الاعتراض على التعريف                                  |
| ٤٦٩ — ٤٧٠ | دفع الاعتراض                                          |
| ٤٧١       | الثاني : البحث عن الأصل في صورة القياس                |
| ٤٧١       | الخلاف في معنى الأصل في القياس                        |
| ٤٧١       | ما رجحه الامام في هذه المسألة                         |
| ٤٧١ — ٤٧٢ | اعتراض التبريزي عليه                                  |
|           | <u>الأقسام :</u>                                      |
| ٤٧٢       | الأول : اثبات كون القياس حجة في الشرع                 |
| ٤٧٢       | ذكر الخلاف                                            |
| ٤٧٢       | بيان مذهب الجمهور                                     |
| ٤٧٢ — ٤٧٣ | ذكر بعض الآراء في هذه المسألة                         |
| ٤٧٤       | القائلون بامتناع التعبد بالقياس                       |
| ٤٧٥       | الدليل على مذهب الجمهور                               |
|           | المسلك الأول من الكتاب : " فاعترضوا يا أولى الأبصار " |
| ٤٧٥       | والاعتراض على الاستدلال بها                           |
| ٤٧٥ — ٤٧٦ | المسلك الثاني : من السنة قصة معاذ                     |
|           | الاعتراض على الاستدلال بها :                          |
|           | بيان عدم صحته ، أو بيان                               |
| ٤٧٦ — ٤٧٩ | عدم دلالة على المقصود                                 |



| الموضوع                                                                            | الصفحة    |
|------------------------------------------------------------------------------------|-----------|
| الجواب عن الاعتراضات على الاستدلال<br>بالآية والحديث                               | ٤٧٩       |
| المسلك الثالث : قول الرسول — صلى الله عليه وسلم —<br>لعمر : أرايت لو تعضضت ثم مسست | ٤٨٢       |
| بيان وجه التمسك بذلك                                                               | ٤٨٣       |
| المسلك الرابع : التمسك باجماع الصحابة<br>بيان عملهم بالقياس على ثلاثة مراتب :      | ٤٨٣       |
| — المرتبة الأولى — زيادة الوقائع التي جرت في<br>الصحابة على منصوصات                |           |
| الكتب والسنة                                                                       | ٤٨٣ — ٤٨٤ |
| — المرتبة الثانية — نقل تصريحهم بالعمل بالرأى                                      | ٤٨٤ — ٤٩٠ |
| — المرتبة الثالثة — نقل عملهم به تفصيلا                                            | ٤٩٠ — ٤٩٥ |
| الاعتراض بأن الصحابة لم يجمعوا على العمل<br>بالقياس ٠٠ وله أوجه                    | ٤٩٥       |
| الأول : منع ثبوته                                                                  | ٤٩٥       |
| الثاني : منع دلالة الآثار على القياس                                               | ٤٩٦       |
| الثالث : لم يثبت العمل من جميع الصحابة ٥٠٠                                         |           |
| الرابع : منع أن الاجماع حجة                                                        | ٥٠٦       |
| الخامس : المعارضة بالكتاب والسنة<br>واجماع العترة والصحابة<br>والعقل               | ٥٠٦ — ٥١١ |

### خاتمة :

- تشمل على مسائل تنبهم ٠ وهي ثلاث :
- الأولى : التنصيص على علة الحكم يتنزل منزلة اللفظ العام ٥٢١
- الاعتراضات الواردة ، واختيار التمهيزي ٥٢٢ — ٥٣٤

| الموضوع                                              | الصفحة    |
|------------------------------------------------------|-----------|
| الثانية : تحريم الضرب من تحريم التأفيف قياس ؟        | ٥٢٤       |
| اختيار التبريزي ومخالفته للامام                      | ٥٢٤       |
| الثالثة : ليس من ضرورة القياس أن يكون الحكم في الفرع |           |
| أضعف ، بل قد يكون مساويا ، وقد يكون                  |           |
| أقوى                                                 | ٥٢٥       |
| نظائر هذه الاقسام                                    | ٥٢٦ — ٥٢٦ |
| القسم الثاني ( من مقاصد النظر في القياس )            |           |
| طرق اثبات الحلة                                      |           |
| وينقسم الى :                                         |           |
| الطريق الأول : الاجماع                               | ٥٢٨       |
| الطريق الثاني : النص ، وفيه فصلان                    |           |
| الفصل الأول : الصريح                                 | ٥٢٥ — ٥٤٢ |
| الفصل الثاني : الايماء                               | ٥٤٣       |
| وهو خمسة أنواع :                                     |           |
| الأول : ترتيب الحكم على الوصف بالفاء                 | ٥٤٣       |
| فرعان :                                              |           |
| ١ — لا فرق بين أن يكون الحكم والوصف مذكوران .        |           |
| أو مجرد الحكم دون الوصف .                            |           |
| ٢ — قد تكون فاء التعقيب في كلام الراوى .             |           |
| النوع الثاني : ترتيب الحكم على الوصف المناسب         | ٥٤٤       |
| النوع الثالث : ذكر الحكم جوابا عن سؤال حكم           |           |
| الواقعة                                              | ٥٤٦       |
| النوع الرابع : أن يذكر مع الحكم ما اذا لم            |           |
| يقدر التعليل به لم يكن                               |           |
| مستحسنا                                              | ٥٤٦ — ٥٤٨ |

| الصفحة    | الموضوع                                                           |
|-----------|-------------------------------------------------------------------|
|           | النوع الخامس : أن يفرق بين شيئين مختلفي الوصف في الحكم            |
| ٥٤٨       | الطريق الثالث : ( من طرق اثبات العلة ) المناسبة                   |
|           | — في ماهيتها ، ثم في أقسامها ، ثم في وجوه اعتباراتها في أحكامها . |
| ٥٥٠ — ٥٥١ | النظر الأول — في ماهيتها                                          |
|           | النظر الثاني — في أقسام المناسب                                   |
|           | الضرورات                                                          |
|           | الحاجات                                                           |
| ٥٥٢ — ٥٥٤ | التحسينات                                                         |
|           | تقسيم آخر : المناسب ينقسم الى : مقطوع ومظنون ، وموهم              |
| ٥٥٥       |                                                                   |
| ٥٥٦       | النظر الثالث : في وجوب اعتباراتها                                 |
|           | — اعتبار عن الوصف في عين الحكم أو جنسه                            |
|           | — عدم العلم بالاعتبار                                             |
|           | النظر الرابع : في أحكام المناسبة . وفيه سألان                     |
| ٥٥٨ — ٥٦٠ | المسألة الأولى — المناسبة لا تبطل بالمعارضة                       |
| ٥٦٠ — ٥٦١ | تقرير التبريزي في هذه المسألة                                     |
| ٥٦١ — ٥٦٢ | تقرير الامام                                                      |
| ٥٦٢ — ٥٦٣ | رد التبريزي عليه                                                  |
| ٥٦٣ — ٥٦٥ | بيان وجه انخراط المناسبة بالمعارضة                                |
| ٥٦٦       | المسألة الثانية — المناسب الغريب                                  |
| ٥٦٧       | الدليل على المسألة                                                |
| ٥٦٩ — ٥٧١ | تعميل أفعال الله وأحكامه                                          |

| الموضوع                                          | الصفحة    |
|--------------------------------------------------|-----------|
| الطريق الرابع : من طرق اثبات العلة : ( الشبه )   |           |
| — ماهيته وتعريفه                                 | ٥٧٢       |
| — بيان التعريف الصحيح والفاقد                    | ٥٧٣       |
| — بيان حجته                                      | ٥٧٤       |
| الطريق الخامس ( الدوران ) :                      |           |
| — ماهيته                                         | ٥٧٥ — ٥٧٧ |
| — تفصيل القول فيه                                | ٥٧٦       |
| — كلام الامام عن حجية الدوران                    | ٥٧٧       |
| — رد التبريزي على الامام                         | ٥٧٨ — ٥٨٦ |
| الطريق السادس ( السبر والتقسيم )                 |           |
| — معناه                                          | ٥٨٧       |
| — أقسامه : مقطوع به — مطلقون                     | ٥٨٧       |
| — طريق التوصل الى الوصف بواسطة المسبر            | ٥٨٨ — ٥٨٧ |
| — كيفية الاعتراض على السابر                      | ٥٨٨ — ٥٨٩ |
| الطريق السابع ( الطرد )                          |           |
| — معناه                                          | ٥٩٠       |
| — دليل القائلين به على أحد المعنيين المذكورين له | ٥٩٠ — ٥٩١ |
| — دليل القائلين به على التفسير الثاني            | ٥٩١       |
| — بيان مذهب التبريزي في الطرد مع بيان دليله      |           |
| ورده على الآخرين                                 | ٥٩٢ — ٥٩٥ |
| الطريق الثامن ( نفى الفارق )                     |           |
| — معناه ، وطريق الوصول اليه                      | ٥٩٦ — ٥٩٨ |
| — نفى أثر الفارق                                 | ٥٩٨ — ٥٩٩ |

| الموضوع | الصفحة |
|---------|--------|
|---------|--------|

(( القول في " قواعد العلة " ))

|           |                                                 |
|-----------|-------------------------------------------------|
|           | وهي خمسة :                                      |
| ٦٠١       | — النقض                                         |
| ٦٠١       | — معناه                                         |
| ٦٠٢       | — مذهب التبريزي في دلالة على الفساد ، ومتى يكون |
| ٦٠٢ — ٦٠٤ | — الدليل عليه                                   |
| ٦٠٤ — ٦٠٨ | — الاعتراض على الدليل والجواب عليه              |
| ٦٠٨ — ٦١٠ | — دليل من أنكر دلالة النقض على فساد العلة       |
| ٦١١ — ٦١٤ | — الجواب عن هذا الدليل                          |

فروع :

|           |                                                    |
|-----------|----------------------------------------------------|
| ٦١٥       | الأول : هل يجوز ضم وصف طردى الى العلة لدفع النقض   |
|           | الثاني : ما يقع به الاحتراز ، هل يجب ذكره عند ذكر  |
| ٦١٥       | الدليل                                             |
| ٦١٦       | الثالث : حكم الدليل قد يكون مجعلا ، وقد يكون مفصلا |
| ٦١٦ — ٦١٧ | الرابع : الحكم المقدر هل يرفع النقض                |
| ٦١٧ — ٦١٨ | الخامس : الكسر في صورة النقض ( هل هو لازم )        |
|           | الثاني من مفسدات التحليل : ( عدم التأثير )         |
| ٦١٨       | — بيان المقصود منه                                 |
|           | الثالث ( العكس )                                   |
| ٦١٨       | — متى يلزم العكس                                   |
| ٦١٩ — ٦٢٠ | — تعدد العلل في العقل                              |
|           | الرابع ( القلب )                                   |
| ٦٢٠       | — معناه                                            |

| الموضوع                            | الصفحة                              |
|------------------------------------|-------------------------------------|
| — شرطه                             | ٦٢١                                 |
| — أقسامه                           | ٦٢٢ — ٦٢٣                           |
| — قلب التسوية                      | ٦٢٣ —                               |
| الخامس ( القول بالموجب )           |                                     |
| — القول بالموجب في المنقول         | ٦٢٣                                 |
| — القول بالموجب في المعقول         | ٦٢٤                                 |
| — معناه                            | ٦٢٤                                 |
| — منشأ وروده                       | ٦٢٤                                 |
| — تفسير آخر للقول بالموجب          | ٦٢٥                                 |
| السادس ( الفرق )                   |                                     |
| — حقيقته                           | ٦٢٥                                 |
| — تعليل الحكم بعلمتين منصوصتين     | ٦٢٦ — ٦٢٨                           |
| — تعليل الحكم بعلمتين مستنبطتين    | ٦٢٩ — ٦٣٠                           |
| (( القول في " القوادح الموهمة " )) |                                     |
| وفيه مسائل :                       |                                     |
| الأولى :                           | يجوز التعليل بمحل الحكم             |
| ٦٣١ — ٦٣٢                          | — الاعتراض على الغضب ، والجواب عليه |
| ٦٣٣                                | الثانية :                           |
| ٦٣٣                                | يجوز التعليل بالحكمة                |
| ٦٣٣ — ٦٣٥                          | — السبب في جواز التعليل بها         |
| ٦٣٥ — ٦٣٦                          | — الاعتراض الوارد على هذه المسألة   |
| ٦٣٦ — ٦٣٧                          | — الجواب على الاعتراض               |
| ٦٣٧ — ٦٣٨                          | — تحقيق مسألة التعليل بالحكمة ( م ) |
| ٦٣٨                                | الثالثة :                           |
| ٦٣٨                                | لا يجوز التعليل بالعدم              |

| الموضوعات                                                                      | الصفحة    |
|--------------------------------------------------------------------------------|-----------|
| — الدليل على ذلك                                                               | ٦٣٧ — ٦٣٨ |
| — اعتراض التبريزي على الدليل                                                   | ٦٣٨       |
| — ذكر دليل الامام على التحليل بالعدم                                           | ٦٤٠       |
| — اعتراض التبريزي عليه                                                         | ٦٤٠       |
| فروع :                                                                         |           |
| ليس من فروع هذه القاعدة امتناع التحليل بالعدم                                  | ٦٤١ — ٦٤٢ |
| المسألة الرابعة : يجوز التحليل بالحكم الشرعي                                   | ٦٤٣       |
| — الدليل على ذلك                                                               | ٦٤٣       |
| — دليل المنع                                                                   | ٦٥٣ — ٦٤٤ |
| — الجواب على الدليل                                                            | ٦٤٤       |
| المسألة الخامسة : التركيب جائز في العلل                                        | ٦٤٤       |
| — حجة المنكرين                                                                 | ٦٤٤ — ٦٤٥ |
| — الجواب على المنكرين                                                          | ٦٤٥ — ٦٤٦ |
| فرعان :                                                                        |           |
| أحدهما — لا حصر في أوصاف العلة — بعد صحة التركيب                               | ٦٤٧       |
| — بيان التبريزي لوجه قول من قال بالحصر                                         | ٦٤٧       |
| الثاني — في تمييز الجزء عن الشرط والمحل                                        | ٦٤٨       |
| — تعريف جزء العلة                                                              | ٦٤٨       |
| — المحل                                                                        | ٦٤٨       |
| — الشرط                                                                        | ٦٤٨ — ٦٤٩ |
| تبيينه :                                                                       |           |
| الدافع للمفسدة انما يجعل شرطا في الثبوت اذا لم يمكن ضبط تلك المفسدة بأمر وجودي | ٦٤٩       |

| الموضوع                                                                                                         | الصفحة    |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|
| المسألة السادسة : يجوز التعليل بالعلة القاصرة                                                                   | ٦٥٠       |
| — ذكر الخلاف في ذلك                                                                                             | ٦٥٠       |
| — دليل الجواز                                                                                                   | ٦٥٠       |
| — اعترافه على الدليل                                                                                            | ٦٥١       |
| — الرد على هذا الاعتراض                                                                                         | ٦٥١ — ٦٥٢ |
| فرع :<br>مستند                                                                                                  |           |
| الحكم في محل النص ثابت بالنص أو العلة ؟                                                                         | ٦٥٢       |
| — مذهب الحنفية                                                                                                  | ٦٥٢       |
| — مذهب الشافعية                                                                                                 | ٦٥٢       |
| المسألة السابعة : الحكم الشرعي قد يرجع الى معنى يقدر صفة للمحل                                                  | ٦٥٤       |
| — مذهب الامام في التعليل بالمعنى المقدر                                                                         | ٦٥٤       |
| — مذهب التبريزي في التعليل بالمعنى المقدر                                                                       | ٦٥٤       |
| — الدليل على وجود التقدير في الشرع                                                                              | ٦٥٦ — ٦٦٦ |
| المسألة الثامنة : صحة تعليل انتفاء الحكم بالأمر الوجودي بتوقف على ظهور المقتضى له                               | ٦٦٦       |
| — الدليل على ذلك                                                                                                | ٦٦٦ — ٦٦٧ |
| — دليل المنكرين لتوقف ذلك على ظهور المقتضى                                                                      | ٦٦٧       |
| — رد التبريزي على الامام                                                                                        | ٦٦٧ — ٦٦٨ |
| المسألة التاسعة : ليس من شرط صحة التعليل بالوصف كونه متفقا عليه في الأصل                                        | ٦٦٨       |
| القسم الثالث : في ( مجرى القياس ، وشرائط الأصل والفرع والحكم )<br>النظر الأول : في مجراه . . . . . وفيه مسائل : |           |
| الأولى : القياس في العقليات                                                                                     | ٦٦٩ — ٦٧٠ |



| الموضوع                                               | الصفحة    |
|-------------------------------------------------------|-----------|
| الثانية : القياس فى اللغات                            | ٦٢٠       |
| — الخلاف فيه                                          | ٦٢٠       |
| — دليل من يقول بالقياس                                | ٦٢١ — ٦٢٢ |
| — اختيار التبريزى ومخالفته للإمام والدليل عليه ،      |           |
| والرد على حجة المخالفين                               | ٦٢٢       |
| الثالثة : القياس فى الاسباب                           | ٦٢٨       |
| المذهب : أن لا قياس فى الاسباب                        | ٦٢٨       |
| دليل المذهب ، ودليل المخالف                           | ٦٢٨       |
| الرابعة : قياس التعليل لا يجزى فى النفى الأصل         | ٦٢٩       |
| الخامسة : القياس فى العبادات                          | ٦٢٩ — ٦٨٠ |
| السادسة : القياس فى الحدود والكفارات والمقدرات والرخص | ٦٨٠       |
| — الخلاف فى ذلك بين الشافعى وأبى حنيفة                | ٦٨٠       |
| — دليل الحنفية                                        | ٦٨٠       |
| — مناقضة الحنفية لأصولهم                              | ٦٨١       |
| — بعض الردود على أدلة الاحناف                         | ٦٨٢ — ٦٨٣ |
| النظر الثانى : فى شرائط الأصل                         | ٦٨٤       |
| فروع :                                                |           |
| — افا كان الحكم على خلاف الأصول هل يقاس عليه          | ٦٨٤       |
| — هل يشترط تقدم الأصل على الفرع فى الضرعية            | ٦٨٥       |
| — هل يشترط قيام دليل على جواز القياس على الأصل        | ٦٨٥ — ٦٨٦ |
| — هل يشترط انعقاد الاجماع على تعليل الأصل             | ٦٨٦       |
| — هل يشترط أن لا يكون الأصل محصورا بعدد               | ٦٨٦       |

النظر الثالث : في شرائط الفرع .

وله أربعة شرائط :

٦٨٧ ١- أن لا يكون حكمه معلوما بطريق آخر

٦٨٧ ٢- أن لا يتناول دليل حكم للأصل

٦٨٧ ٣- أن يتحقق فيه مناط الحكم

٦٨٧ ٤- أن يخلو عما يمنع من ثبوت حكمه

وليس من المعتبر :

٦٨٧ - كون العلة معلومة الوجود

٦٨٧ - كون الفرع غير متناول بظاهر نص

النظر الرابع : في شرائط الحكم

٦٨٨ - لا بد أن يكون مطابقا لحكم الأصل

خاتمة . . تشتمل على فصلين :

٦٩١ أحدهما : في بيان القاب القياس

٦٩١ - في قياس العلة

٦٩١ - في قياس الدلالة

٦٩٢ - قياس في معنى الأصل ( الالافرق )

٦٩٣ - ٦٩٤ مباحثة في قياس الدلالة

٦٩٥ - ٦٩٦ مباحثة أخرى

الفصل الثاني : مأخذ الترجيحات

وفيه مسائل :

٦٩٨ الأولى : في تعارض الأدلة

٦٩٨ - متى يجوز تعارض دليلين

٦٩٨ - متى لا يجوز في نفس الأمر وفي نظرنا

- الاختلاف في حكم المسألة إذا تعارض فيها

٦٩٩ دليلان

- مذهب الامام في هذه المسألة ورد التبريزي

٧٠٠ - ٧٠٣ عليه

| الموضوع                                                                                            | الصفحة    |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|
| الثانية : التسكك بالترجيح ، والخلاف فيه ، مع ذكر أدلة الغايب                                       | ٧٠٣ — ٧٠٥ |
| الثالثة : لا مجال للترجيح في اليقينيات                                                             | ٧٠٦       |
| — العلوم التي يتوقف عليها اليقين                                                                   | ٧٠٦       |
| الرابعة : الترجيح بكثرة الأدلة                                                                     | ٧٠٦       |
| — دليل الشافعي على الترجيح بكثرة الأدلة                                                            | ٧٠٦       |
| — دليل المخالف ، والجواب عليه                                                                      | ٧٠٧       |
| الخامسة : العمل بالدليلين المتعارضين                                                               | ٧٠٨       |
| — طرق الجمع بين الأدلة المتعارضة                                                                   | ٧٠٨       |
| السادسة : اذا تعارض دليلان ، اما أن يكونا عامين ، أو خاصيين ، أو أحدهما أخص ، أو كل واحد منهما أخص | ٧١٠ — ٧١١ |
| السابعة : قى وجوه ترجيح السند                                                                      | ٧١١ — ٧١٣ |
| سألتان :                                                                                           |           |
| أحدهما : الحديث الموافق للنفس الأولى أولى أم الحديث الناقل                                         | ٧١٣       |
| الثانية : هل يتقدم دليل الإباحة على الحظر                                                          | ٧١٣       |
| — رأى عيسى بن أبان وأبي هاشم                                                                       | ٧١٣       |
| — رأى الفقهاء                                                                                      | ٧١٤       |
| السؤال الثامنة : : في وجوه ترجيح الاقيسه                                                           | ٧١٤ — ٧١٦ |
| (( كتاب الاجتهاد ))                                                                                |           |
| تعريف الاجتهاد                                                                                     | ٧١٨       |
| المجتهد .. وفيه سألتان                                                                             |           |

| الصفحة  | الموضوع                                           |
|---------|---------------------------------------------------|
| ٧١٩     | الأولس : اجتهاد الرسول — صلى الله عليه وسلم —     |
| ٧٢٠—٧١٩ | — والخلاف : هل للرسول أن يجتهد                    |
| ٧٢٠     | — أدلة المجوزين                                   |
| ٧٢١     | الرد على أدلة المجوزين                            |
| ٧٢٢—٧٢١ | — الدليل الذي أورده التبريزي للجواز               |
| ٧٢٣—٧٢٢ | — دليل الطائعين                                   |
| ٧٢٤—٧٢٣ | — الجواب على حججهم                                |
|         | <b>فسرع :</b>                                     |
|         | لا يجوز الخطأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم —  |
| ٧٢٥     | في اجتهاده                                        |
| ٧٢٥     | — الخلاف في ذلك                                   |
| ٧٢٥     | — الدليل على الغضب                                |
| ٧٢٦—٧٢٥ | — دليل المجوزين للخطأ على الرسول                  |
| ٧٢٦     | — الرد عليهم                                      |
|         | <b>المسألة الثانية : من شروط المجتهد :</b>        |
| ٧٢٦     | — التمكن من معرفة الحكم من مقتضيات الأدلة الشرعية |
| ٧٢٦     | — معرفة المجتهد للقضايا والبراهين                 |
| ٧٢٧     | — معرفة المجتهد للناسخ والمنسوخ                   |
| ٧٢٧     | — معرفة المجتهد للعربية                           |
| ٧٢٧     | — معرفة المجتهد لعلم الجرح والتعديل               |
| ٧٢٧     | — معرفة المجتهد بالكتاب والسنة                    |
| ٧٢٧     | — رأى الفزالي في هذه المسألة                      |
| ٧٢٩—٧٢٧ | — إشكال التبريزي على ما جاء به الفزالي            |
| ٧٢٩     | — معرفة المجتهد لعلم الكلام وحفظ الفروع           |

| الصفحة  | الموضوع                                               |
|---------|-------------------------------------------------------|
|         | فروع :                                                |
| ٧٢٩     | هل الاجتهاد يتجزأ                                     |
| ٧٣٠     | المجتهد فيه                                           |
|         | — حكم الاجتهاد ٠٠٠ وفيه مسائل                         |
| ٧٣١     | الأولس: كل مجتهد في الأصول مصيب أم لا ؟               |
| ٧٣١     | — بيان مذهب الجاحظ والعمري                            |
| ٧٣٢-٧٣٣ | — الدليل على بطلان مذهبهما                            |
| ٧٣٣     | — كلام التبريزي على هذا الدليل                        |
| ٧٣٤     | السألة الثانية : كل مجتهد في الفروع مصيب              |
| ٧٣٥-٧٣٤ | — الخلاف في ذلك                                       |
| ٧٣٧-٧٣٦ | — بيان المختار في هذه السألة                          |
| ٧٣٨-٧٣٧ | — الاعتراض على الدليل                                 |
| ٧٤٢-٧٣٨ | — الجواب على الاعتراض                                 |
| ٧٤٣-٧٤٢ | الثالثة : القول بالأشبهه                              |
| ٧٤٣     | الرابعة : مهما تكرر وقوع الحادثة وجب استئناف الاجتهاد |
|         | الخامسة : اذا اختلف اجتهاد مجتهدين ه فعلى كل واحد     |
| ٧٤٣     | العمل باجتهاده                                        |
| ٧٧٣     | السادسة : اذا حكى العدل مذهب الحن جاز تقليده          |
| ٧٤٥-٧٧٤ | — دليل السألة                                         |

(( التقليد ))

أما المقلد ففيه مسائل :

| الموضوع                                                                                                                                                                                                 | الصفحة                                            |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------|
| الأولى : يجوز لكل من لم يحصل له أهلية الاجتهاد أن يقلد — الخلاف في ذلك                                                                                                                                  | ٧٤٦<br>٧٤٧—٧٤٦                                    |
| الثانية : ليس للعامة أن يستفتي من لم يثبت هذه أهلية قبول فتواه                                                                                                                                          | ٧٤٨—٧٤٩                                           |
| فروع :<br>إذا اختلف العلماء على المسئلة                                                                                                                                                                 | ٧٤٩                                               |
| الثالثة : هل للمجتهد أن يقلد غيره قبل اجتهاده ؟<br>— أدلة المانعين<br>— أدلة المجوزين<br>— أدلة المخصصين ذلك بتقليد الصحابة                                                                             | ٧٥٠<br>٧٥١—٧٥٢<br>٧٥٣—٧٥٤<br>٧٥٤                  |
| الرابعة : التقليد في أصول الدين<br>— الخلاف فيه<br>— دليل الامام على معه في هذه المسألة<br>— اعتراض التبريزي عليه<br>— حجة الآخرين على الامتناع<br>— دليل الفقهاء على جوازه<br>— الجواب على دليالهم — م | ٧٥٥<br>٧٥٥<br>٧٥٥<br>٧٥٥<br>٧٥٦<br>٧٥٦<br>٧٥٧—٧٥٨ |
| خاتمة :<br>تتضمن القول في الأصول المختلف فيها وهي ستة :                                                                                                                                                 |                                                   |
| الأول : الأصل في المنافع الاباحة ، وفي المضار المنع<br>— تعريف النفع<br>— تعريف الضرر                                                                                                                   | ٧٦٠<br>٧٦٠<br>٧٦٠                                 |

| الموضوع                                                      | الصفحة  |
|--------------------------------------------------------------|---------|
| — دليل الامام في اباحة الطاف و رد على المعارضين              | ٧٦٠—٧٦٢ |
| — تعليق التبريزي على رد الامام                               | ٧٦٢—٧٦٣ |
| الأصل الثاني : الاستصحاب                                     |         |
| — أقسام الاستصحاب                                            | ٧٦٤     |
| — الاختلاف في استصحاب حالة معهودة من ثبوت أو انتفاء فيها بعد | ٧٦٤—٧٦٥ |
| — كلام الامام في الاستصحاب ، وأنه ضروري للدين                | ٧٦٥—٧٦٦ |
| والشرع والعرف                                                | ٧٦٥—٧٦٦ |
| — تعليق التبريزي عليه                                        | ٧٦٦—٧٦٧ |
| فروع :                                                       |         |
| النافي والمنفي لا دليل عليه                                  | ٧٦٧     |
| الأصل الثالث : الاستحسان                                     |         |
| — حقيقة                                                      | ٧٦٨     |
| — قول الشافعي : من استحسن فقد شرع                            | ٧٦٨     |
| — تعريف آخر للاستحسان                                        | ٧٦٩     |
| — تعريف الكرخي للاستحسان                                     | ٧٦٩     |
| — تعريف أبي الحسين للاستحسان                                 | ٧٦٩—٧٧٠ |
| — كلام التبريزي على تعريف أبي الحسين                         | ٧٧٠     |
| الأصل الرابع : قول الصحابي                                   | ٧٧١     |
| — حجية قول الصحابي ، والخلاف فيها                            | ٧٧١—٧٧٢ |

| الموضوع                                                                                    | الصفحة  |
|--------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| الأصل الخامس : المصلحة المرسله                                                             | ٧٧٣     |
| — أقسام المصالح                                                                            | ٧٧٣     |
| — في أى قسم تدخل المصلحة المرسله                                                           | ٧٧٣—٧٧٤ |
| — مذهب مالك في المصلحة المرسله                                                             | ٧٧٤—٧٧٥ |
| — تعليق التبريزي على مذهب مالك                                                             | ٧٧٦—٧٧٧ |
| الأصل السادس : طريقة " لا نص "                                                             |         |
| — معناه وتقريره                                                                            | ٧٧٨—٧٨٣ |
| خاتمة جامعة : لما أخذ ضروب الأدلة ، وكيفية جريانها فيها ،<br>مع اختلافها في النظم والشكل : |         |
| — لا يمكن أخذ حكم الا من دليل شرعي                                                         | ٧٨٤     |
| — اذا دل النقل على حكم ، دل على ثبوت ما يلزمه ،<br>وانتفاء ما يعانده                       | ٧٨٤     |
| — الملازمة الذاتية                                                                         | ٧٨٤     |
| — نمط القياس                                                                               | ٧٨٥—٧٨٦ |
| — نمط التلازم                                                                              | ٧٨٦     |
| — نمط التعاند                                                                              | ٧٨٦—٧٨٧ |

### (( الخاتمة ))

- سؤال التبريزي لله — تعالى — أنه يغفر له  
خطأه ، وحده له ، وصلاته على رسول الله —  
صلى الله عليه وسلم —
- ٧٨٨
- تاريخ الانتهاء من تأليف الكتاب
- ٧٨٩
- تاريخ نسخ هذه النسخة ، واسم الناسخ
- ٧٨٩



:: فهرس الأحاديث والآثار ::

(( أ ))

| الصفحة                | الحديث أو الأثر                                       |
|-----------------------|-------------------------------------------------------|
| ١١٧ ، ١٣٠             | — أبأمرك يا رسول الله — قول بهيرة —                   |
| ١٥٣                   | — أيها امرأة نكحت بغير إذن وليها ، فنكاحها باطل       |
|                       | — إنما أنا لكم مثل الوالد ، فإذا ذهب أحدكم إلى الغائط |
| ١٥٤                   | فلا يستقبل القبلة . . .                               |
| ٧٠٣ ، ٤٢٦ ، ١٥٨       | — إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل — عائشة —          |
| ٥١٧ ، ٤٩٠ ، ٤٢٢ ، ٢٤٤ | — الأئمة من قريش                                      |
| ٤٩١ ، ٢٤٤             | — أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله    |
| ٢٥٠                   | — الاثنان فما فوقهما جماعة                            |
| ٢٥٠                   | — إذا حضرت الصلاة فأقيما ، وليؤمكما أكبركما           |
| ٢٥٢                   | — إنما بذلوا الجزية لئكون دماؤهم كدمائنا — علي —      |
| ٢٥٨                   | — أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي                        |
|                       | — إذا روى عن حديث ، فأعرضوه علي كتاب الله فإن وافقه   |
| ٢٨٦                   | فأقبلوه                                               |
|                       | — إنه سيفشوا عنى أحاديث ، فإن أتاكم منى حديث فاقروا   |
| ٢٨٧                   | كتاب الله ، واحتمروا ، فما وافق كتاب الله فأنأ قلته   |
|                       | — إذا حدثتم عنى بحديث يوافق الحق فخذوه ، وحدثت        |
| ٢٨٧                   | به أو لم أحدث                                         |
| ٢٩٩                   | — إنما الأعمال بالنيات                                |
| ٣٠٤                   | — وأن لا يقتل والد بولده                              |
| ٣١٦                   | — أنى أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع — عمر —            |
| ١٣٦                   | — ألا أخبرتها أنى أقبل وأنا صائم                      |
| ٣١٦                   | — أخرج لهم واذبح واحلق — قول أم سلمة —                |
| ٣٣٩                   | — أول ما نزل عشر رضعات يحرمن ، فنسخن بخمس — عائشة —   |
| ٣٦١                   | — أن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس       |

| الصفحة                | الحديث أو الأثر                                      |
|-----------------------|------------------------------------------------------|
|                       | — ان في النفس الدية : طاعة من الابل ، وفي الانف اذا  |
| ٤٢١                   | اذا أومب جدعه الديه                                  |
| ٤٢٢                   | — الانبياء يدفنون حيث يموتوا                         |
| ٤٢٣                   | — ان الرسول قضى في قضية بخلاف قضاء أبي بكر — بلال —  |
| ٤٢٥                   | — أمكنى في بيتك حتى تنقضى عدتك                       |
|                       | — ابتاع معاوية شيئا من أواني الذهب بأكثر من وزنه ،   |
| ٤٢٧                   | فقال : أبو الدرداء : ليس رسول الله                   |
| ٤٢٧                   | — ان الربا في النسبة                                 |
| ٤٢٩                   | — انكار أبي الدرداء على معاوية                       |
| ٤٢٩                   | — انكار عائشة على ابن عمر                            |
| ٤٢٩                   | — انكار عائشة على زيد بن أرقم                        |
| ٤٣٠                   | — انكار على العمل بخبر أبي سنان الأشجعي              |
|                       | — أبلفى زيدا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله          |
| ٤٣٠                   | — الا أن يتوب — عائشة —                              |
| ٧٧١ ، ٧٥٤ ، ٥٨٨ ، ٤٤٥ | — أصحاب كالنجوم                                      |
| ٥٤٧ ، ٤٨٠             | — رأيته لو تفضضت ثم مجت                              |
| ٤٨٥                   | — اعرف الاشياء والامثال ، ثم قس الأمور برأيك — عمر — |
|                       | — ان اتبعت رأيك فرأيك شديد ، وان تصح رأي من قبلك     |
| ٤٨٤ ، ٤٨٥             | — فنعلم الرأي كان — عثمان —                          |
| ٤٨٤                   | — اني رأيته في الحد رأيا — عمر —                     |
|                       | — أقول فيها برأي ، فان كان صوابا فمن الله —          |
| ٤٨٩ ، ٤٨٤             | — الكلاله ما عدا الوالد والولد — أبو بكر —           |
| ٤٨٤                   | — أقول في الحد برأي                                  |
|                       | — اجتمع رأي ورأي عمر في أم الولد أن لا تتاع ، وقد    |
| ٤٨٥                   | — رأيته الآن يهين — علي —                            |
| ٤٨٥                   | — انما أنت وآل ومؤدب — بعض الصحابة —                 |

- ان اخبروك من رأيهم فقد اخطأوا رأيهم ، وان قالوا  
لهواك فها نصحوك — على — ٤٨٥
- ان صرأناى فقال : ان القتل استحر يوم اليمامة  
بقراء القرآن ٠٠ واخشى أن يذهب كثير من القرآن — أبو بكر ٤٩١
- اختلاف عمر وأبي بكر فى التسوية فى العطاء ٤٩٣
- انكار ابن عباس على زيد ( الا يتقى الله زيد بمن  
ثابت ، يجعل ابن الابن ابنا ، ولا يجعل اب الأب  
ابا ) ٤٩٥
- أبى الله والمؤمنون أن يختلف عليك يا ابا بكر ٤٩٨
- رأيته ان جئت ولم أجدك ؟ — صحابية — ٤٩٨
- أى أرض تقبنى ، وأى سماء تظلنى ، اذا قلت نفس  
كتاب الله بها لأطم — أبو بكر — ٥٠١
- اياكم واصحاب الرأى ، فانهم اعداء السنن — عمر — ٥٠١
- اياكم والمكاملة — عمر — ٥٠١
- اقضى بها فى كتاب الله ، فان جاءك ما ليس فيه  
فاقضى بها فى سنة رسوله ، فان جاءك ما ليس فيه ،  
فاقضى بها اجمع عليه أهل العلم ، فان لم تجد ،  
فلا عليك الا تقضى — عمر — ٥٠٢
- اذا قلتم فى دينكم بالقياس ، احللتكم كثيرا ممسا  
حرمة الله — ابن عباس — ٥٠٣
- اياكم والمقاييس ، فانما عدت الشمس والقمر بالمقاييس ٥٠٣
- اياكم والمقاييس ، فانكم ان اخذتم به احللتكم الحرام ،  
وحرمتم الحلال ٥٠٣
- أول من قاس اهلهم ، وما عدت الشمس والقمر الا  
بالمقاييس — ابن سيرين — ٥٠٣

| الصفحة    | الحديث أو الأثر                                      |
|-----------|------------------------------------------------------|
|           | — انى تارك فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا . كتاب الله |
| ٥٠٨       | ومرتى                                                |
| ٥١٨       | — ات أبا بكر                                         |
| ٥١٩       | — أحفظ لعمرى الجد مائة قضية — عبدة السلاطين —        |
| ٥٤٣       | — انبا من الطوافين عليكم والطوافات                   |
| ٥٤٦ و ٥٤٣ | — انبا ليست بجسنة                                    |
| ٥٤٧ و ٥٤٤ | — أينقص الرطب اذا خف                                 |
| ٥٤٦       | — أعتق رقبة                                          |
| ٥٤٧       | — أرايت لو كان على أهلك دين                          |
| ٦٠٨       | — أرخص فى السلم                                      |
|           | — انبا نهيتكم عن لحم الأضاحى لأجل الدافة             |
| ٧٠١       | — أحلتها آية ، وحرمته آية — على وختان —              |
| ٧٠٣       | — انبا الماء من الماء                                |
| ٧٢٦ و ٧٠٥ | — انبا أنا بشر مثلكم ، وان تختصمون الى               |
|           | — ان الوحى قد انقطع ، وانبا نأخذكم الآن بما ظهر لنا  |
| ٧٠٥       | — من اعالمكم — عمر —                                 |
| ٧٠٩       | — الا أخبركم بخير الشهداء                            |
| ٧٢٠       | — أفضل الصبادات أحمرها                               |
| ٧٢٠       | — الأجر على قدر التعب                                |
|           | — اذا استيقظ احدكم من نومه ، فلا يغمس                |
| ٧٢٨       | — يده فى الاناء                                      |
| ٧٥٣       | — أباهمك على كتاب الله وسنة رسوله ، وسيرة الشيخين    |
|           | (( ب ))                                              |
| ٧٥٧       | — بعثت الى الناس كافة                                |
| ٧٥٧       | — بعثت الى الأسود والأحمر                            |

| الصفحة | الحديث أو الأثر                                                                        |
|--------|----------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٩٤    | — البر بالبر ، كيلا يكيل                                                               |
|        | — بهان مواضع قطع اليد بفعل الرسول — صلى الله عليه وسلم —                               |
| ٣٠٤    | — بثس ما شربت ، وبثس ما اشتريت ، أبلغى زيد بن أرقم                                     |
| ٤٣٠    | — أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله إلا أن يتوب — عائشة                                   |
|        | (( ت ))                                                                                |
| ٨٦     | — تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم                                                   |
| ٣٠٤    | — تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا                                                        |
| ٣١٦    | — توقف الصحابة عن الحلق في الحديبية                                                    |
| ٤٢٣    | — توريث الجدة                                                                          |
| ٤٢٥    | — تحليف على — رضي الله عنه — الرواة                                                    |
|        | — توقف الرسول — صلى الله عليه وسلم — في قول                                            |
| ٤٣٢    | — ذي الدين                                                                             |
|        | — تعمل هذه الأمة برمة بالكتاب ، وبرمة بالسنة ، وبرمة بالقياس ، فإذا فعلوا ذلك فقد ضلوا |
| ٥٠٦    | — تفتقر أمتي على بضع وسبعين شعبه ، أعظمهم فتنة قوم                                     |
| ٥٠٦    | — يقيسون الأمور برأيهم ، فيحرمون الحلال ويحللون الحرام                                 |
| ٦٥٣    | — تجزى منك ، ولا تجزى عن غيرك                                                          |
| ٧٢٨    | — تقعد أحداكن شطر دهرها لا تصوم ولا تصلي                                               |
|        | (( ث ))                                                                                |
|        | — ثلاثة لا يغفل طيبن قلب المؤمن : اخلاص العمل ، والنصح لائمة المسلمين ، ولزوم الجماعة  |
| ٣٧١    |                                                                                        |

| الصفحة    | الحديث أو الأثر                                          |
|-----------|----------------------------------------------------------|
| ٥٤٧       | — ثمرة طيبة ه وما طهور                                   |
| ٧٠٩       | — ثم يفشوا الكذب حتى يشهد الرجل قبل أن يستشهد            |
|           | —                                                        |
|           | — (( ج ))                                                |
| ٢٥٩       | — الجار أحق بصقه                                         |
| ٢٨٤       | — جعل الرسول — صلى الله عليه وسلم — للجنة السدس          |
|           | — جئت الى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — استأذنه       |
| ٤٢٥       | — بعد وفاة زوجي في موضع العدة                            |
|           | — (( ح ))                                                |
| ٤٧٥       | — الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما رضى<br>رسول الله |
|           | — (( خ ))                                                |
| ٣١٨ و ٣٠٤ | — خذوا على مناسككم                                       |
| ٣١٦       | — خلعوا خواتيمهم ه وبعالهم حيث خلجها                     |
| ٣٣٩ و ٣٣٣ | — خذوا عني ه خذوا عني ه قد جعل الله لهن سبيلا            |
| ٤٢٦       | — خبر أبي سعيد في الربا                                  |
| ٤٤٦       | — خير القرون قرني ه ثم اللذين يلونهم                     |
| ٦٨٦       | — خمس يقتلن في الحل والحرم                               |
|           | — خير القرون ٠٠٠ ثم يأتي من بعدهم قوم يشهدون             |
| ٧٠٩       | — ولا يستشهدون                                           |

| الصفحة | الحديث أو الأثر |
|--------|-----------------|
|--------|-----------------|

(( د ))

- الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ٢٨٥
- دع ما يريك الى ما لا يريك فان الصدق طمأنينة ، ٢١٤
- والكذب ريبة ٢١٤

(( ذ ))

- الذكاة ما ابهر الدم وفري الأوداج ٨٦
- ذروني لست بخيركم — أبو بكر — ٥١٦

(( ر ))

- رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما تكرهوا عليه ٣٠٠ ، ٢٥٠ ، ٦٢
- رحم الله امرأة سمع مقاتلي قوطاها ، وأداها كفا ٤٤٣
- سمعها ، ورب مبلغ أوعى من سامع ، ورب حامل فقه ٤٥٧ ، ٤٦٥ ، ٤٢١
- ليس بفقيه
- رد عثمان الحكم بن العاص الى المدينة ٤٤٣
- رد عمر خبر أبي موسى الأشعري حتى شهد له أبو سعيد الخدري ٤٣٤
- رجوع عمر الى الاشتراك في مسألة المشركة ٤٩٣
- رضيك رسول الله لدينا ، أفلا يرضاك لديانا ٥١٧

(( ز ))

- زورت في نفس كلاما ، فسبقني اليه أبو بكر ١١٨

| الصفحة | الحديث أو الأثر                                           |
|--------|-----------------------------------------------------------|
| ٥٤٣    | — زملوهم بكلومهم ودمائهم ، فأنهم يحشرون وأوداجهم تشخب دما |
| ٥٤٤    | — زنى ما عز فرجم                                          |

(( ص ))

|                 |                                                         |
|-----------------|---------------------------------------------------------|
| ٤٢٥ ، ٢٨٥ ، ١٣٢ | — سنوا بهم سنة أهل الكتاب                               |
| ٣٦٩             | — سألت ربي أن لا تجتمع أمتي على الضلالة ، واعطانيه      |
| ٥٠٣             | — السنة ما سنه رسول الله ، لا تجعلوا الرأى سنة المسلمين |
| ٥٤٤             | — سها رسول الله فسجد                                    |

(( ص ))

|                 |                                            |
|-----------------|--------------------------------------------|
| ١٤٦             | — صدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته |
| ٣١٧ ، ٣٠٣ ، ٣٠١ | — صلوا كما رايتموني أصلى                   |

(( ط ))

|           |                      |
|-----------|----------------------|
| ٨٦        | — الطواف بالبيت صلاة |
| ٢٩٤ ، ١٥٧ | — الطعام بالطعام     |

(( ع ))

|           |                                                                                 |
|-----------|---------------------------------------------------------------------------------|
| ١٤٨       | — عجبت مما عجبت منه ، فسألت عنه رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال : صدقه .. |
| ٣٧٦ ، ٣٧٠ | — عليكم بالسواد الاعظم                                                          |



| الصفحة | الحديث أو الأثر                               |
|--------|-----------------------------------------------|
| ٤٩١    | — عهد أبي بكر لعمر بالخلافة                   |
| ٧٢٠    | — العلماء ورثة الأنبياء                       |
|        | (( غ ))                                       |
| ٤٢٤    | — غرة الجنين                                  |
|        | (( ف ))                                       |
| ٦٣     | — فلا يغمس يده في الماء                       |
| ٨٦     | — الفضل رباً                                  |
| ١٣٢    | — فليغسله ثلاثاً                              |
| ١٣٢    | — فليصلها إذا ذكرها                           |
|        | — فرضت الصلاة ركعتين ، فأقرت في السفر ، وزيدت |
| ١٤٨    | — في الحضر — طائفة —                          |
| ١٥١    | — في سائمة الغنم زكاة                         |
| ١٥٤    | — فليستنج بثلاثة أحجار                        |
| ١٥٧    | — في الأبل صدقه                               |
| ٢٩٣    | — فيما سقت السماء العشر                       |
| ٢٩٣    | — فيما سقت السماء والعيون أو كان غريباً       |
| ٢٩٣    | — فيما سقت الأنهار والغيث العشر               |
| ٣٠٣    | — في أربعين شاة شاة                           |
| ٣٠٣    | — في خمس من الأبل شاة                         |
| ٣١٦    | — فعلته أنا ورسول الله فاغسلنا — طائفة —      |
| ٤٢٤    | — في كل أصبح عشرة                             |
| ٥٤٨    | — فإذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم          |
| ٦٩٨    | — في كل أربعين من الأبل بنت لبون              |
| ٦٩٨    | — في كل خمسين حقة                             |

| الصفحة | الحديث أو الأثر |
|--------|-----------------|
|--------|-----------------|

(( ق ))

|           |                                                          |   |
|-----------|----------------------------------------------------------|---|
| ٢٥٩       | قضى بالشفعة فيما لم يقسم                                 | — |
| ٥٤٨ ، ٢٨٢ | القاتل لا يرث                                            | — |
|           | قاتل الله سمرة ، أما سمع قول الرسول : لعن الله           | — |
|           | اليهود ، حرم الله عليهم الشحوم ، فجملوا ، فباعوها — هر — | — |
| ٤٩٤       | قضاء عثمان بتوريث المبتوتة في مرض الموت                  | — |
|           | قال الله لنبيه : " وأن احكم بينهم بما أنزل الله "        | — |
| ٥٠٣       | ولم يقل بما رأيت                                         | — |
| ٤٢٤       | قضى رسول الله بخرة أمة في الجنين                         | — |

(( ك ))

|     |                                                      |   |
|-----|------------------------------------------------------|---|
| ١٢٢ | كل ما يليك                                           | — |
| ١٣٥ | كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الاضاحي                     | — |
|     | كان المال للولد ، وكانت العصبة للوالدين ففسخ الله    | — |
| ٣٤١ | ذلك بالعوارث                                         | — |
| ٤٢٠ | كتاب الصدقات                                         | — |
| ٤٢٠ | كتاب الدييات                                         | — |
| ٤٢٠ | كتاب الأشرية                                         | — |
| ٤٢٠ | كتاب الوصايا                                         | — |
| ٤٢٠ | كتاب المعاشي                                         | — |
| ٤٢٣ | كان هر يجعل في الأصابع نصف الدية ، ويفضل بينها       | — |
|     | كتب رسول الله الى الضحاك : أن يرث امرأة أشيم         | — |
| ٤٢٤ | الضباي من دية زوجها                                  | — |
|     | كنا نخبر أربعين سنة ، لا نرى بذلك بأسا حتى روى       | — |
| ٤٢٦ | لنا رافع بن خديج نهيه صلى الله عليه وسلم — ابن عمر — | — |

| الصفحة    | الحديث أو الأثر                                         |
|-----------|---------------------------------------------------------|
| ٤٧٥       | — كيف تقضى اذا عرض لك قضاء                              |
| ٤٩١       | — كيف افعل ما لم يفعله رسول الله ﷺ —                    |
| ٤٩١       | — كيف تقاتل الناس وقد قال الرسول : أمرت أن أقاتل الناس  |
| ٧٠٣       | — كان الرسول يصبح جنباً من وقاع أهله                    |
|           | — كنت اذا سمعت من رسول الله حديثاً نفعتني الله بهما     |
|           | شأن منه ، واذا حدثني خبره استحلفت ، فاذا حلف            |
| ٧٠٤       | صدقته ، وان أبأ بكر حدثني ، وصدق أبو بكر — طى —         |
|           | — كنت كنزاً مخفياً لم أعرف ، فاحببت أن أعرف ، فخلقست    |
| ٧٥٨       | — خلقاً لمعرفوس ( حديث قدسي ) •                         |
|           | (( ل ))                                                 |
| ٦٢        | — لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل                   |
| ١١٧       | — لو راجعته                                             |
| ١٣١       | — لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك بعد كل صلاة      |
| ١٥٩       | — لن يدجو أحد بعمله ، قيل : ولا أنت يا رسول الله        |
| ٣٠٤ ، ٢٥٢ | — لا يقتل مؤمن بكافر                                    |
| ٢٧٤       | — لا نكاح الا بولي                                      |
| ٢٧٤       | — لا صلاة الا بطهور                                     |
| ٢٨٢       | — لا يرث القاتل                                         |
| ٢٨٢       | — ليس للقاتل ميراث                                      |
|           | — لا تبعموا الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق الا وزناً   |
| ٢٨٥       | — بوزن ، مثلاً بمثل ، سواء بمسوا                        |
|           | — لا تدع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لعلمها نسيت أو |
| ٢٨٦       | كذبت                                                    |
| ٢٨٩       | — لا يقضى القاضي وهو غضبان                              |
| ٢٩٤       | — لا تبعموا الطعام الا كيلاً بكيلاً                     |

| الصفحة          | الحديث أو الأثر                                       |
|-----------------|-------------------------------------------------------|
| ٢٩٩             | — لا صلاة الا بفتح الكتاب                             |
| ٢٩٩             | — لا نكاح الا بولي                                    |
| ٢٩٩ ، ٣٠٣       | — لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل                 |
| ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ | — ليس للمرأة من طهه الا ما نواه                       |
| ٢٩٩             | — لا صيام لمن لم يفرضه من الليل                       |
| ٣٠٤             | — لا قطع فيما دون ربع دينار                           |
| ٣٠٤             | — لا قطع في ثمر ولا كثر                               |
| ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٤ | — لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها                 |
| ٣٠٤             | — لتأخذوا مناسككم                                     |
| ٣٠٤             | — لا تقطع اليد الا في ربع دينار فصاعدا                |
| ٣١٩             | — لعل خفا يقع على خف — ابن عمر —                      |
| ٣٢١             | — لو كان موسى حيا ما وسعه الا انه ي                   |
| ٣٢٣ ، ٣٤٠       | — لا وصية لوارث ، فقد أعطى الله كل ذي حق حقه          |
| ٣٢٣             | — لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل                 |
| ٣٦١             | — لا تقوم الساعة الا على شرار أمتي                    |
| ٣٦١             | — لا ترجعوا بعدى كفارا بضرهم بكتاب بعض                |
| ٣٦٨             | — لا تجتمع أمتي على الخطأ                             |
| ٣٦٩             | — لا تجتمع أمتي على ضلالة                             |
| ٣٧٠             | — لم يكن الله ليجمع أمتي على ضلال                     |
| ٣٧٠             | — لم يكن الله ليجمع أمتي على ضلال ولا على خطأ         |
|                 | — لا تزال طائفة من أمتي على الحق يقاتلون ، حتى يقتلوا |
| ٣٧٠             | الدجال                                                |
| ٣٧١             | — لا تزال طائفة من أمتي على الحق ، لا يضرهم من خالفهم |
| ٣٧١             | — لا تزال طائفة من أمتي على الحق ، حتى يأتي أمر الله  |
|                 | — لا تزال طائفة من أمتي على الحق ، لا يضرهم من نأوهم  |
| ٣٧١             | الى يوم القيامة                                       |

| الصفحة    | الحديث أو الأثر                                          |
|-----------|----------------------------------------------------------|
| ٣٧٦       | — لن تجتمع أمتي على الخطأ                                |
| ٤٨٤ ، ٤٢٤ | — لولا هذا لقضيينا فيه بغيره                             |
| ٥٢٠ ، ٤٤٤ | — لا يقضى القاضى وهو غضبان                               |
|           | — لو اتفق احدكم مثل الأرض ذهابا ، ما بلغ طلة أحدهم       |
| ٤٤٦       | ولا عشيرة                                                |
| ٤٦٦       | — لا تسبوا أصحابي                                        |
|           | — ليس كل ما حدثناكم به سمعناه من رسول الله غير أنا       |
| ٤٦٣       | لا تكذب                                                  |
| ٤٦٣       | — لا ربا الا فى النسبة                                   |
| ٤٩١       | — لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة                     |
| ٤٩٣       | — لقد ورثت امرأة من ميت ، لو كانت هى الميتة لم يرثها     |
|           | — لو كان الدين يؤخذ قياسا ، لكان باطن الخف أولى          |
| ٥٢٤ ، ٥٠٢ | بالسح من ظاهره — على —                                   |
| ٥٠٤       | — لا أقبس شيئا ، أخاف أن تنزل قدم بعد ثبوتها — مسروق —   |
| ٥٠٤       | — لعلك من القياسيين — الشعبي —                           |
| ٥٩٦       | — لقد وليت عليكم ولست بخيركم — أبو بكر —                 |
| ٥١٩       | — لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه لرسول الله لما طاعتهم طيه |
| ٥٤٣       | — لا تقربوه طيبا ، فإنه يحشر يوم القيامة طيبا            |
| ٥٤٨       | — للراجل سهم ، ولل فارس سهمان                            |
| ٦٠٦       | — لولا أن اشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة       |
|           | — لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى أمور ثلاث : كفر بعد      |
| ٦٢٦       | إيمان ، وزنى بعد احصان ، وقتل نفس بغير حق                |
| ٧٢٥       | — لو نزل غراب من السماء لما نجى الا ابن الخطاب           |
| ٧٦١       | — له غمه ، وعليه غرمه                                    |
| ٧٦١       | — لا يخلق الرحمن من راحته                                |
| ٤٩٥       | — لا أحسب كل شيء الا مثله — ابن عباس —                   |

| الصفحة | الحديث أو الأثر |
|--------|-----------------|
|--------|-----------------|

(( م ))

|           |                                                      |
|-----------|------------------------------------------------------|
|           | — ما منعك أن تجيب وقد سمعت قول الله — تعالى — :      |
| ١٣٠       | ” استجبوا لله وللرسول                                |
| ١٤٨       | — ما بالنا نقصر الصلاة وقد أمنا                      |
| ١٥٨       | — الماء من الماء                                     |
| ٢٥٨       | — ما قولى لا امرأة الا كقولى لعائى امرأة             |
| ٢٨٥       | — المنع من بيع درهمين بدرهم                          |
| ٢٩٩       | — من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له            |
| ٣٦١       | — من أشرط الساعة أن يرفع العلم ويكثر الجهل           |
| ٣٦٩       | — ما رآه المسلمون حسنا ، فهو عند الله حسنا           |
| ٣٧٠       | — من خرج عن الجماعة شبرا فقد خلع ربة الاسلام من عنقه |
|           | — من سره أن يسكن بحبوة الحنة ، فليزلم الجماعة ،      |
| ٣٧١       | — فان الشيطان مع الواحد ، ومع الاثنين أبعد           |
| ٤٢٥       | — ما أدرى ما أصنع بهم — عمر —                        |
|           | — ما من رجل يذنب ذنبا فيتوضأ ، فيحسن الوضوء ،        |
| ٧٠٤ ، ٤٢٥ | ويصلى ركعتين ، مستغفرا الله ، الا غفر له             |
| ٧٠٣ ، ٤٦٣ | — من أصبح جنبا فلا صوم له                            |
| ٤٦٤       | — ما زال الرسول يلبى حتى رمى جمرة العقبة             |
| ٤٩٤       | — من سكر هذى ، ومن هذى افتقرى ، فأرى عليه حد الفرية  |
| ٥٢٤       | — من أراد أن يقتحم جرائم جهنم فليقل فى الجد برأيه    |
| ٥٤١       | — من أحيا أرضا ميتة فهي له                           |
| ٦٦٠       | — من ملك ذارحم عتق عليه                              |
| ٦٥٩       | — من ترك مالا أو حقا فلورثته                         |
| ٧٠٣       | — من أصبح جنبا فلا صوم له                            |
| ٧١٤       | — ما اجتمع الحلال والحرام الا غلب الحرام الحلال      |

:: الابيات الشعرية ::

- أتو نارى فقلت منون أنتم \* فقالوا : الجن ، قلت : هو ظلاما (٢٣٩)
- أشاب الصغير وافنى الكبير \* كرا الخداة ومر العشى (٨٨)
- أشارت بطرف العين خيفة أهلها \* إشارة مذخور ولم تتكلم (١١٦)
- الا الأوارى لأيا ما أبينها \* والنوى كالحوى ، بالمظلومة الجلد (٢٦٩)
- الاكل شئ ما خلا الله باطل \* وكل نعيم لا محالة زائل (٣٨)
- الا ايها الليل الطويل ألا اجلى \* يصبح ، وما الا صباح منك بأمل (١٢٣)
- الا ياموت لم أرمك بدا \* أتيت ، وما تحيف وما تحابى (٥٤٠)
- ان الكلام لفى الفؤاد وانما \* جعل اللسان على الفؤاد دليلا (١١٨)
- أيا شبه ليلى : لاتراعى فانى \* لك اليوم من وحشية لصديق (٩٧)
- تطاول ليلك بالاثمد \* ونام الخلى ولم ترقد (٢٤٢)
- الذئب أوزد ولبد هموس \* هلدة ليس بها ايسس (٦٩)

الا اليحافير والا العيس

- فأيقنت أن الطرف قد قال : مرحبا \* وأهلا وسهلا بالحبیب المسلم (١١٦)
- فعيناك منهاها ، وجيدك جيدها \* ولكن عظم الساق منك دقيق (٩٧)
- فللموت تغذ والوالدات صفارها \* كما لخراب الدور تهنى المساكن (٥٤٠)
- قد ندع المنزل بالميسس \* يعيش فيه السبع الجروش (٢٦٩)
- قفانك من ذكرى حبيب ومنزل \* يسقط اللوى بين الدخول فحومل (٢٤٢)

- لدوا للموت وابتوا للخراب \* فكلكم يصير الى الذهاب (٥٤٠)
- من مجحفات زمن مريد \* نقعن جسمي من نضار العود ( ٢ )
- وبلدة ليس بها أنيس \* الا اليعافير والا العيس (٢٦٩)
- وقفت فيها احيلالا أسألها \* ميت جوابا ، وما بالربع من أحد (٢٦٩)
- وكل أخ مفارقه أخوه \* لعمر أبيك ، الا الفرقدان (٢٧٠)
- وكل قرية قرنت بأخرى \* وان ضنت بها ستفترقان (٢٧٠)
- يا دارميه بالعلياء فالسند \* أقوت ، وطال عليها سالف الابد (٢٦٩)



:: فهرس الاعمال ::

| الاسم                                  | الصفحة                     |
|----------------------------------------|----------------------------|
| — ابراهيم — عليه السلام                | ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٢٢، ٣٢١ (( أ )) |
| — ابراهيم بن اسماعيل بن ابراهيم        | ٧٣٦، ٥٧٤، ٥٧٢              |
| — ابراهيم الباجوري                     | ٧                          |
| — ابراهيم بن السري                     | ٦٧٠                        |
| — ابراهيم بن سيار                      | ٤٣١، ٤١٣، ٣٥٦، ٣٥٣، ٣٠٩    |
|                                        | ٥٠٠، ٤٧٤، ٤٤٧، ٤٣٦، ٤٣٥    |
|                                        | ٥٢١، ٥٢٠، ٥١٠، ٥٠٩، ٥٠٤    |
|                                        | ٥٣١، ٥٢٢                   |
| — ابراهيم بن علي بن يوسف               | ٦٤٧                        |
| — ابراهيم بن محمد بن الحسن             | ٣٢٦، ٢٤٨، ١٩٤، ٥٢، ٤٨      |
| — ابراهيم بن موسى الغرلاطي             | ٧٧٦، ١٦٨                   |
| — ابلين                                | ٥٠٣، ٢٧٠، ٢٦٨، ١٤٣، ١٢٧    |
| — الأصم = أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان  |                            |
| — ابن اسحاق = محمد بن اسحاق            |                            |
| — ابن بدران = عبد القادر بن أحمد       |                            |
| — ابن برهان = أحمد بن علي              |                            |
| — ابن تهمية = أحمد عبد الحليم          |                            |
| — ابن الأثير = المبارك بن محمد         |                            |
| — ابن جرير = محمد بن جرير              |                            |
| — ابن الجزري = محمد بن محمد            |                            |
| — ابن جلجل = سليمان بن حافظ            |                            |
| — ابن جني = عثمان بن جني               |                            |
| — ابن الجوزي = عبد الرحمن بن علي       |                            |
| — ابن أبي حاتم = عبد الرحمن بن محمد    |                            |
| — ابن الحاجب = عثمان بن عمر بن أبي بكر |                            |
| — ابن حبان = حبان بن خلف               |                            |

| الاسم                                            | الصفحة |
|--------------------------------------------------|--------|
| — ابن حجر = أحمد بن علي                          |        |
| — ابن حزم = علي بن أحمد بن سعيد                  |        |
| — ابن خزيمة = محمد بن اسحاق                      |        |
| — ابن أبي خيثمة = أحمد بن زهير                   |        |
| — ابن الراوندي = أحمد بن يحيى بن اسحاق           |        |
| — ابن راهوية = اسحاق بن ابراهيم بن راهوية        |        |
| — ابن الزعري = عبد الله بن الزعري بن قيس         |        |
| — ابن السبكي = عبد الوهاب بن علي                 |        |
| — ابن سريج = أحمد بن عمر                         |        |
| — ابن سعد = محمد بن سعد                          |        |
| — ابن السكن = سعيد بن عثمان                      |        |
| — ابن سيرين = محمد بن سيرين                      |        |
| — ابن أبي شيبة = عبد الله بن محمد                |        |
| — ابن أبي عاصم = أحمد بن عمرو                    |        |
| — ابن عباس = عبد الله بن عباس                    |        |
| — ابن عبد البر = يوسف بن عبد الله                |        |
| — ابن عدي = عبد الله بن عدي                      |        |
| — ابن العريبي (القاضي) = محمد بن عبد الله        |        |
| — ابن عتبة = ابراهيم بن اسماعيل                  |        |
| — ابن فورك = محمد بن الحسن                       |        |
| — ابن قدامة = عبد الله بن أحمد بن محمد           |        |
| — ابن قهسب = محمد بن أبي بكر                     |        |
| — ابن كثير = اسماعيل بن كثير                     |        |
| — ابن ماجه = محمد بن يزيد القزويني               |        |
| — ابن مالك = ( صاحب الألفية ) = محمد بن عبد الله |        |
| — ابن العديني = علي بن عبد الله                  |        |

| الاسم                                                        | الصفحة |
|--------------------------------------------------------------|--------|
| — ابن مردويه = أحمد بن موسى                                  |        |
| — ابن مسعود = عبيد الله بن مسعود الحنفي                      |        |
| — ابن المقرئ = محمد بن إبراهيم                               |        |
| — ابن ملك = عبد اللطيف بن عبد العزيز                         |        |
| — ابن النجار = محمد بن أحمد                                  |        |
| — ابن النديم = محمد بن إسحاق                                 |        |
| — ابن هداية = أبو بكر بن هداية الحسيني                       |        |
| — ابن هشام ( النحوي ) = أحمد بن عبد الرحيم                   |        |
| — ابن هشام ( صاحب السيرة ) = عبد الله بن هشام                |        |
| — أبو إسحاق الأسفرائيني ( الاستاذ ) إبراهيم بن محمد بن الحسن |        |
| — أبو إسحاق الشيرازي = إبراهيم بن علي بن يوسف                |        |
| — أبو أمانة الباهلي = صدي بن عجلان                           |        |
| — أبو أمية بن يعلى الثقفي                                    | ٤٩٣    |
| — أبو بكر الدقاق = محمد بن محمد بن جعفر                      |        |
| — أبو بكر الصديق = عبد الله بن أبي قحافة                     |        |
| — أبو بكر الصيرفي = محمد بن عبد الله البغدادي                |        |
| — أبو بكر ( القاضي ) الباقلاني = محمد بن الطيب بن محمد       |        |
| — أبو ثور = خالد بن أبي اليمان                               |        |
| — أبو جههم = عامر بن حذيفة                                   |        |
| — أبو حامد الأسفرائيني = أحمد بن محمد بن أحمد                |        |
| — أبو الحسن الأشعري = علي بن إسماعيل                         |        |
| — أبو الحسن الباهلي                                          | ٤٨     |
| — أبو الحسن الكرخي = عبيد الله بن الحسن                      |        |
| — أبو الحسين البصري = محمد بن علي بن الطيب                   |        |
| — أبو حنيفة = النعمان بن ثابت                                |        |
| — أبو خلف الأعشى                                             | ٣٢٠    |

| الاسم                                                 | الصفحة   |
|-------------------------------------------------------|----------|
| — أبو داود السجستاني = سليمان بن الأشعث السجستاني     |          |
| — أبو داود الطيالسي = سليمان بن داود بن الجارود       |          |
| — أبو الدرداء = عويمر بن عامر                         |          |
| — أبو ذر الغفاري = جندب بن جنادة                      |          |
| — أبو زيد (صاحب النوادر)                              | ٢٣٩      |
| — أبو زيد الدبوسي = عبد الله بن عمر                   |          |
| — أبو السعود (المفسر) بن محمد                         | ٣٠٧، ٣٠٦ |
| — أبو سعيد الاصطخري = الحسن بن أحمد بن يزيد           |          |
| — أبو سعيد الخدري = سعد بن مالك                       |          |
| — أبو سعيد بن المعلى = الحارث بن أوس                  |          |
| — أبو سنان الأشجعي = الجراح الأشجعي                   |          |
| — أبو طالب بن عبد المطلب                              | ٣٦٤      |
| — أبو طلحة = زيد بن سهل                               |          |
| — أبو العالية (من المفسرين يروى له القرطبي)           | ٣٠٧      |
| — أبو عبد الله البصري = الحسن بن علي                  |          |
| — أبو عبيدة = عامر بن الجراح                          |          |
| — أبو العتاهية = اسماعيل بن قاسم                      |          |
| — أبو علي الجبائي = محمد بن عبد الوهاب بن سلام        |          |
| — أبو علي بن خيران = الحسن بن صالح                    |          |
| — أبو علي الفارس = الحسن بن أحمد بن عبد الفقار        |          |
| — أبو علي الفسوي = يعقوب بن سفيان                     |          |
| — أبو علي بن أبي هريرة = الحسن بن الحسين بن أبي هريرة |          |
| — أبو عوانة = يعقوب بن اسحاق                          |          |
| — أبو القاسم البلخي = عبد الله بن أحمد الكعبي         |          |
| — أبو لهب = عبد العزى بن عبد المطلب                   |          |
| — أبو مسلم الاصفهاني = محمد بن بحر الاصفهاني          |          |

| الاسم                           | الصفحة                                   |
|---------------------------------|------------------------------------------|
| — أحمد بن الحسين = البيهقي      | ٢٨٨، ٢٨٧، ٣٦٩، ٣٠٤، ٢٥٠، ٢٢٨، ٦٢         |
|                                 | ٠٣٩٠، ٤٥٠، ٤٤٤، ٥٤٣، ٠٤٢٧، ٤٢٤، ٤٢٠، ٣٩٠ |
|                                 | ٠٦٦٠، ٥٠٢، ٥٠١، ٠٤٩٣، ٤٨٥، ٤٤٨، ٤٥٢      |
|                                 | ٠٧٦١                                     |
| — أحمد بن حنبل                  | ٢٢٢، ٢٢٠، ٢١١، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٣، ٨٦         |
|                                 | ٠٢٨٩، ٢٨٤، ٢٧٢، ٢٥٨، ٢٥٧، ٢٤٤، ٢٢٨       |
|                                 | ٠٣٢١، ٣١٧، ٣١٦، ٣٠٥، ٣٠٤، ٢٩٩، ٢٩٤       |
|                                 | ٠٣٧٠، ٣٦٩، ٣٦٨، ٣٥٦، ٣٤٨، ٣٤٠، ٣٣٣       |
|                                 | ٠٤٢٥، ٤٢١، ٤٢٠، ٣٨٩، ٣٨٦، ٣٨٥، ٣٧١       |
|                                 | ٠٥٤٤، ٥٤٣، ٥٤١، ٤٨٠، ٤٧٥، ٤٣٠، ٤٢٧       |
|                                 | ٠٧٣٢، ٧٢٠، ٧١٤، ٧٠٤، ٦٦٠، ٦٥٠، ٦٢٧       |
|                                 | ٠٧٧٢، ٧٧١، ٧٥٣، ٧٥٠                      |
| — أحمد بن زهير = ابن أبي خيثمة  | ٣٦٨                                      |
| — أحمد بن عبد الرحيم            | ٤٥٠، ٢٣٨، ١١٨                            |
| — أحمد بن عبد الله              | ٣٦٩                                      |
| — أحمد بن علي = ابن برهان       | ١٢٤                                      |
| — أحمد بن علي = ابن حجر         | ٢٨٤، ٢٨٤، ٢٨٢، ٢٧٤، ٢٥٠، ٨٦، ٦٢          |
|                                 | ٠٧٢٠، ٥٠٢، ٤٨٤، ٤٦٣، ٤٣١، ٣٨٧، ٣٤٨       |
|                                 | ٠٧٥٨، ٧٢٨                                |
| — أحمد بن علي = أبو يعلى        | ٥١٤، ٥٠٦، ٣٢١                            |
| — أحمد بن علي (الرازي الجصاص)   | ٧٦٩، ٧١٤، ٤٦٤                            |
| — أحمد بن علي = الخطيب البغدادي | ٥٠٣، ٤٨٦، ٤٥٢، ٤٥١                       |
| — أحمد بن علي = المقرئ          | ٣١١                                      |

| الاسم                                       | الصفحة                               |
|---------------------------------------------|--------------------------------------|
| — أحمد بن طى = النسائي                      | ٦٢ ٨٦ ١٥٨ ١١٠ ٢١١ ٨٥ ٢٥٨ ٢٨٢ ٢٦٩ ٠   |
|                                             | ٠ ٣٤٠ ٢١٠ ٤٢٥ ٠ ٤٥٠ ٠ ٤٨٠ ٠ ٤٩٤ ٠    |
|                                             | ٠ ٤٥٣ ٢٢٧ ٠ ٦٦٠ ٧١٤ ٠                |
| — أحمد بن عمر = البزار                      | ٨٦ ١٦ ٣٦٩ ٠ ٣٠١ ٤٤٥ ٠                |
| — أحمد بن عمر = ابن سريج                    | ١٥١ ٩٠ ٢٨٣ ٠ ٣١٥ ٠ ٣١٧ ٠ ٤١٢ ٠ ٧٥١ ٠ |
| — أحمد بن عمرو                              | ٤٨٤                                  |
| — أحمد بن موسى                              | ٧٠١                                  |
| — أحمد بن محمد بن أحمد أبو حامد الاسفرائيني | ٢٠٣                                  |
| — أحمد بن محمد = الطحاوى                    | ٣٠٤                                  |
| — أحمد بن محمد بن الحسن = المرزوقى          | ٨٨                                   |
| — أحمد بن محمد = الميدانى                   | ١١٤                                  |
| — أحمد بن يحيى بن اسحاق                     | ٤٠٥                                  |
| — الأخطل = غياث بن غوث                      |                                      |
| — آدم — عليه السلام —                       | ٣٣٢                                  |
| — الأربعة                                   | ٧٢٠                                  |
| — أرسطو طاليس                               | ٤٠٢                                  |
| — الأزهرى = سليمان الأزهرى                  |                                      |
| — أسامة بن زيد                              | ٤٢٧                                  |
| — الأسباط                                   | ٣٢٢                                  |
| — اسحاق — عليه السلام —                     | ٣٢٢                                  |
| — اسحاق بن ابراهيم = بن راهوية              | ٧٥٠                                  |

| الاسم                                     | الصفحة                            |
|-------------------------------------------|-----------------------------------|
| — اسماء بنت أبي بكر                       | ٤٤٢ ، ٦٦٠                         |
| — اسماعيل — عليه السلام —                 | ٣٢٢ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦                   |
| — اسماعيل بن قاسم                         | ٤٥٠                               |
| — اسماعيل بن كثير (المفسر)                | ٣٢١                               |
| — اسماعيل بن محمد                         | ٢٩٩                               |
| — اسماعيل بن يحيى                         | ٢٩١ ، ٣٩٠ ، ٧٢٨ ، ٥٦٤             |
| — الأسنوى = عبد الرحيم بن الحسن           |                                   |
| — أشيم الضبابي                            | ٤٢٤                               |
| — أصحاب السنن                             | ٢٧٤ ، ٢٨٤ ، ٣٠٤ ، ٤٢٣ ، ٤٥٠ ، ٥٠٣ |
|                                           | ٥٤٤                               |
| — الاصفهاني = علي بن الحسن (صاحب الاغانى) |                                   |
| — الاصفهاني = محمد بن محمود (صاحب الكشاف) |                                   |
| — الآمدى = علي بن أبي علي                 |                                   |
| — امرؤ القيس بن عانس بن المنذر            | ١٢٣ ، ٢٤٢                         |
| — أم سلمة = هند بنت سهيل                  |                                   |
| — أم سليم — أم انس بن مالك —              | ٤٢٨                               |
| — أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط           | ٣٤٤                               |
|                                           |                                   |
|                                           |                                   |
| — الأمين بن هارون الرشيد                  | ٢٧٨                               |
| — أنس بن مالك                             | ٣٩٢ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢٨ ، ٦٨٥       |
| — الأنصار                                 | ٤٢٢ ، ٢٤٤                         |
| — أهل البيت = العترة                      | ٥٠٧ ، ٥٠٨                         |

| الاسم                                     | الصفحة                |
|-------------------------------------------|-----------------------|
| (( ب ))                                   |                       |
| — الباجورى = ابراهيم الباجورى             |                       |
| — الباقر = محمد بن على بن زين العابدين    |                       |
| — البخارى = محمد بن اسماعيل               |                       |
| — البراء بن عازب                          | ٣٤٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤       |
| — براهم ( من تنسب اليه البراهمة )         | ٣٣                    |
| — بروع بنت واشق                           | ٤٨٦ ، ٤٣٤             |
| — بريرة ( زوجة مغيث )                     | ١١٧ ، ١٣٠             |
| — البزار = أحمد بن عمر                    |                       |
| — البزودى = على بن محمد بن الحسين         |                       |
| — بشر بن غياث المريسى                     | ٧٣٦ ، ٦٨٦ ، ٧٤١       |
| — البغدادى ( صاحب الفرق ) = على بن عجيل   |                       |
| — البغوى = عبد الله بن محمد بن عبد العزيز |                       |
| — أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان             | ٧٣٦ ، ٧٤١             |
| — أبو بكر بن هداية الحسينى                | ٢٩١                   |
| — بكر بن محمد                             | ٢٤٢ ، ٦٧٠             |
| — أبو بكر بن مسعود = الكاسانى             | ١٧٨                   |
| — بلال بن رباح                            | ٤٢٣ ، ٤٩٣             |
| — البلقينى = عمر بن رسلان                 |                       |
| — البناسى = عبد الرحمن بن جاد الله        |                       |
| — بنىامين ( اخ يوسف )                     | ٢٥٠                   |
| — بنو اسرائيل                             | ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٤٢٦ |
| — بنو حنيفة                               | ٥١٨ ، ٣٥٥             |
| — بنو قريظة                               | ٧٣٢                   |
| — البيضاوى = عبد الله بن عمر بن محمد      |                       |
| — البهيقى = أحمد بن الحسين                |                       |



| الاسم | الصفحة |
|-------|--------|
|-------|--------|

(( ث ))

- التهريزى ( شارح الحاسة ) = يحيى بن على
- الترمذى = محمد بن عيسى
- التفتازانى = مسعود بن عمر بن عبدالله

(( ث ))

- الثعالبى = عبد الملك بن محمد
- ثوبان بن بجدد ٣٧٢ ، ٣٧١

(( ج ))

- جابر بن زيد ٥٠٤
- جابر بن عبد الله ٤٤٥
- الجاحظ = عمرو بن بحر
- جالينوس ٤٠١
- جبريل — عليه السلام — ٧٢٤ ، ٣١٦
- الجراح الاشجمى ٤٥٠ ، ٤٣٤ ، ٤٣١ ، ٤٣٠
- جران العود = عامر بن الحارث
- الجرجانى = على بن محمد ( صاحب التعريفات )
- جرير بن عطية بن حذيفة ١١٨
- الجصاص = أحمد بن على
- جعفر بن أحمد بن الحسين = القارى ٧٢٠
- جعفر بن محمد ( الصادق ) ٥٢٧ ، ٥٠٧ ، ٤٤٨ ، ١٢٦
- جمال الدين بن فضالان = واثق بن على
- جمال الدين القاسمى ٣٧٠
- جندب بن جناده ١٥٧
- جهم بن صفوان ١٩٨
- الجوهنى = امام الحرمين = عبد الله بن أبى محمد عبد الله بن يوسف

| الاسم                                  | الصفحة                       |
|----------------------------------------|------------------------------|
| (ح)                                    |                              |
| — الحارث بن أوس                        | ١٣٠                          |
| — الحارث بن عقبة                       | ٤٤٥                          |
| — الحارث بن عمرو                       | ٤٧٥                          |
| — الحاكم = محمد بن عبد الله النيسابوري |                              |
| — الحباب بن المنذر                     | ٧٢٢                          |
| — حبان بن خلف                          | ٢٨٢، ٢٥٨، ٢٥٠، ٢١١، ٨٦، ٦٢   |
|                                        | ٤٥٠، ٤٢٥، ٤٢٣، ٣٤٨، ٣١٦، ٣٠٤ |
|                                        | ٧٦١، ٧٢٠، ٧٠٩، ٥٤٤           |
| — الحسن بن أحمد بن عبد الغفار          | ٦٧٠                          |
| — الحسن بن أحمد بن يزيد                | ٣١٣، ٢٨٩                     |
| — الحسن بن الحسين بن أبي مريرة         | ٣٩١، ٣٩٠                     |
| — الحسن بن علي بن أبي طالب             | ٥١١، ٤٤٣                     |
| — الحسن بن علي = أبو عبد الله البصري   | ٥٣٣، ٥٣١، ٢٩٩، ٧٣            |
| — الحسن بن علي = نظام الطلك            | ٢٨٨                          |
| — حسن بن محمد العطار                   | ٢٩٥، ٢٣٥، ١٧٤، ١٢٤، ١٣، ٨، ٧ |
|                                        | ٧٨٧، ٤٦٧، ٤٦٢، ٤٤٩، ٣٥٣      |
| — الحسن بن يسار البصري                 | ٤٦٤، ٤١٨، ٣٧٥، ٣٧٠، ٣٠٧، ٩٤  |
|                                        | ٤٨٥، ٤٨١                     |
| — حسين حامد حسان                       | ٧٦٦                          |
| — الحسين بن صالح                       | ٣١٤                          |
| — الحسين بن علي بن أبي طالب            | ٥١١، ٤٤٣                     |
| — حضرمي بن عامر بن مجمع                | ٢٦٩                          |
| — الحكم بن العاص                       | ٤٣٧، ٤٣٣                     |
| — حمد بن محمد = الخطابي                | ٥١٩                          |
| — حمل بن مالك                          | ٥١٥، ٤٢٤                     |

| الاسم | الصفحة |
|-------|--------|
|-------|--------|

(( خ ))

|                    |                                 |   |
|--------------------|---------------------------------|---|
| ٢٦٣                | خالد بن أبي اليمان الكلابي      | — |
|                    | الخانن = عبد الرحمن الخانن      | — |
| ٧٨٧، ٨، ٧          | الخبيصي                         | — |
| ٥٤٤، ٤٣٧، ٤٣٢، ٢٥١ | الخرباق السلمي                  | — |
|                    | الخرشي = محمد بن عبد البرالخرشي | — |
| ٤٢٢، ٤٢٦           | الخضر — عليه السلام —           | — |
|                    | الخطابي = حمد بن محمد           | — |
|                    | الخطيب البغدادي = أحمد بن علي   | — |
| ٤٦                 | الخليل بن أحمد                  | — |
| ٧٠٧، ٣٧٠           | خليل بن اسحاق بن موسى الطالكي   | — |
| ٣٧٠                | خليل بن كيكليدي                 | — |
|                    | الخنس = مصطفى سعيد              | — |

(( د ))

|                    |                                  |   |
|--------------------|----------------------------------|---|
|                    | الدارقطني = علي بن عمر           | — |
|                    | الدارمي = عبد الله بن عبد الرحمن | — |
| ٢٤٩                | داود — عليه السلام —             | — |
| ٤٧٤، ٤٧٣، ٣٩٤، ٣٨٤ | داود بن علي بن خلف الظاهري       | — |
| ٢٨٥                | داركسه                           | — |
|                    | الدسوقي = محمد بن أحمد بن عرفة   | — |

(( ذ ))

|                           |   |
|---------------------------|---|
| ذواليدين = الخرباق السلمي | — |
| الذهبي = محمد بن أحمد     | — |

| الاسم                                  | الصفحة                  |
|----------------------------------------|-------------------------|
| (( ر ))                                |                         |
| — رافع بن خديج                         | ٤٢٦                     |
| — الرافعي = عبد الكريم بن محمد         |                         |
| (( ز ))                                |                         |
| — الزبيدي = محمد بن محمد بن محمد       |                         |
| — الزبير بن بكار                       | ٣١٩                     |
| — الزبير بن العوام                     | ٥٠٤                     |
| — الزجاج = ابراهيم بن السري            |                         |
| — زياد بن معاوية                       | ٢٦٩، ١١٨                |
| — زيد بن أرقم                          | ٤٣٠                     |
| — زيد بن ثابت                          | ٣٨٢، ٤٨٦، ٤٩١، ٤٩٥، ٥٠٠ |
|                                        | ٦٠٨، ٥١٦                |
| — زيد بن سهل الأنصاري                  | ٤٢٨                     |
| — الزهري = محمد بن مسلم بن عبد الله    |                         |
| — الزيلعي = عبد الله بن يوسف بن محمد   |                         |
| — زينب بنت محمد بن عبد الله            | ٥١١                     |
| — زين العابدين علي بن الحسن بن علي     | ١٢٦                     |
| (( س ))                                |                         |
| — السائب بن يزيد                       | ٤٣٤                     |
| — السبكي = عبد الوهاب بن علي           |                         |
| — السخاوي = محمد بن عبد الرحمن بن محمد |                         |
| — السراج = محمد بن السري بن سهل        |                         |
| — السرخسي = محمد بن أحمد بن سهل        |                         |
| — سعد بن الربيع                        | ١٣٢                     |

| الاسم                            | الصفحة                                                                                                                |
|----------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| — سعد بن عاده                    | ١١٨                                                                                                                   |
| — سعد بن مالك                    | ١٣٠، ٢٨٥، ٤٢٦، ٤٣٤، ٤٣٧، ٦٨٢، ٧٠٣                                                                                     |
| — سعد بن معاذ                    | ٧٢٥، ٥٢٤                                                                                                              |
| — سعيد بن عثمان                  | ٤٥٣، ٨٦                                                                                                               |
| — سعيد بن جبير                   | ٤٢٧، ٣٩٢، ٣٩١                                                                                                         |
| — سعيد بن المسيب                 | ٣٨٢                                                                                                                   |
| — سعيد بن منصور                  | ٤٣٠                                                                                                                   |
| — سفيان بن الحارث                | ٤٢٤                                                                                                                   |
| — سفيان الثوري                   | ٧٥٠، ٦٨٥، ٣٥٣                                                                                                         |
| — سفيان بن سحبان                 | ٧٣٤                                                                                                                   |
| — سفيان بن عيينه                 | ٢٦٣                                                                                                                   |
| — سلمان الفارسي                  | ٢٢٧                                                                                                                   |
| — سليمان بن أحمد                 | ٤٣١، ٤٢٥، ٣٦٩، ٣٤٧، ٢٨٦، ٦٢                                                                                           |
| — سليمان الأزميري                | ٢٨٢، ٢٧٥، ٢٧٣، ١٥١، ١٤٦، ١٤٢، ٦٥٠، ٤٦٢، ٤٥٨، ٤٤٩، ٢٩٥، ٢٨٣، ٧١٤، ٦٩٩، ٦٨٥، ٦٧٩، ٦٧١، ٦٥٣                              |
| — سليمان بن الأشعث السجستاني     | ٧٦٥، ٧٣٥                                                                                                              |
| — سليمان بن داود بن الجارود      | ٢٩٩، ٢١١، ٢٠٢، ١٥٤، ١٥٣، ٦٢، ٣٤٨، ٣٤٠، ٣٣٣، ٣١٦، ٣٠٥، ٣٠٤، ٤٢٥، ٤٢١، ٤٢٠، ٣٧١، ٣٧٠، ٣٦٩، ٦٢٧، ٥٠٩، ٥٠٢، ٤٨٦، ٤٧٨، ٤٧٥ |
| — سليمان بن حافظ الاندلسي        | ٧٣٢                                                                                                                   |
| — سليمان بن داود بن الجارود      | ٤٠١                                                                                                                   |
| — سليمان بن داود — عليه السلام — | ٧١٤، ٣٦٩                                                                                                              |
| — سليمان بن داود — عليه السلام — | ٤٠٢، ٢٤٩                                                                                                              |

| الاسم                                            | الصفحة             |
|--------------------------------------------------|--------------------|
| — سليمان بن عبد القوى                            | ٢٨٦، ٢٢٢           |
| — سمرة بن جندب                                   | ٤٩٤، ٤٩٣           |
| — السندی = محمد بن عبد الهادي                    |                    |
| — السهروردي = يحيى بن حبس                        |                    |
| — سهيل بن عمرو                                   | ٣٤٣                |
| — سيويه = عمرو بن عثمان                          |                    |
| — السيوطي = عبد الرحمن بن أبي بكر                |                    |
| (( ش ))                                          |                    |
| — الشاطبي = ابراهيم بن موسى الفرناطي             |                    |
| — الشافعي = محمد بن ادريس                        |                    |
| — الشريفي = عبد الرحمن بن محمد                   |                    |
| — شريح ( القاضي ) = شريح بن الحارث               | ٥٢٣، ٥٠١، ٣٩٢، ٣٨٧ |
| — الشعبي = عامر بن شراحيل                        |                    |
| — شمر بن حارث الضبي                              | ٢٣٩                |
| — شمر بن الخوشتب                                 |                    |
| — الشهرستاني = محمد بن عبد الكريم                |                    |
| — الشوكاني = محمد بن عبد الله                    |                    |
| (( ص ))                                          |                    |
| — صاحب التحرير = محمد بن عبد الواحد = ابن الهمام |                    |
| — صبحي الصالح                                    | ٤٧                 |
| — صدي بن عجلان                                   | ٣٧٠                |
| — الصلتان العبدى                                 | ٨٨                 |
| (( ض ))                                          |                    |
| — الضحاك = سفيان بن الحارث                       |                    |

| الاسم | الصفحة |
|-------|--------|
|-------|--------|

(( ط ))

|                                      |                         |
|--------------------------------------|-------------------------|
| الطبراني = سليمان بن أحمد            | —                       |
| الطبري = ابن جرير = محمد بن جرير     | —                       |
| الطحاوي = أحمد بن محمد               | —                       |
| الطيالسي = سليمان بن داود بن الجارود | —                       |
| الطوفى = سليمان بن عبد القوي         | —                       |
| طه جابر فياض العلواني                | ٢٥٧، ٢٧١، ٣٣٤، ٣٩٦، ٤٠٢ |
| ( محقق المحصول )                     |                         |

(( ع ))

|                                |                          |
|--------------------------------|--------------------------|
| عائشة بنت أبي بكر الصديق       | ١٣١، ١٤٨، ١٥٨، ٣١٦، ٣١٧  |
|                                | ٣٨٨، ٣٣٩، ٣٤٣، ٤١٧، ٤٢٦  |
|                                | ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٣٨، ٤٥٨، ٧٥١  |
| العالية بنت ايفع بن شرحبيل     | ٤٣٠                      |
| عامر بن الجراح                 | ١١٨، ٤٢٨، ٥٠٤            |
| عامر بن الحارث                 | ٢٦٩                      |
| عامر بن حذيفة                  | ٢٨٦                      |
| عامر بن شراحبيل                | ٣٨٤، ٥٠٣، ٥٠٤، ٦٨٥       |
| عادة بن الصامت                 | ٢٢٨، ٤٢٧                 |
| عاد الصيمري                    | ٤٧                       |
| العباس بن عبد المطلب           | ٤٦٣، ٤٩٠، ٥٠٤            |
| عبد الباسط خليل                | ٣١١                      |
| عبد الجبار ( القاضي المعتزلي ) | ٢٧، ٣٦، ٤٠، ٧٣، ١٤٦، ١٦٣ |
|                                | ١٩٦، ٢٠٦، ٢٦٢، ٢٩٩، ٣٠١  |
|                                | ٣٤٦، ٣٥١، ٣٨٠، ٤٤٣       |

| الاسم                                | الصفحة                       |
|--------------------------------------|------------------------------|
| — عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الففار   | ١٤٠٧، ١٦٢، ١٩٢، ١٩٩، ٥٤٢     |
| — عبد الرحمن جاد الله                | ٣٩٧، ٢٣٣                     |
| — عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق       | ٥١٧، ٤٩٨، ٤٩٧                |
| — عبد الرحمن بن أبي بكر — السيوطي    | ١٠٤، ٧٩، ١٦٩، ٤٧، ٤٦، ٢٥، ٢٠ |
|                                      | ٧٥٨                          |
| — عبد الرحمن بن الحسين               | ٦٦٠، ٤٥١، ٢٥٨، ١٣١           |
| — عبد الرحمن بن الخازن               | ٥٠٣، ٣٠٥                     |
| — عبد الرحمن بن صخر                  | ٤٣٢، ٣٧٥، ٣٤٨، ٣٤٧، ٢٨٥، ٦٣  |
|                                      | ٧٠٣، ٥٣٦، ٤٦٣، ٤٣٨، ٤٣٥، ٤٣٤ |
| — عبد الرحمن بن عبد العزيز الصنهاجي  | ٧٨٩                          |
| — عبد الرحمن بن علي                  | ٧٢٨، ٢٨٩، ٢٨٧                |
| — عبد الرحمن بن عوف                  | ٧٥٤، ٧٥٣، ٣٧٧، ٣٧٥، ٢٨٥، ١٣٢ |
| — عبد الرحمن بن محمد — ابن أبي حاتم  | ٣٤٨                          |
| — عبد الرحمن بن محمد — ( الشريفي )   | ٥٤٢، ١٤                      |
| — عبد الرحيم بن الحسن                | ٩٠، ٧٠، ٦٧، ٥٧، ٤٨، ١٤، ١٢   |
|                                      | ٤١٨، ٤٠٣، ٣١٥، ٢٩١، ١٣١      |
|                                      | ٦٣٢، ٦٢٣، ٦٢٠، ٥٩١، ٥٩٠      |
|                                      | ٧٢٦، ٧٠٨                     |
| — عبد الرزاق الصنعاني ( صاحب السند ) | ٤٩٣، ٤٨٥، ٤٣٨، ٣٨٧، ٢٨٢      |
|                                      | ٧٠١، ٥٠١، ٤٩٥، ٤٩٤           |
| — عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب   | ١٦٩، ١٤٢، ١٢٦، ٧٣، ٤٨، ٣٩    |
|                                      | ٢٨٨، ٢٦٢، ٢٤٣، ٢٣١، ٢٠٢، ١٧٥ |
|                                      | ٧١٣، ٦٩٩، ٦٩٠، ٤١٥، ٣٨٩، ٢٩٩ |
|                                      | ٧٣٤، ٧٢٠                     |
| — عبد العزى بن عبد المطلب            | ٣٥٨، ٢٠٠، ١٩٧                |
| — عبد العزيز البخاري                 | ٧٦٤، ٧٣٥، ٤٥٧                |



| الاسم                                | الصفحة                            |
|--------------------------------------|-----------------------------------|
| — عبد القادر بن أحمد                 | ٧٧١، ٧٥٠، ٣٨٩، ٣٨٦، ٢٧٢، ٢٠٨      |
| — عبد القاهر النحوى                  | ٩٨، ٨٩، ٨٨                        |
| — عبد القهمن بن أفضى بن دعى          | ٤٢١                               |
| — عبد الكريم بن محمد                 | ٦٨٩                               |
| — عبد اللطيف بن عبد العزيز           | ٦٧٨، ٢٨٣                          |
| — عبد الله بن أحمد بن محمد           | ٧٧٣، ٧٥٠، ٦٥٠، ٤٧٦، ٣٨٤           |
| — عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبى   | ٤٠٢، ٢٩٩، ١٩٢، ١٨٩، ١٨٨           |
| — عبد الله حسن العنبرى               | ٧٥٥، ٧٣٢، ٧٣١                     |
| — عبد الله بن الزبيرى                | ٣٠٦، ٣٠٥                          |
| — عبد الله بن الزبير                 | ٥٠٤، ٤٤٢، ٣٨٤                     |
| — عبد الله بن سلام                   | ٣٢٢                               |
| — عبد الله بن عباس                   | ٣٤١، ٣٠٧، ٣٠٦، ٢٨٥، ٢٦٧، ٢٤٨، ١١٧ |
|                                      | ٤١٧، ٣٩٢، ٣٩٠، ٣٨٤، ٣٨٣، ٣٨٢، ٣٥٥ |
|                                      | ٤٦٣، ٤٥٦، ٤٥٠، ٤٤٢، ٤٢٧، ٤٢٦، ٤١٨ |
|                                      | ٥١٦، ٥٠٥، ٥٠٤، ٥٠٣، ٥٠٢، ٤٩٥، ٤٨٦ |
|                                      | ٦١١، ٥٢٨، ٥٢٦، ٥٢٤                |
| — عبد الله بن عبد الرحمن             | ٥٠٣، ٥٠٢، ٥٠١، ٤٨٤، ٣٧١، ٣٦٨، ١٥٤ |
|                                      | ٧٣٢، ٧١٤، ٦٢٧، ٥٠٤                |
| — عبد الله بن عدى                    | ٣٠٤                               |
| — عبد الله بن عمر بن محمد (البيضاوى) | ٦١٧، ٦١٧، ٤٧٧، ٤٧٦، ٤٤٦، ١٣١      |
|                                      | ٧١٣، ٧٠٥، ٦٦٦، ٦٣٢، ٦٢٠           |
| — عبد الله بن عمر (الدبوسى)          | ٧٧١، ٦٧٨، ٦٥٠، ٦٠١، ٥٦٦، ٢٤٧، ١٩٢ |
| — عبد الله بن عمر (الصحابى)          | ٤٣٤، ٤٣٠، ٤٢٠، ٣٩١، ٣٤١، ٣١٩، ١٥٤ |
|                                      | ٥٠٣، ٤٦٣، ٤٣٨                     |

| الاسم                                   | الصفحة                            |
|-----------------------------------------|-----------------------------------|
| — عبد الله بن قيس                       | ٤٣٤، ٤٣٧، ٤٨٥، ٥٠٠، ٧٠٣           |
| — عبد الله بن محمد — ابن أبي شيبة       | ٢٨٧                               |
| — عبد الله بن محمد بن عبد العزيز        | ٣٠٥                               |
| — عبد الله بن أبي محمد عبد الله بن يوسف | ٧، ١١٦، ١٣٨، ١٥١، ١٨١، ١٨٤        |
|                                         | ١٨٥، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢١٦، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٨ |
|                                         | ٢٨٨، ٢٩١، ٣٣٦، ٣٣٩، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤١٣ |
|                                         | ٤٢٢، ٤٦٧، ٥١٢، ٥٥٥                |
| — عبد الله بن أبي قحافة                 | ١١٨، ١٣٢، ٢٤٣، ٢٨٤، ٣٥٥، ٣٨٨، ٤٢٠ |
|                                         | ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٧ |
|                                         | ٤٦٣، ٤٨٤، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣ |
|                                         | ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠١، ٥١١، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨ |
|                                         | ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٨، ٧٠٣، ٧٠٤           |
| — عبد الله بن مسعود (الصحابي)           | ٣٤٨، ٣٦٩، ٣٨٢، ٤٢١، ٤٣٨، ٤٨٦      |
|                                         | ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٣، ٦١١                |
| — عبد الله بن هشام                      | ١١٩، ٤٠٤، ٤٤٧، ٧٢٢                |
| — عبد الله بن يوسف بن محمد              | ٣٠٤، ٦٠٨                          |
| — عبيد الله بن مسعود الحنفي             | ١٤، ١٨، ١٩، ٢٤، ٢٧، ١٤٦، ٦٥٠، ٦٧٨ |
|                                         | ٣٨٠، ٦٥٣، ٦٧١                     |
| — عبيد الله بن الحسن                    | ٣٩، ٧٣، ١٤٤، ١٧٥، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٩٨   |
|                                         | ٢٩٩، ٣٤٩، ٣٥١، ٤١٥، ٤٦٢، ٦٠١، ٦٥٠ |
|                                         | ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨٤، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧١٤، ٧٦٩ |
|                                         | ٧٧١                               |
| — عبد الملك بن محمد                     | ١١٤                               |
| — عبد الملك بن هشام                     |                                   |
| — عبد الوهاب بن علي (القاضي المالكي)    | ١٣٨                               |
| — عهدة بن عمرو السلطاني                 | ٣٠٧، ٣٨٤، ٣٨٧، ٥١٩                |

| الاسم                                      | الصفحة                              |
|--------------------------------------------|-------------------------------------|
| — هبة بن غزوان                             | ١٤٨                                 |
| — عثمان بن جنى                             | ٦٧٠، ١٠١، ٩٨، ٤٧، ٤٦                |
| — عثمان بن عفان                            | ٤٣٧، ٤٣٣، ٤٢٦، ٤٢٥، ٢٦٥، ٢٢٧، ٤٨    |
|                                            | ٧٠١، ٥١١، ٥٠١، ٥٠٠، ٤٩٢، ٤٨٥، ٤٨٤   |
|                                            | ٧٥٣                                 |
| — عثمان مريزق                              | ٤٩٠، ٤٨٩                            |
| — عثمان بن عمرو بن أبى بكر                 | ١٣٠، ١١٤، ٩٨، ٨٣، ٧٠، ٦٧، ١٨، ١٤، ٧ |
|                                            | ٢٥٩، ٢٠٢، ١٩٨، ١٨١، ١٧٩، ١٦٤، ١٤١   |
|                                            | ٤٧٠، ٤٦٧، ٤٥٣، ٤٠٢، ٣٩٩، ٣٥٣، ٢٧٥   |
|                                            | ٦٧٩، ٦٧١، ٦٢٣، ٥٧٣، ٥٥٠، ٥٤٦، ٥٤٢   |
|                                            | ٦٩٩                                 |
| — عثمان بن مسلم البتي                      | ٦٨٥                                 |
| — عثمان بن مضمون                           | ٢٣٨                                 |
| — العجلونى = اسماعيل بن محمد               |                                     |
| — الحراقى = عبد الرحمن بن الحسين           |                                     |
| — العزبن عبد السلام                        | ٦٥٥، ٢٢، ٢٠                         |
| — العضد = عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار |                                     |
| — العطار = حسن بن محمد العطار              |                                     |
| — عطية القرظى                              | ٧٣٢                                 |
| — العقيلى = محمد بن عمرو بن موسى           |                                     |
| — العلالى = خليل بن كيكلى                  |                                     |
| — على بن أحمد بن سعيد                      | ٤٤٥، ٣٩٤، ٣٨٠، ٣٣٩، ٣٢٢، ٣١٢، ١٠٠   |
|                                            | ٥٠٤، ٥٠٣، ٤٧٤                       |
| — على بن أحمد — الواحدى —                  | ٥٢٨                                 |
| — على بن اسماعيل                           | ٣٨٥، ٢٤٠، ٢١٦، ١٩٨، ١٥١، ٤٨، ١٣     |
|                                            | ٧٣٤                                 |

| الاسم                           | الصفحة                                      |
|---------------------------------|---------------------------------------------|
| — على بن الحسين (المرتضى)       | ١٢٦، ٢٧٥، ٢٧٨، ٤٠٣، ٤٣١، ٤٣٥                |
| — على بن الحسين (صاحب الاغانى)  | ٩٧، ٤٥٠                                     |
| — على بن أبى طالب               | ٤٠، ٢١١، ٢٢٧، ٥٥٢، ٢٦٥، ٣٠٩، ٣٨٢،           |
|                                 | ٣٨٧، ٣٩٢، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٣٦      |
|                                 | ٤٣٨، ٤٣٨، ٤٥٠، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٠،          |
|                                 | ٤٩٤، ٤٩٦، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٥، ٥١٤           |
|                                 | ٥١٥، ٥١٧، ٥٢٤، ٦٨٢، ٧٠١، ٧٠٤، ٧٤٥،          |
|                                 | ٧٥٣، ٧٥٤                                    |
| — على بن حمزة بن عبد الله       | ٢٧٨                                         |
| — على بن عبد الله — ابن العدينى | ٦٦٠                                         |
| — على العدوى                    | ٧٠٨                                         |
| — على بن عقيل                   | ٣١١                                         |
| — على بن أبى على (الأمدى)       | ٨٤، ١٣، ١٤، ١٧، ١٨، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، |
|                                 | ٦٥، ٧٠، ٨٤، ١٣٠، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٢، ١٦١،        |
|                                 | ١٦٤، ١٦٦، ١٧٥، ١٨١، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٩،          |
|                                 | ٢٠٢، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢،               |
|                                 | ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٣، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٣، ٢٤٨،     |
|                                 | ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١،          |
|                                 | ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٩٥،          |
|                                 | ٣٠٧، ٣١٥، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٦،          |
|                                 | ٣٨٩، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤١٣، ٤١٩،          |
|                                 | ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٦٢، ٤٦٧،          |
|                                 | ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧،          |
|                                 | ٥٥٧، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٧٣، ٥٧٧، ٥٨٢، ٥٨٣،          |
|                                 | ٥٩٦، ٦٠١، ٦١٤، ٦١٧، ٦١٨، ٦٢٣، ٦٢٦،          |
|                                 | ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٤٦، ٦٤٧،          |
|                                 | ٦٧١، ٦٨٠، ٦٩١، ٦٩٩، ٧٠٦، ٧١٤، ٧١٦،          |
|                                 | ٧١٨، ٧٢٢، ٧٣٦، ٧٥٥، ٧٧١، ٧٧٦،               |



| الاسم                                     | الصفحة                                                                                                                                                                                                     |
|-------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| — علي بن عمر                              | ٣١٦٠٣٠٤٠٢٨٢٠٢٥٨٠٢٥٠٠٢١١٠٨٦٠٦٢<br>٠٤٨٥٠٤٥٠٠٤٤٥٠٤٢٤٠٤٢١٠٤٢٠٣٤٧<br>٧٦١٠٥٤٤٠٥٤١                                                                                                                                |
| — علي بن محمد بن الحسين                   | ٦٧٨٠٦٥٠٠٥٦٦٠٢٤٩٠٢٤٧٠١٤٢٠٢٤                                                                                                                                                                                 |
| — علي بن محمد (الهرجاني) (صاحب التعريفات) | ٢٣٦٠١٠٤٠٦٩٠٦٠٠٩                                                                                                                                                                                            |
| — عمر بن الخطاب                           | ٠٣٨٢٠٣٢١٠٣١٦٠٢٨٦٠٢١١٠١٣٢٠١١٨<br>٠٤٢٣٠٤٢٠٣٩٠٣٨٨٠٣٨٧٠٣٨٤٠٣٨٣<br>٠٤٣٧٠٤٣٥٠٤٣٤٠٤٣٣٠٤٣٢٠٤٣١٠٤٢٤<br>٠٤٨٥٠٤٨٤٠٤٨٢٠٤٨٠٤٥٢٠٤٥٠٤٣٨<br>٠٥٠٢٠٥٠١٠٥٠٠٤٩٣٠٤٩١٠٤٨٨٠٤٨٧<br>٠٥٢٤٠٥٢٣٠٥١٩٠٥١٨٠٥١٥٠٥١٤٠٥٠٥<br>٧٢٥٠٧٠٥٠٧٠٣٠٥٤١ |
| — عمر بن رسلان                            | ٣٣٠                                                                                                                                                                                                        |
| — عمران بن حصين                           | ٢٧٤                                                                                                                                                                                                        |
| — عمرو بن بحر — الجاحظ —                  | ٧٣١٠ ١١٨٠ ١١٦                                                                                                                                                                                              |
| — عمرو بن حزم                             | ٤٢٤                                                                                                                                                                                                        |
| — عمرو بن عثمان                           | ٣٧٨٠ ٢٧٧٠ ٢٤٥٠ ٢٣٦٠ ٤٦                                                                                                                                                                                     |
| — عمرو بن معدى كرب                        | ٢٦٩                                                                                                                                                                                                        |
| — عميرة                                   | ٢٢٦                                                                                                                                                                                                        |
| — عويمر بن عامر بن مالك                   | ٤٢٩٠ ٤٢٧٠ ٢٢٨٠ ٢٢٧                                                                                                                                                                                         |
| — عيسى بن أبان بن صدقه                    | ٧١٣٠ ٤٦٢٠ ٢٨٨٠ ٢٨٣٠ ٢٦٣                                                                                                                                                                                    |
| — العيني = محمود بن أحمد بن موسى          |                                                                                                                                                                                                            |

| الاسم | الصفحة |
|-------|--------|
|-------|--------|

(( غ ))

- الغزالي = محمد بن محمد
- غياث بن غوث ١١٨
- غيلان بن سلمه ٢٥٦

(( ف ))

- فاطمة بنت قيس ٢٨٦، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٣٧، ٤٥٠
- فاطمة بنت محمد بن عبد الله ٢٨٤
- الفرزدق = همام بن غالب
- فرعون ٢٥٠
- فرغلي = محمد محمود فرغلي
- فريجة بنت مالك ٤٢٥
- الفضل بن زياد ٤٥٢
- الفضل بن عباس ٤٦٣، ٤٦٤
- فضل بن عبد الله ٣١١
- فيثاغورث ٤٠١

(( ق ))

- القارى ( صاحب الموضوآت ) = جعفر بن أحمد بن حسين
- القاسمى = جمال الدين القاسمى
- القاشانى = محمد بن اسحاق
- القاضى عبد الوهاب = عبد الوهاب بن على

| الاسم                                                          | الصفحة |
|----------------------------------------------------------------|--------|
| — القبطى ( المذكور فى قصة موسى )                               | ٣١٣    |
| — قتادة بن دامة                                                | ٤١٨    |
| — القرافى = أحمد بن ادريس                                      |        |
| — القرطبى = محمد بن أحمد                                       |        |
| — القطب ( شارع تحرير القواعد المنطقية ) = محمود بن محمد الرازى |        |
| — القفال = محمد بن أحمد بن الحسين                              |        |
| — القفطى = هبة الله بن عبد الله                                |        |
| — قليوبى = أحمد بن أحمد                                        |        |
| — قبيص بن صرمه الانصارى                                        | ٣٤٢    |

(( ك ))

|                             |     |
|-----------------------------|-----|
| — الكسانى = أبوبكر بن مسعود |     |
| — الكسانى = على بن حمزه     |     |
| — كعب الأخبار = كعب بن ماته | ٤٣٤ |
| — الكعبى = عبد الله بن أحمد |     |

(( ل ))

|                       |     |
|-----------------------|-----|
| — لبيد بن ربيعة       | ٢٣٨ |
| — لوط — عليه السلام — | ٣٢٢ |

(( م ))

|                                  |     |
|----------------------------------|-----|
| — مارية بنت شمعون ( زوج الرسول ) | ٤٩٩ |
| — المازنى = بكر بن محمد          |     |



| الاسم                                                              | الصفحة |
|--------------------------------------------------------------------|--------|
| — ماعز (صاحب قصة الرجم) ٥٤٤                                        |        |
| — مالك بن أنس (امام الذهب المالكي) ١٢٦، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٨، ٢٢٤، ٢٢٦    |        |
| ٢٦٣، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣١٣، ٣٨٢، ٤٢٣                                  |        |
| ٤٢٥، ٤٦٢، ٤٩٤، ٥٠٧، ٥٤١، ٥٤٤، ٦٠١                                  |        |
| ٧٠١، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٧١، ٧٧٤                                            |        |
| — المباركقورى ٤٣٠، ٤٣٨                                             |        |
| — مبارك بن محمد ٨٠، ١١٩، ١٣٥، ٤٣٠                                  |        |
| — المبرد = محمد بن يزيد                                            |        |
| — المتكلمون ١٢٢، ١٢٦، ٢٢٤، ٤٣١، ٤٧١                                |        |
| — مجاهد بن جبر المكي (صاحب التفسير) ٤١٨، ٥٠١                       |        |
| — المحلى = محمد بن أحمد ١٨، ١٧٥، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٨٣، ٦٥٤، ٦٥٥ |        |
| — محمد بن ابراهيم ٤٨                                               |        |
| — محمد بن الأجدع ٤٤٨                                               |        |
| — محمد بن أحمد — ابن النجار — ٢٢٢                                  |        |
| — محمد بن أحمد بن الحسين ٤١٧، ٤٧٢                                  |        |
| — محمد بن أحمد — المحلى —                                          |        |
| — محمد بن أحمد — القرطبي المفسر — ١١٠، ٣٠٦، ٣٠٧، ٤٠٤، ٤١٨، ٤٩٠     |        |
| ٧٢٩، ٦٠٨                                                           |        |
| — محمد بن أحمد — الذهبي — ١٩٧، ٢٥٨                                 |        |

| الاسم                         | الصفحة                                                                                                                                                                                                                                                                                        |
|-------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| — محمد بن أحمد بن سهل         | ٢٩٠، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٦، ١٧٤، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٤١، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٦٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٨٢، ٣٣٥، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٨٠، ٣٨٩، ٤٤٩، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٦٤، ٤٦٦، ٥٦٧، ٦٠١، ٦٥٣، ٦٧١، ٦٧٩، ٦٨١، ٦٨٥، ٦٨٦، ٧٠٧، ٧٢٠، ٧٢٥، ٧٦٥، ٧٧١                                                                              |
| — محمد بن أحمد بن عرفة        | ٣٩٧                                                                                                                                                                                                                                                                                           |
| — محمد بن أدريس الشافعي       | ٧٣، ٧٥، ٨٦، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٢، ١٥٠، ١٥١، ١٥٤، ١٥٨، ١٧٨، ٢٢٤، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٦٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٣، ٢٩١، ٢٩٥، ٣٠٤، ٣١٣، ٣١٥، ٣٣٣، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٧، ٣٦٦، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٢٥، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٩، ٤٦٢، ٤٧٨، ٤٩٤، ٥٠٧، ٥٤١، ٥٤٤، ٥٥٥، ٥٧٢، ٦٨٠، ٧٠٦، ٧٠٨، ٧١٩، ٧٢٨، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٦٨، ٧٧١ |
| — محمد بن اسحاق (ابن خزيمة)   | ٨٦، ٢٩٩، ٣١٦، ٤٥٠، ٥٤٤                                                                                                                                                                                                                                                                        |
| — محمد بن اسحاق (صاحب السيرة) | ٢٨٥، ٢٢٢                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
| — محمد بن اسحاق (الشيرازي)    | ١٩٢، ٢٠٣، ٣١٥                                                                                                                                                                                                                                                                                 |
| — محمد بن اسحاق (القشاني)     | ٤٣٥، ٤٣٣                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
| — محمد بن اسحاق ابن النديم    | ٤٧٣                                                                                                                                                                                                                                                                                           |

| الاسم                                             | الصفحة                                                                                                                                                                                                                                           |
|---------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| — محمد بن سيرين                                   | ٩٤ ، ٣٨٣ ، ٤٦٤ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥١٩                                                                                                                                                                                                                 |
| — محمد سعيد رمضان البوطي                          | ٧٧٦                                                                                                                                                                                                                                              |
| — محمد الأمين الشنقيطي                            | ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٧٧٣                                                                                                                                                                                                                                  |
| — محمد بن الطيب بن محمد ( الباقلاني )             | ٢٦ ، ٧٢ — ب ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١٣٥ ، ١٤٦ ، ١٥١ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٧٥ ، ١٨٤ ، ١٩٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤٨ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨٢ ، ٣١١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٤٠٥ ، ٤١٣ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٦٧ ، ٤٧٠ ، ٥٩٠ ، ٥٩٢ ، ٦٧٠ ، ٦٧٩ ، ٧٣٤ |
| — محمد بن عبد الرحمن بن محمد ( السخاوي )          | ٢٨٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩                                                                                                                                                                                                                                  |
| — محمد بن عبد الله ( ابن مالك )                   | ٢٧٧                                                                                                                                                                                                                                              |
| — محمد بن عبد الله ( ابن العربي )                 | ٤٣٣                                                                                                                                                                                                                                              |
| — محمد بن عبد الله ( البغدادي — أبو بكر الصيرفي ) | ٣١٥ ، ٣٣٤ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥                                                                                                                                                                                                                            |
| — محمد بن عبد البر ( الخرشي )                     | ٧٠٨                                                                                                                                                                                                                                              |
| — محمد بن عبد البر ( الحاكم )                     | ٦٢ ، ٨٦ ، ١٥٣ ، ٢١١ ، ٢٥٠ ، ٢٦٧ ، ٢٨٤ ، ٣٠٤ ، ٣١٦ ، ٣٧٠ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٥٠ ، ٤٨٠ ، ٤٨٤ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٥٠٨ ، ٥٤٤ ، ٥٥٠ ، ٥٦٥ ، ٧٢٠ ، ٧٦١                                                                                                      |
| — محمد عبد الكريم                                 | ٤٠                                                                                                                                                                                                                                               |
| — محمد عبد الواحد                                 | ٣٧٣ ، ٣٨٠ ، ٥٨٢ ، ٦٨١                                                                                                                                                                                                                            |

| الاسم                              | الصفحة                            |
|------------------------------------|-----------------------------------|
| — محمد بن اسماعيل البخارى          | ١٣١، ١٣٠، ١٢٣، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ٨٦  |
|                                    | ١٥٩، ١٥٨، ١٥٤، ١٥١، ١٤٨، ١٣٥، ١٣٢ |
|                                    | ٢٥٧، ٢٥٠، ٢٤٤، ٢٣٨، ٢٢٦، ٢١٣، ٢١١ |
|                                    | ٣٠٤، ٣٠٣، ٣٠١، ٢٩٣، ٢٨٩، ٢٨٥، ٢٥٨ |
|                                    | ٣٣٨، ٣٣٤، ٣٣٣، ٣٢٢، ٣٢١، ٣١٧، ٣١٦ |
|                                    | ٣٧٠، ٣٦٦، ٣٦١، ٣٤٧، ٣٤٣، ٣٤١، ٣٤٠ |
|                                    | ٤٣٢، ٤٣٠، ٤٢٨، ٤٢٧، ٤٢٦، ٤٢٤، ٣٧١ |
|                                    | ٤٩٥، ٤٩٢، ٤٨٢، ٤٧٥، ٤٦٤، ٤٤٦، ٤٤٤ |
|                                    | ٥٤٦، ٥٤٤، ٥٤٣، ٥٤١، ٥٣٦، ٥٠٤، ٥٠٢ |
|                                    | ٦٨٦، ٦٦٠، ٦٥٩، ٦٥٣، ٦٢٦، ٦٠٦، ٥٤٨ |
|                                    | ٧٥٣، ٧٥٠، ٧٤١، ٧٢٨، ٧٢١، ٧٠٩      |
| — محمد أمين = امير بادشاه          | ٧٢٩                               |
| — محمد بن بحر — أبو مسلم الاصفهاني | ٣٣٠                               |
| — محمد بن أبى بكر                  | ٤٤٧                               |
| — محمد بن بكر بن محمد              | ٦٨٩، ٦٦٠                          |
| — محمد بن جرير الطبرى              | ٧٢٥، ٥٠٣، ٤٧٣، ٣٩٤، ٣٠٧           |
| — محمد بن الحسن (ابن نوري) —       | ٣٨٦، ٤٨                           |
| — محمد بن الحسن (صاحب أبى حنيفة)   | ٩٤، ٢٣٠، ٢٤٩، ٢٦٣، ٧٣٤، ٧٥١       |
|                                    | ٧٧٠                               |
| — محمد بن السرى بن سهل             | ٦٧٠                               |
| — محمد بن سعد                      | ٥١٧، ٥١٦، ٥٠٨، ٣٩٢، ٢٥٧           |

| الاسم                                                             | الصفحة |
|-------------------------------------------------------------------|--------|
| — محمد بن عبد الوهاب (أبو علي الجبائي) ٧٢، ٣٩، ١٤٢، ١٦٩، ١٧٥      |        |
| ٢٠٢، ٢٣٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٦٢، ٢٨٨، ٣٠٩                                 |        |
| ٣١٢، ٣٨٩، ٤٥٥، ٤٩٦، ٧٢٠، ٧٤٦، ٧٣٤                                 |        |
| ٧٥٠                                                               |        |
| — محمد عبد الهادي (السدي) ٨٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٣، ١٣١، ١٣٢، ١٣٥        |        |
| ١٤٨، ١٥١، ١٥٤، ١٥٨، ١٥٩، ٢١١، ٢١٣                                 |        |
| ٢٣٨، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٨٩، ٢٨٥                                 |        |
| ٢٩٣، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٦، ٣١٧                                 |        |
| ٣٢٢، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٧                                 |        |
| ٣٦١، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٧                                 |        |
| ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٦، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٦٤                            |        |
| ٤٨٢، ٤٩٢، ٤٩٥، ٥٠٢، ٥٠٤، ٥٢٦، ٥٤١                                 |        |
| ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٤٦، ٥٥٨، ٦٠٦، ٦٢٦، ٦٥٣                                 |        |
| ٦٥٩، —، ٦٨٦، ٧٠٥، ٧٠٩، ٧٢١، ٧٢٨                                   |        |
| ٧٤١، ٧٥٣                                                          |        |
| — محمد بن علي بن زين العابدين — الباقر — ١٢٦، ٥٠٧، ٥٢٧            |        |
| — محمد بن علي بن الطيب (أبو الحسين البصري) ١٧، ٣٩، ٤٠، ٤٤، ٧٩، ٨٣ |        |
| ١٠٣، ١١٤، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٥، ١٤١                                 |        |
| ١٤٣، ١٤٦، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٧، ١٩٢                                 |        |
| ١٩٦، ٢١٧، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٤٧، ٢٦٠، ٢٦١                                 |        |
| ٢٦٢، ٢٨٨، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٢، ٣١٤، ٣٢٥                                 |        |
| ٣٢٦، ٣٤٦، ٣٥١، ٣٨٦، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٩٧                                 |        |
| ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤١٩، ٤٣٨، ٤٤٣، ٤٥٥                                 |        |
| ٤٧٢، ٤٧٣، ٥١٠، ٥٣١، ٦٢١، ٦٥٠، ٦٦٦                                 |        |
| ٦٧٩، ٦٩٠، ٧٠٦، ٧١٩، ٧٣١، ٧٤٦، ٧٣٤                                 |        |
| ٧٥١، ٧٦٤، ٧٦٩                                                     |        |



| الاسم                                | الصفحة                            |
|--------------------------------------|-----------------------------------|
| — محمد بن محمود (صاحب الكاشف)        | ١١٤، ١٠٧، ١٠٣، ٩٦، ٦٧، ٥٣، ١٧     |
|                                      | ١١٦، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٥، ١٣٩، ١٥١، ١٦٢ |
|                                      | ١٦٧، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٤، ٢١١، ٢٥٥، ٢٥٦ |
|                                      | ٢٥٧، ٢٧١، ٢٩٢، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٥٠، ٣٧٣ |
|                                      | ٣٩٩، ٤٠٨، ٤١٠، ٤٣٣، ٥٦٦، ٥٨٦، ٦٤٠ |
|                                      | ٦٥٤، ٦٦٦                          |
| — محمد بن محمود فرغلي                | ٣٥٧                               |
| — محمد بن مسلمة                      | ٢٨٤، ٢٣٣، ٤٣٣، ٤٣٧، ٤٣٠           |
| — محمد بن مسلم بن عبد الله (الزهرى)  | ٧٠١                               |
| — محمد بن الهذيل                     | ٣٠٩، ٤١٣                          |
| — محمد بن يزيد (المبرد)              | ٢٤٧                               |
| — محمد بن يزيد (القرويني) (ابن طاجه) | ٦٢، ١٥٣، ٢١١، ٢٢٠، ٢٥٠، ٢٥٨       |
|                                      | ٢٥٩، ٢٧٤، ٢٨٢، ٢٨٩، ٢٩٩، ٣٠٥      |
|                                      | ٣٣٣، ٣٧١، ٤٢٤، ٤٢٢، ٧٢٥، ٧٧٧، ٤٧٨ |
|                                      | ٤٨٠، ٦٦٠، ٧٣٢، ٧٦١، ٧٧٢           |
| — محمود بن أحمد بن موسى              | ٢٦٩                               |
| — محمود بن سبكتكين                   | ٤٠١                               |
| — محمود بن محمد الرازي               | ٥٨                                |
| — المرتضى = على بن الحسين            |                                   |
| — المرزوقي = أحمد بن محمد بن الحسن   |                                   |
| — مروان بن الحكم                     | ٤٣٣، ٤٤٣                          |





| الاسم                             | الصفحة                            |
|-----------------------------------|-----------------------------------|
| — مفيث (زوج بربرة)                | ١٣٠، ١١١٧                         |
| — المفيرة بن شعبة                 | ٢٨٤، ٤٢٣، ٤٢٣، ٤٣٧، ٧٠٣           |
| — المقداد بن عمرو (الأسود)        | ٧٤٥، ٤٢٦                          |
| — المقریزی = أحمد بن علي          |                                   |
| — الملائكة                        | ٣٠٥، ٢٦٨                          |
| — المظي = عبد الباسط خليل         |                                   |
| — المذري = عبد العظيم عبد القوى   |                                   |
| — موسى (— عليه السلام —)          | ٢٥٠، ٣١٣، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٣١، ٣٣٢، ٤٠٤ |
|                                   | ٥١٦، ٤٢٧، ٤٢٦                     |
| — الميداني = أحمد بن محمد بن أحمد |                                   |
| — ميكائيل                         | ٧٢٤                               |
| — ميمونة (أم المؤمنين)            | ٥٠١                               |
| (( ن ))                           |                                   |
| — النابغة = زياد بن معاوية        |                                   |
| — النسائي = أحمد بن علي           |                                   |
| — نظام الملك = الحسن بن علي       |                                   |
| — النظام = ابراهيم بن سيار        |                                   |
| — النعمان بن بشير                 | ٤٤٢، ٤٤٣                          |

| الاسم                                                                                                                                                                                               | الصفحة |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| — النعمان بن ثابت ( أبو حنيفة ) ١٢٦، ٩٤، ١٥١، ١٧٤، ١٧٨، ٢٠٢، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٣، ٢٩٥، ٣٤٦، ٣٨٦، ٤٤٩، ٤٤٨، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٧٨، ٥٠٧، ١٠٦٠، ٦٨٠، ٧٠٨، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٦٨ |        |
| — النعمان بن المنذر ٢٦٩                                                                                                                                                                             |        |
| — النقشواني ( مختصر المحصول ) ٩٣، ٣٤٤                                                                                                                                                               |        |
| — النهرواني = المعافى بن زكريا                                                                                                                                                                      |        |
| — نوح ( — عليه السلام — ) ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٣١                                                                                                                                                             |        |
| — نواف البكالي ٤٢٢                                                                                                                                                                                  |        |
| — النوقاني = محمد بن بكر بن محمد                                                                                                                                                                    |        |
| — النووي = يحيى بن شرف                                                                                                                                                                              |        |
| (( ه ))                                                                                                                                                                                             |        |
| — هارون ( — عليه السلام — ) ٢٥٠                                                                                                                                                                     |        |
| — هارون بن يعقوب                                                                                                                                                                                    |        |
| — هبة الله بن عبد الله ٤٠١                                                                                                                                                                          |        |
| — هشام بن عمرو الفوطي ٤٧                                                                                                                                                                            |        |
| — هلال بن مره ٤٨٦                                                                                                                                                                                   |        |
| — حمام بن غالب ١١٨                                                                                                                                                                                  |        |
| — حمد بنت سهيل ٣١٦                                                                                                                                                                                  |        |

| الاسم | الصفحة |
|-------|--------|
|-------|--------|

(( و ))

- واثق بن طلى ٦٩٦
- الواحدى = طلى بن أحمد
- الواقدى = محمد بن عمر

(( ى ))

- يحيى بن حبس ٣٧٣
- يحيى بن على ٨٨
- يحيى بن شرف ( النووى )
- ١٣٥٠، ١٣٢، ١٣١، ١٢٣، ٨٦، ٦٣، ٦٢، ٢٠
- ٢٠٠، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٤، ١٥٣، ١٤٨
- ٢٨٩، ٢٨٥، ٢٥٨، ٢٤٤، ٢٣٨، ٢٢٨، ٢١٣
- ٢٣٨، ٢٣٤، ٢٢٢، ٢١٧، ٢١٦، ٢٠٤، ٢٩٣
- ٢٧٠، ٢٦٦، ٢٦١، ٢٥٠، ٢٤٣، ٢٤١، ٢٤٠
- ٤٣٤، ٤٣٢، ٤٣٠، ٤٢٨، ٤٢٧، ٤٢٦، ٤٢٤
- ٤٩٥، ٤٩١، ٤٨٢، ٤٦٤، ٤٦٣، ٤٤٦، ٤٤٤
- ٥٤٤، ٥٤٦، ٥٤٥، ٥٣٦، ٥١٧، ٥٠٤، ٤٩٩
- ٧٠٥، ٦٨٩، ٦٨٦، ٦٥٩، ٦٥٣، ٦٢٧، ٦٠٦
- ٧٤١، ٧٢٨، ٧٠٩
- ٧٣٦، ٧١٩، ٢٨٦، ٢٥٣
- ١٥٤
- ٢٢٢، ٢٥٠
- يعقوب بن ابراهيم
- يعقوب بن اسحاق
- يعقوب ( — عليه السلام — )

| الاسم                      | الصفحة                      |
|----------------------------|-----------------------------|
| — يعقوب بن سفيان           | ٢٤٧                         |
| — يعلى بن أمية             | ١٤٨                         |
| — يوسف ( — عليه السلام — ) | ٢٥٠                         |
| — يوسف بن عبد الرحمن       | ٧٢٠ ، ٧٠٥ ، ٢٥٨             |
| — يوسف بن عبد الله         | ٥٠٦ ، ٥٠٣ ، ٤٤٥ ، ٤٢٧ ، ٢٦٣ |

(( الفرق والمذاهب ))

|               |                                 |
|---------------|---------------------------------|
| — الاسماعيلية | ١٢٦                             |
| — الأشاعرة    | ٢١٦ ، ٢١١ ، ١٩٨ ، ١١٦ ، ٤٨ ، ٢٨ |
| — الامامية    | ٧٣٦ ، ٤٣٢ ، ٤٣١ ، ٤٠            |
| — البراهمة    | ٣٣                              |
| — التعليمية   | ٧٥                              |
| — الجبائية    | ٧٢ — ب                          |
| — الجبرية     | ١٩٨                             |
| — الجعفرية    | ١٢٦                             |
| — الجهمية     | ١٩٨                             |
| — الحشوية     | ٧٥٥ ، ٣١٢ ، ٣١١                 |
| — الخالصة     | ١٩٨                             |
| — الخوارج     | ٤٤٨ ، ٣٥٦ ، ٣١٢ ، ٣١١           |
| — الراضية     | ٤٤٨ ، ١٠٠                       |
| — السطية      | ٤٠٦                             |
| — الشمعية     | ٣٣٠                             |

| الاسم           | الصفحة                            |
|-----------------|-----------------------------------|
| — الشيعة        | ٥١١، ٣٩٤، ٣٥٧، ٣٥٦، ٣١٢، ٣١١، ٤٠  |
| — الطائفة       | ٣٣٠                               |
| — الظاهرية      | ٣٣٩، ٢٢٤، ٧٣٦، ١٠٠                |
| — العيسوية      | ٣٣٠                               |
| — الماتريدية    | ٢٧                                |
| — المتوسطة      | ١٩٨                               |
| — المجوس        | ٣٧٤، ٢٨٥، ١٣٢                     |
| — المعتزلة      | ١٥١، ١٣٦، ١١١، ٨٣، ٤٧، ٣٧، ٢٨، ٢٧ |
|                 | ١٧٠، ١٦٩، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٤، ١٦٣، ١٦٢ |
|                 | ٢١٠، ٢٠٦، ٢٠٢، ١٩٨، ١٨٨، ١٨٤، ١٧١ |
|                 | ٣٢٠، ٣١٢، ٣٠٩، ٢٣١، ٢١٧، ٢١٦، ٢١٥ |
|                 | ٤٤٣، ٣٨٦، ٣٣٨، ٣٣٤، ٣٢٩، ٣٢٧، ٣٢٦ |
|                 | ٧٧١، ٧٣٦، ٤٦٢                     |
| — معتزلة البصرة | ٣٩                                |

(( فهرست ومراجع ))

:: قسم التحقيق ::  
~~~~~

(القرآن وعلومه)

— القرآن الكريم

— ابن كثير

تفسير ابن كثير

• دار احياء التراث العربى — بيروت

— أبو السعود

ارشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم

ط : مطبعة السعادة بالقاهرة •

— الجمل

الفتوحات الالهية

ط : عيسى البابى الحلبي •

— الخازن

تفسير الخازن (وهبشه معالم التنزيل للبغوى)

ط : المكتبة التجارية الكبرى •

— الطبرى

جامع البيان عن تأويل القرآن

تحقيق : محمد محمد شاكر ، أحمد محمد شاكر

• دارالمعارف — مصر

- القرطبي

الجامع لأحكام القرآن

ط : الثالثة - من طبعة دار الكتب (١٣٨٧ هـ)

- محمد عزة دروزه

التفسير بالحديث

ط : دار أحياء الكتب العربية (١٣٨١ هـ)

- مصطفى زهد

النسخ في القرآن

ط . الأولى (١٣٨٣ هـ)

- الواحدى

أسباب النزول

ط : الثانية (١٣٨٧ هـ) - مصطفى الحلبي - .

(الحديث وعلومه)
مممم

— ابن الأثير

النهاية في غريب الحديث

تحقيق : محمد الطناحي

الناشر : المكتبة الاسلامية

— ابن الجوزي

أ — التحقيق في اختلاف الحديث

تحقيق : محمد حامد ققي

ط ٠ الأولى ١٣٧٣ هـ ٠

ب — الموضوعات

تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان

ط ٠ الأولى ١٣٨٦ هـ

— ابن حجر

التلخيص الحبير في تخریج احاديث الرافعي الكبير

ط : ١٣٨٤ هـ

— ابن ماجه

سنن ابن ماجه

ت : محمد فؤاد عبد الباقي

ط : ١٣٩٥ هـ

— أبوداود

سنن أبي داود

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد

الناشر : دار السنة النبوية

— أحمد بن حنبل

مسند أحمد (مع كنز العمال)

ط : الأولى ١٣٨٩ هـ .

— أحمد عبد الرحيم البنا (الساعاتي)

أ — الفتح الرباني

الطبعة الأولى

ب — محة المعبود في ترتيب سنن أبي داود

ط : الأولى ١٣٧٢

— البخاري

صحيح البخاري (مع شرح السندی)

ط : عيسى البابي الحلبي

— البيهقي

السنن الكبرى

دائرة المعارف النظامية — الهند ١٣٤٤ هـ

— الحاكم

المستدرک

ط . دائرة المعارف النظامية — حيدرآباد الدکن ١٣٤٤ هـ

— الخطيب البغدادي

الفقيه والمتفقه

تحقيق : اسماعيل الأنصاري

ط : ١٣٩٥ هـ

— الدارقطني

سنن الدارقطني

ط : ١٣٨٦ هـ

— الدارمي

سنن الدارمي

ط • مطبعة الاعتدال — دمشق ١٣٤٩ هـ •

— الزيلعي

نصب الراية في تخریج احاديث الهداية

ط : المكتب الاسلامي — بيروت ١٣٩٢ هـ •

— السخاوي

المقاصد الحسنة في بيان كثير من الاحاديث المشتهرة على الألسنة

ط : الأولى ١٣٩٩ هـ •

— السيوطي

الفتح الكبير في ضم الزيادة الى الجامع الصغير

ط:البابى الحلبي

— الطبراني

المعجم الكبير

ط : الأولى ١٣٩٨ هـ

— الطحاوى

شرح معانى الآثار

ط : مطبعة الانوار المحمدية — القاهرة

— عبد الرزاق

المصنف

تحقيق : حبيب الرحمن الاعظمى

ط : المكتب الاسلامى ١٩٧٠ م •

— العراقى

أ — تخرج أحاديث منهاج البضاوى

محقق فى مجلة مركز البحث العلمى بأم القرى ، عدد (٢)

ب — التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح

ط : أولى ١٣٨٩ هـ

— العجلونى

كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على السنة

الناس •

ط : الثالثة ١٣٥١

— مالك بن أنس

الموطأ (مع شرحه تنوير الحوالك)

ط : ١٣٧٠ هـ (مصطفى البابى الحلبي)

— المالکى

أقضية الرسول — صلى الله عليه وسلم —

تحقيق : محمد ضياء الرحمن الأعظمى

ط : الأولى ١٣٩٨ هـ

— المباركفوري

تحفة الاحوذى

ط : مطبعة المدنى — مصر ١٣٨٤ هـ

— محمد عجاج الخطيب

السنة قبل التدوين

ط : الأولى ١٣٨٣ هـ

— مسلم

صحيح مسلم (مع شرح النووي)

المطبعة المصرية

(الفقه)

مسم

— ابن حجر الهيتمي

تحفة المحتاج شرح المنهاج

مطبوع بهامش حواشى الشروانى والعبادى عليه

دار صادر — مصر

— ابن قدامة

المغنى

مكتبة القاهرة ١٣٩٠ هـ

— ابن الهمام

شرح فتح القدير

الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ١٣١٥ هـ

— مصر —

— ابراهيم بن عبد الله بن ابراهيم

العذب الفاضل شرح عدة الفارض

ط : الثانية ١٣٩٤ هـ

دار الفكر — مصر —

— الخرشي

حاشية على مختصر خليل

دار صادر — بيروت

— الشافعي

الأم

ط : الثانية ١٣٩٠ هـ

دار المعرفة بيروت — مصر —

— العبادي

حاشية على تحفة المحتاج

دار صادر — مصر —

— الشرواني

حاشية على تحفة المحتاج

دار صادر — مصر —

— الكاساني

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع

مطبعة الامام — مصر

الناشر : زكريا علي يوسف

— المحلى —

حاشية الجلال المحلى على منهاج الطالبين (مع قليوب وعميرة)

ط : مصطفى البابى الحلبي ١٣٢٥ هـ

— محمد بخيت المطيعى —

التكملة الثانية للمجموع

ط : مطبعة الامام — القاهرة

— المزنى —

مختصر المزنى

مطبوع مع المجلد الثامن للأُم للشافعى

ط : الثانية ١٣٩٠ هـ

— النورى —

أ — المجموع شرح المذهب

ادارة الطباعة المنيرية

ب — روضة الطالبين

المكتب الاسلامى للنشر

(أصول الفقه ، والقواعد الفقهية)

— ابن بدران —

الدخل لذهب أحمد بن حنبل

ادارة الطباعة المنيرية — بمصر

— ابن الحاجب

مختصر المنتهى الأصولي

مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٣ هـ

— ابن حزم

الاحكام في أصول الاحكام

مطبعة العاصمة بالقاهرة

— ابن قدامه

روضة الناظر وجنة المناظر

ط : المطبعة السلفية ومكتبتها — ١٣٨٥ هـ

— أبو اسحاق الشيرازي

التبصرة

تحقيق : محمد حسن هيتو

ط : دار الفكر ١٤٠٠ هـ

— أبو حسين البصري

المعتد

تحقيق : محمد حميد الله

المعهد العلمي الفرنسي ، دمشق ١٣٨٤ هـ

— الأزهرى

حاشية الأزهرى على مرآة الأصولي

دار الطباعة العامة — اسطنبول ١٣٠٩ هـ

— الاسنوى

نهاية السؤل (شرح منهاج البهياوى)

ط : محمد على صبيح واولاده — بمصر

— الاصفهاني

الكاشف عن المحصول

مخطوط بدار الكتب المصرية (٤٧٣) أصول فقه

— الآمدي

الاحكام في أصول الاحكام

ط : محمد علي صبيح واولاده — ١٣٨٧ هـ

— أمير بادشاه

تيسير التحرير

ط : مصطفى البابي الحلبي ١٣٥١ هـ

— الأنصاري

غاية الوصول شرح لب الأصول

ط : عيسى البابي الحلبي

— البناني

حاشية على المحلى على جمع الجوامع

الناشر : مكتبة أحمد بن سعد بن بهان — اندونيسيا

— البوطي

ضوابط المصلحة في الشريعة الاسلامية

ط : الثانية ، مؤسسة الرسالة ١٣٩٧ هـ

— التفتازاني

أ — شرح التلويح لابن مسعود الحنفى

ط : دار الكتب العربية الكبرى — بمصر

ب — حاشية التفتازاني على شرح العضد

ط : مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٣ هـ

— الجصاص

أصول الفقه للجصاص

مخطوط — مصور — بمكتبة جامعة أم القرى بمكة المكرمة

— الجوهلي

البرهان

تحقيق : عبد العظيم الديب

ط : الأولى ١٣٩٩ هـ

— حسين حامد حسان

نظرية المصلحة في الفقه الاسلامي

دار النهضة العربية — ١٩٧١ م

— الخن

أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء

مؤسسة الرسالة ١٣٩٢ هـ

— الديبوسي

تأسيس النظر

ط : مطبعة الامام — مصر

— السرازي

المحصول

تحقيق : طه جابر العلواني

ط : أولى ١٤٠٠ هـ

— السرخسي

أصول السرخسي

دار المعرفة — بيروت

— السيوطى

الأشباه والنظائر

ط : ميس البابى الحلبى

— الشافعى

الرسالة

تحقيق : أحمد شاکر

— الشاطبى

الموافقات (بشرح عبد الله دراز)

دار المعرفة — بيروت

— الشربى

تقريرات على حاشية البنائى

مكتبة أحمد بن سعد بن نبهان — اندونيسيا

— الشوكاسى

ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول

ط : الأولى — مصطفى البابى الحلبى — ١٣٥٦ هـ

— عبد العزيز البخارى

كشف الأسرار عن أصول الجزودى

ط : دار الكتاب العربى ١٣٩٤ هـ

— عبد الله بن ابراهيم علوى الشنقيطى

نشر البنود

ط : اللجنة المشتركة بين حكومة المغرب ودولة الامارات

— عبيد الله بن مسعود الحنفى

التلويع شرح التتقيح

ط : دار العربية الكبرى

— عثمان مريزنيق

مذكرة خطية أملا على طلاب السنة العنبرية بقسم الدراسات العليا
بمكة المكرمة •

— العزبن عبد السلام

قواعد الاحكام

ط : دارالشرق — مصر ١٣٨٨ هـ

— العضد

شرح العضد لمختصر ابن الحاجب
ط : مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٣ هـ

— العطار

حاشية العطار على جمع الجوامع
ط : مطبعة مصطفى محمد — مصر •

— الغزالي

أ — شفاء الفليل في بيان الشبه والمخيل وسالك التعليل
تحقيق : حمد الكبيسي
ط : مطبعة الارشاد ١٣٩٠ هـ

ب — المستصفى

ط : مؤسسة الحلبي عن الطبعة الأولى بالطبعة الأميرية
١٣٢٢ هـ •

— المخول

تحقيق : محمد حسن هيتو

— فرغلي

حجبة الاجماع
ط : ١٣٩١ هـ

- القرافى

أ - تنقيح الفصول

تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد

ط : الأولى ١٣٩٣ هـ

ب - الفروق

ط : دار المعرفة - بيروت

ج - نفائس الأصول شرح المحصول

مخطوط بدار الكتب المصرية (٤٧٢) أصول

- محب الدين بن عبد الشكور

فوائح الرحموت شرح مسلم الثبوت

ط : الاولى بالمطبعة الاميرية ١٣٢٢ هـ

- المحلى

شرح المحلى لجمع الجوامع

ط : مطبعة مصطفى محمد - القاهرة

- محمد الأمين الشنقيطى

تعليقات على روضة الناظر لابن قدامة

مطبوعات الجامعة الاسلامية - المدينة المنورة

(العقائد)

- ابن حزم

الفصل فى الملل والنحل

ط : محمد طى صبيح ١٣٨٤ هـ

— البغدادي

الفرق بين الفرق

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد

ط : محمد علي صبيح

— الجويني

الارشاد

ط : مكتبة الخانجي ١٣٨٩ هـ

— الرازي

الاربعين في أصول الدين

ط : الاولى — حيدرآباد الدكن ١٣٥٣ هـ

— الشريف الجرجاني

شرح المواقف

ط : دار الطباعة العامة ١٣١١ هـ

— الشهرستاني

الملل والنحل

تحقيق : محمد سيد كيلاني

ط : مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٢ هـ

— عبد الجبار — القاضي

الأصول

— المظني

التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع

تقديم : الكوثري

ط : ١٣٨٨

(المنطق والجدل)
ممنمم

— الباجورى

حاشية الباجورى على متن السلم فى المنطق
ط : دار احياء الكتب العربية

— الجوينى

الكافية فى الجدل
تحقيق : فوقية حسين محمود
ط : عيسى البابى الحلبي — القاهرة ١٣٩٩ هـ

— العطار

حاشية العطار على الخبىص
ط : عيسى البابى الحلبي

— القطب الرازى

تحرير القواعد المنطقية
ط : دار احياء الكتب العربية

(اللغة والتعريفات)

— ابن جنى

الخصائص

تحقيق : محمد على الدجار
ط : دار الهدى للطباعة — بيروت (الثانية) •

— ابن عقيل

شرح ألفية ابن مالك

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد

ط : الخامسة عشر ١٣٨٦ هـ

— ابن قتيبة

الشعر والشعراء

ط : الاولى ١٣٣٢ هـ

— ابن منظور

لسان العرب

دار صادر — بيروت

— ابن هشام

١ — أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد

ب — معنى اللبيب

ط : المكتبة التجارية الكبرى — ١٣٧٢ هـ

— ابن يعيش

شرح المفصل

ادارة الطباعة الميرية

— أبو هلال العسكري

جمهرة الامثال

تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم

المؤسسة العربية الحديثة — القاهرة

— الأصفهاني

الاعاني

ت : ابراهيم الابياري

ط : مطبعة الشعب ١٣٨٩ هـ

— البغدادي

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب

دار صادر — بيروت

— التبريزي — الخطيب

شرح ديوان المازوني

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد

ط : مطبعة حجازي — بالقاهرة

— التفتازاني

شرح التفتازاني على التلخيص

ط : الاولى — المطبعة الكبرى الاميرية ١٣١٢ هـ

— التهامي

كشاف اصطلاحات الفنون

ط : مكتبة النهضة المصرية ١٣٨٢ هـ

— الجاحظ

أ — البهائم والتبهييم

ط : الثالثة ، مؤسسة الخانجي بالقاهرة

ب — الحيوان

تحقيق : عبد السلام هارون

ط : الثانية — مصطفى البابي الحلبي

— الجرجاني

التعريفات

ط : قسطنطينية ١٢٠٠ هـ (محمد اسعد)

— جرجي زيدان

الفلسفة اللغوية

ط : الثانية — مطبعة الهلال — بمصر ١٩٠٤ م

— حسن السندوي

شرح ديوان امرئ القيس

ط : الخامسة (مطبعة الاستقامة)

— الخالدي — ابوبكر محمد

الاشباه والنظائر من اشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين

لجنة التأليف والترجمة ١٩٥٨ م

— السرازي — محمد بن أبي بكر

مختار الصحاح

ط : مصطفى البابي الحلبي ١٢٦٩ هـ ٠

— الزبيدي

تاج العروس شرح القاموس

ط : المطبعة الخيرية ١٢٠٦ هـ

— سيويه

الكتاب

تحقيق : عبد السلام هارون

عالم الكتب — بيروت

— السمرافى

شرح أبيات سيويه

تحقيق : محمد على سلطانى

ط : مطبعة الحجاز — دمشق ١٣٩٦ هـ

— السيوطى

أ — مع الهوامع شرح جمع الجوامع

تحقيق : عبد السلام هارون

د ٠ دار البحوث العلمية ١٣٩٤ هـ

ب — المزهر

ط : محمد على صبيح — القاهرة

— صبحى الصالح

دراسات فى فقه اللغة

ط : الثالثة — دار العلم للملايين — بيروت ١٣٨٨ هـ

— العيسى

المقاصد النحويه فى شرح شواهد الألفيه (هامش الخزانة)

نسخة مصوره عن طبعة بولاق ١٢٩٩ هـ

— الفيروز أبادى

القاموس المحيط

الناشر : مؤسسة الحلبي وشركاه

— المرزوقى

شرح ديوان الحماسة لابی تمام

ط : ثانية ١٣٨٨ هـ

- المهدانى

مجمع الأمثال

ط : ١٣٥٢ هـ

- النابغة الذبياني

ديوان النابغة

تحقيق : اكرم البستاني

ط : دار صادر - بيروت ١٣٨٣ هـ

(تاريخ وتراجم)

- ابن الأثير

أسد الغابة

ط : دار الشعب ١٩٧٠ م

- ابن تغرى بردى

النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة

وزارة الثقافة والارشاد القومى - تراثنا

- ابن الجزرى

غاية النهاية فى طبقات القراء

ط : مكتبة الخانجي ١٣٥١ هـ

- ابن جليل

طبقات الاطباء والحكام

تحقيق : فؤاد سيد

مطبعة المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية - مصر ١٩٥٥ م

— ابن الجوزى

المنتظم فى تاريخ الملوك والامم

الطبعة الاولى ١٣٥٨ هـ

— ابن حجر

أ فى الاصابة فى معرفة الصحابة

ط : الأولى ١٣٢٨ هـ — مصور دارالعلمى ببغداد

ب — تهذيب التهذيب

ط : الأولى ١٣٩٣ هـ

ج — تهذيب التهذيب

دار صادر — مصور

الطبعة الاولى ١٣٢٥ هـ

— ابن خلكان

وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان

تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد

ط : الاولى ١٣٦٢ هـ

— ابن سعد

الطبقات الكبرى

دار صادر — بموت ١٣٨٠ هـ

— ابن عبد البر

الاستيعاب فى معرفة الاصحاب

ط بهامش كتاب الاصابة

— ابن العباد

شذرات الذهب فى اخبار من ذهب

ط : سنة ١٣٥٠ هـ

— ابن عساكر

تبين كذب المفترى فيما نسب الى الامام الاشعري

ط : مطبعة التوفيق — دمشق ١٣٤٧ هـ

— ابن قاضي شهبة

طبقات الشافعية

ط : الأولى ١٣٩٨ هـ (جزأ)

— ابن فطويف

تاج التراجم في طبقات الحنفية

ط : مطبعة العباس — بغداد ١٩٦٢ م

— ابن كثير

البداية والنهاية

مطبعة السعادة — مصر

— ابن هداية

طبقات الشافعية

تحقيق : عادل توهيضي

ط : الثانية ١٩٧٩ م

— ابن النديم

الفهرست

ط : مطبعة الاستقامة — القاهرة

— ابن هشام

سيرة ابن هشام

الناشر : مكتبة الجمهورية — مصر

— أبو القاسم البلخي

طبقات المعترلة

تحقيق فؤاد سيد

الدار التونسية للنشر ١٣٩٣ هـ

— أبو الوفاء القرشي

الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية

تحقيق : عبد الفتاح الحلوي

ط : عيسى البابي الحلبي ١٣٩٨ هـ

— الاسنوي

طبقات الشافعية

تحقيق : عبد الله الجبوري

بغداد ١٣٩١ هـ

— الاصبهاني — أحمد بن عبد الله

أ — أخبار أصبهان

مطبعة ليدن ١٩٣٤ م

ب — حلية الأولياء وطبقات الأصفياء

ط : الثانية ١٣٨٧ هـ

— الانباري

نزعة الألباء في طبقات الأدباء

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم

مطبعة العدني — مصر

— الثعالبي — عبد الله محمد

التمثيل والمحاضرة

تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو

دار احياء الكتب العربية (١٣٨١ هـ)

— الجزري

اللباب في تهذيب الاساب

دار صادر — بيروت ١٤٠٠ هـ

— الذهبي

١ — تاريخ الاسلام وطبقات المشاهير والاعلام

ط : مكتبة القدس سنة ١٣٦٢ هـ

ب — تذكرة الحفاظ

ط : الثالثة ١٣٧٥ هـ

ج — دول الاسلام

ط : الثانية ١٣٦٥ هـ حيدرآباد الدكن

د — المعبر في خبر من عمر

تحقيق : صلاح الدين المنجد

الكويت ١٩٦٠ م

هـ — المشتبه

ط : الاولى ١٩٦٢ م

و — ميزان الاعتدال في نقد الرجال

تحقيق : علي محمد البجاوي

دار احياء الكتب العربية

— السبكي

طبقات الشافعية الكبرى

تحقيق : عبد الفتاح الحلو

ط : الاولى (ميس البابي الحلبي)

— السيوطي

أ — بنية الوطاء في طبقات اللغويين والنحاة

ط : اولي ١٣٢٦ هـ

ب — تاريخ الخلفاء

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد

ط : اولي ١٣٧١ هـ

— أبو اسحاق الشيرازي

طبقات الفقهاء

ط : بغداد ١٣٥٦ هـ

— عبد الجبار — القاضي —

فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة

الدار التونسية للنشر — ١٣٩٣ هـ

— هر رضا كحاله

اعلام النشأ

ط : المطبعة الهاشمية ، دمشق ١٣٧٩ هـ

— القفطي

تاريخ الحكماء

ط : مكتبة المتني بهفداد ، الخانجي بصر

— محمود دياب

الطب والأطباء في مختلف العهود الإسلامية
المطبعة الفنية الحديثه

— المقرئى

الخطط

ط : دار التحرير — القاهرة ١٣٧٠ هـ

— الهاشمى

المحبر

تحقيق : د . ايلزه ستيز

منشورات المكتب التجارى للطباعة

— ياقوت الحموى

أ — معجم الأدباء

دار احياء التراث العربى — بيروت

ب — معجم البلدان

دار صادر — بيروت

(متفرقات)

— ابن تيميه

قاعدة جلية في التوسل والوسيلة

ط : دار العربية للطباعة ١٣٩٠ هـ

— ابن القيم

اعلام الموقعين عن رب العالمين

تحقيق : عبد الرحمن الوكيل

دار الكتب الحديثه — مصر

— ابن عبد البر

أ — بهجة المجالس وأنس الجالس وشحذ الذاهن والهاجم

تحقيق : محمد مرسى الخولى

دار الكاتب العربى للطباعة والنشر

ب — جامع بيان العلم وفضله

ادارة الطباعة المعيميه ١٣٩٨ هـ

— احمد حجازى السقا

التوراه السامريه

دار الأنصار — مصر

AVI